

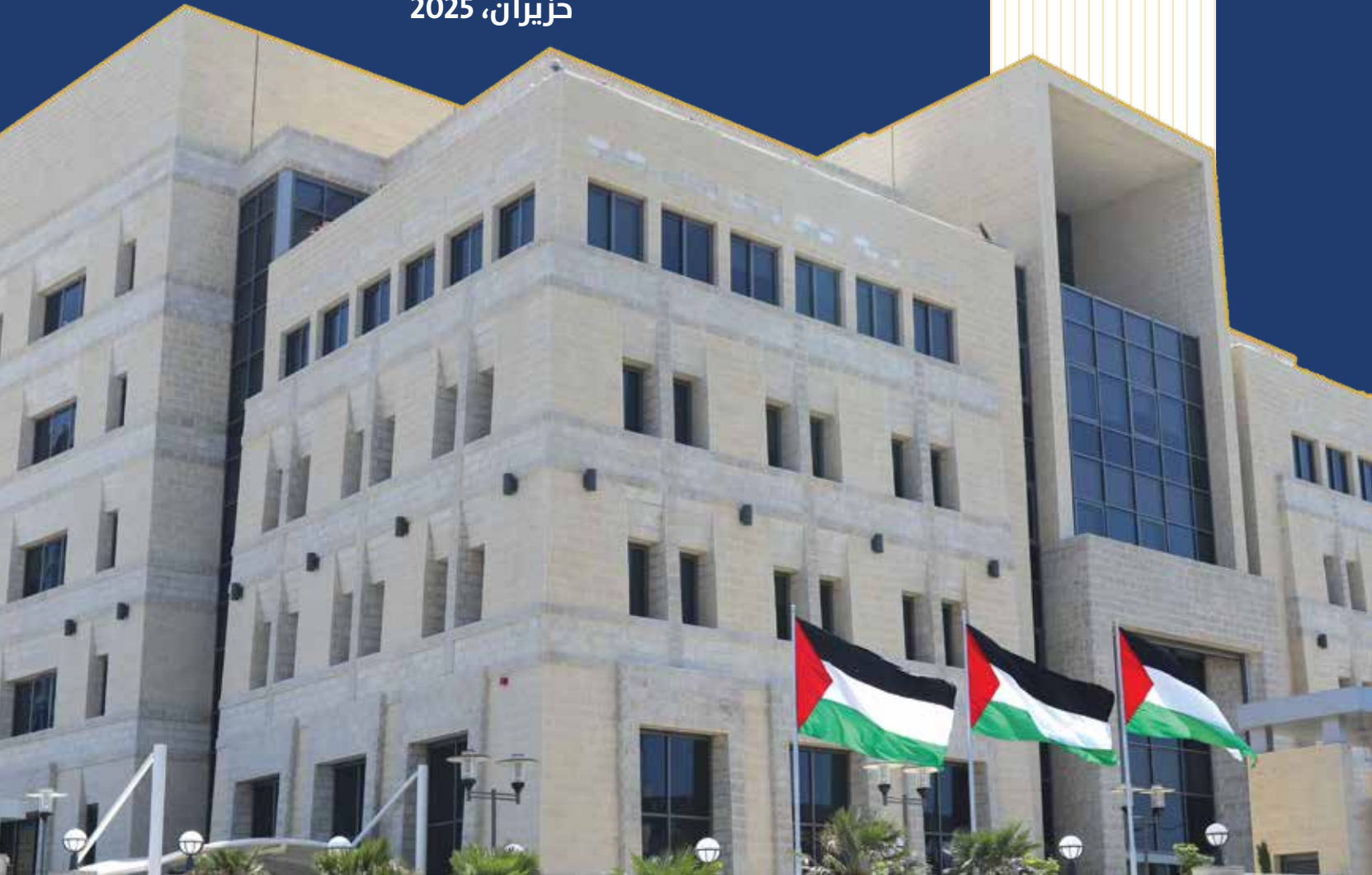


سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير الاستقرار المالي 2024

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

حزيران، 2025



© حزيران، 2025.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2025. تقرير الاستقرار المالي لعام 2024.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله والبييرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)
فاكس: 2-2415310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



تشرف سلطة النقد الفلسطينية بتقديم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي للعام 2024، والذي يسلط الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها القطاع المالي في ظل عام اتسم بتصاعد المخاطر وتنامي التحديات، وتزايد في حالة عدم اليقين، وانعكاسات ذلك على استقراره. تلك التحديات التي تفاقمت مع استمرار العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، وما خلفه من تداعيات عميقة على مختلف القطاعات، وعلى مؤشرات الحياة اليومية. وزاد

من تعقيد المشهد الاقتصادي تصاعد التوترات واستمرار السياسات الإسرائيلية المتشددة، والارتفاعات المتواصلة في مستويات الأسعار، إلى جانب عوامل أخرى ساهمت في تفاقم الضغوط الاقتصادية.

يأتي إصدار هذا التقرير في إطار الجهود الاستراتيجية التي تبذلها سلطة النقد لتعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، من خلال ترسيخ نظام مالي متين ومستدام، قادر على التكيف مع المتغيرات والتحديات. ويهدف التقرير إلى تقييم المخاطر المحتملة التي تواجه الوسطاء الماليين والنظام المالي ككل، وتحليل مدى قدرة هذا النظام على امتصاص الصدمات والتعامل بفعالية مع التحديات الراهنة.

يتضمن التقرير تحليلاً معمقاً لأبرز المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، التي أثرت على مختلف مكونات القطاع المالي الفلسطيني، بشقيه المصرفي وغير المصرفي. كما يستعرض انعكاساتها على المؤشرات المالية الرئيسية. ويستند في ذلك إلى مجموعة من أدوات التحليل والإنذار المبكر، بما في ذلك مؤشرات السلامة المالية، وفجوة الائتمان، واختبارات الأوضاع الضاغطة، إلى جانب أدوات تحليلية متقدمة أخرى.

وفي هذا السياق، تتقدم سلطة النقد بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس إدارتها وكافة موظفيها على ما يبذلونه من جهود متواصلة لتحقيق أهداف المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية. كما تعرب عن بالغ امتنانها للمؤسسات العربية والإقليمية والدولية على دعمها المتواصل ومساهمتها الفاعلة في تطوير القطاع المالي والمصرفي الفلسطيني، بما يعزز من متانة الاستقرار المالي، ويسهم في دعم صمود الاقتصاد الوطني.

المحافظ
يحيى شنار



تقديم.....iii

الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين.....1

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاستقرار المالي.....6

التطورات العالمية.....7

التطورات الإقليمية.....8

التطورات المحلية.....10

الفصل الثالث: البنية التحتية للاستقرار المالي.....12

الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية.....13

مكافحة الجرائم المالية.....15

العلاقات المصرفية المراسلة.....16

الشمول المالي والنفوذ إلى الخدمات المالية.....17

تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في أوقات الأزمات.....21

الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي.....23

التعرض للقطاعات المحلية.....24

القطاع العام.....25

القطاع الخاص.....28

قطاع الإسكان والرهن العقاري.....33

المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.....34

التعرض للقطاعات الخارجية.....35

معدلات الفائدة.....35

أسعار الصرف.....36

القطاع المصرفي والعدوان الإسرائيلي.....37



39	الفصل الخامس: السلامة المالية في القطاع المصرفي
40	مؤشرات رأس المال
42	مؤشرات جودة الأصول
47	مؤشرات العائد والربحية
50	مؤشرات السيولة
53	المؤشر الكلي للاستقرار المالي

56	الفصل السادس: القطاع المالي غير المصرفي
57	المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد
58	قطاع الإقراض المتخصص
59	قطاع الصرافة
61	قطاع خدمات الدفع
63	المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال
63	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)
65	قطاع التأمين
66	قطاع التأجير التمويلي

69	الفصل السابع: الأوضاع الضاغطة
70	اختبارات الأوضاع الضاغطة
70	اختبارات العامل الواحد
72	الاختبارات متعدد العوامل
72	اختبارات السيولة
72	اختبارات انتقال العدوى
73	اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي



الفصل الأول

تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين



نظرة عامة

واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 تحديات استثنائية وظروفاً معقدة، نتيجة لتصاعد الضغوط الاقتصادية والمالية، وتفاقمها في أعقاب العدوان الإسرائيلي غير المسبوق الذي أسفر عن شلل اقتصادي شبه تام في قطاع غزة، وركود اقتصادي عميق في الضفة الغربية. وقد انعكست هذه التطورات على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى أسوأ انكماش اقتصادي تشهده فلسطين منذ عقود.

ورغم تنامي المخاطر والتحديات، أظهر القطاع المصرفي تمكناً ومرونة عالية وكفاءة مهنية في احتواء التداعيات والتعامل مع المخاطر التي هددت استقراره. ويقدم هذا الفصل تقييماً عاماً لحالة الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2024، ومدى تأثيره بالتطورات العالمية والإقليمية والمحلية.

وضع الاستقرار المالي

تشكّل البيئة الاقتصادية الفلسطينية بما تنطوي عليه من تحديات ومخاطر، الإطار العام لعمل القطاع المصرفي. وقد تميزت هذه البيئة خلال العام 2024 بدرجات مرتفعة من الضبابية وعدم اليقين، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً حاداً بلغت نسبته 26.6%، مقارنة مع انكماش بنحو 4.6% في العام 2023. في حين ارتفع معدل البطالة إلى نحو 50%، مقابل حوالي 30% في العام 2023، وتسارعت وتيرة التضخم لتصل إلى نحو 53.7%، مقارنة مع 5.9% في العام 2023^[1].

وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية، واجه القطاع المصرفي، كسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحديات متصاعدة، إلا أن مؤشرات السلامة المالية أظهرت أداءً إيجابياً عكس متانة هذا القطاع. فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال حوالي 16.6% من الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين 2.3% والعائد على معدل الأصول 0.3%. كما حافظت المصارف على مستويات مرتفعة من السيولة، إذ غطت السيولة المتاحة نحو 46.5% من الالتزامات قصيرة الأجل، وبلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حوالي 378.0%، وهي نسبة تفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات سلطة النقد (100%)، مما يعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (خلال 30 يوماً) حتى في ظل سيناريوهات ضاغطة. كذلك ارتفعت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى نحو 181.0%، بما يشير إلى تحسّن مصادر التمويل على المدى المتوسط والطويل.

وفي ظل الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد، بقيت نسبة التعرّض من الحدود المقبولة، رغم ارتفاعها الطفيف إلى 5.1% تقريباً من إجمالي محفظة التسهيلات، مع توفر تغطية مناسبة من المخصصات. وأظهرت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تنفذها سلطة النقد كأداة للإنذار المبكر قدرة معظم المصارف على الصمود في وجه الصدمات، إذ اجتازت الاختبارات بنجاح، مع احتفاظها بمستويات رسملة تفوق العتبة الرقابية المفترضة (10.5%)، والتي تمثل نسبة كفاية رأس المال دون أية هوامش إضافية، باستثناء بعض الحالات المحدودة في السيناريوهات الأكثر تطرفاً.

ويعكس المؤشر الكلي للاستقرار المالي صورة تجميعية للمخاطر التي تهدد استقرار القطاع المالي. ففي العام 2024، تراجعت قيمة المؤشر إلى 0.38 نقطة مقارنة مع 0.53 نقطة في العام 2023، نتيجة تدهور بعض المؤشرات الفرعية، لا سيما مؤشري الاقتصاد الحقيقي وقطاع

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، - النتائج الأولية للحسابات القومية الربعية، 2025.

- نتائج مسح القوى العاملة الربعي للعام 2024، مع ملاحظة أن جهاز الإحصاء لم يوفر بيانات حول سوق العمل في قطاع غزة منذ بداية العدوان في الربع الرابع 2023. لذلك، فالأرقام المتعلقة بقطاع غزة وفلسطين هي أرقام تقديرية من قبل فريق البحث في سلطة النقد.

- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعام 2024.



الأوراق المالية. في حين شهد مؤشر القطاع المصرفي (الذي يعتبر المكوّن الأكبر ضمن المؤشر الكلي بنسبة 58%) ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 0.46 نقطة في العام 2024 مقارنة مع 0.45 نقطة في العام السابق، جراء احتفاظ المصارف بمستويات جيدة من السيولة، واحتفاظها بمعدلات رسملة تفوق المتطلبات الرقابية.

وبذلك، فقد أثبت القطاع المصرفي قدرته على الصمود وإدارة الأزمات بكفاءة، مستفيداً من التدخلات الاستباقية التي نفذتها سلطة النقد وفق أفضل الممارسات الدولية. كما واصلت سلطة النقد جهودها للحفاظ على متانة النظام المالي وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات المحتملة، من خلال إجراءات داعمة للحكومة والقطاع الخاص، تضمن استمرارية الدورة الاقتصادية.

أما على صعيد المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف سلطة النقد (بما يشمل مؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات الصرافة، وشركات خدمات الدفع)، فقد شهدت هذه المؤسسات تطورات مهمة خلال العام 2024، رغم التحديات التشغيلية المتزايدة. فقد تعرضت فروع مؤسسات الإقراض في قطاع غزة لأضرار جسيمة وتوقفت عن العمل، كما تكبّد المستفيدون من خدماتها خسائر فادحة نتيجة فقدانهم لمصادر دخلهم. كذلك تعرض بعض شركات الصرافة لأعمال تدمير واقتحامات متكررة في قطاع غزة والضفة الغربية، مما ألحق بها خسائر مباشرة تهدد استقرارها واستمراريتها. وبادرت سلطة النقد إلى تنفيذ مجموعة من التدخلات الهادفة إلى دعم استمرارية هذه المؤسسات والحفاظ على سلامة بيئة عملها.

وفي المقابل، شهد قطاع خدمات الدفع تطوراً ملحوظاً، خاصة في قطاع غزة، مع تزايد الاعتماد على المحافظ الإلكترونية. وقد ساعدت التدخلات التنظيمية التي نفذتها سلطة النقد في تعزيز بيئة التكنولوجيا المالية، ورفع مستويات الأمان السيبراني، وضمان تقديم الخدمات بشكل فعال وآمن.

وعلى صعيد البنية التحتية المالية، حققت سلطة النقد خلال العام 2024 تقدماً مهماً في مجال التحول الرقمي، في إطار استراتيجيتها للتحول الرقمي. وأطلقت عدداً من المبادرات النوعية، من أبرزها المنصة الوطنية لعرض وسداد الفواتير، وتطبيق الاستعلام الفردي عبر الهاتف المحمول. وهي مبادرات تهدف إلى تعزيز استخدام أدوات الدفع الحديثة، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتعزيز الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والنظام المالي.

وعليه، فرغم جسامه التحديات التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024، فقد تمكنت سلطة النقد من الحفاظ على استقرار النظام المالي. إلا أن مصادر الخطر لا تزال قائمة، ويحتمل أن تؤثر على مسار الاستقرار المالي في المستقبل، إذ عملت سلطة النقد على تطوير أدوات الرقابة والوقاية، لضمان صلابه القطاع المالي واستدامة الاستقرار في فلسطين. ومن أبرز هذه المخاطر ما يلي:

التعرض للقطاعات المحلية

شهدت فلسطين خلال العام 2024 تطورات سياسية وأمنية متسارعة، فاقمت من حدة الضغوط الاقتصادية، ورفعت منسوب الضبابية وعدم اليقين، مما انعكس سلباً على الأوضاع العامة في البلاد. فقد تصاعدت الاقتطاعات غير المبررة من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، وازدادت وتيرة اعتداءات المستوطنين ومصادرة الأراضي، إلى جانب تشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع، في وقت ارتفعت فيه معدلات البطالة وتراجعت القوة الشرائية مع استمرار موجة ارتفاع الأسعار، وبقاء المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات متدنية. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تعميق الانكماش وتدهور الأوضاع المعيشية.

وفي ظل هذه البيئة الضاغطة، ارتفع مستوى تعرض القطاع المصرفي للمخاطر المحلية، وخصوصاً على مستوى القطاع العام. فقد أدى التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي إلى تراجع إيرادات الحكومة من مختلف المصادر، بما يشمل الإيرادات المحلية وأموال المقاصة، مما قيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. وقد نتج عن ذلك زيادة اعتماد الحكومة على القطاع المصرفي، وارتفاع درجة انكشاف المصارف تجاهها، بما ينطوي عليه من مخاطر مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار المالي.



ويظهر هذا الانكشاف عبر قناتين رئيسيتين: الأولى انكشاف مباشر من خلال الإقتراض الحكومي. وانكشاف غير مباشر من خلال التسهيلات المقدمة لموظفي القطاع العام ومؤسسات خاصة ترتبط أعمالها (أو جزء منها) بالحكومة. وتزداد احتمالات تعثر هذه الفئات في سداد التزاماتها في حال استمرار تدهور أوضاع المالية العامة، مما يفاقم من المخاطر الائتمانية.

وتشير البيانات المصرفية إلى ارتفاع نسبة الانكشاف المباشر وغير المباشر إلى حوالي 39.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية في العام 2024، مقارنة مع 35.8% في العام 2023، وهو ما يمثل نحو 205% من حقوق الملكية في القطاع المصرفي، وهو ما دفع سلطة النقد إلى استمرار متابعة التطورات في المالية العامة عن كثب.

وفي إطار دورها الرقابي، عملت سلطة النقد على التخفيف من تداعيات هذا الانكشاف، عبر دعم الحكومة في إعادة هيكلة محفظتها الائتمانية، ومعالجة الأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام من خلال إصدار تعليمات لتنظيم منح تسهيلات مؤقتة (جاري مدين/سلف مؤقتة) لموظفي القطاع العام في فترات عدم انتظام دفع الرواتب.

أما على صعيد القطاع الخاص، فقد أدى الركود الاقتصادي إلى تراجع الطلب على الائتمان، فأنخفضت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية العام 2024 بنسبة 4.4% مقارنة مع العام 2023، لتبلغ نحو 9.1 مليار دولار، تمثل نحو 76.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية، و37.3% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

وتُعد أنشطة الإسكان والرهن العقاري، إلى جانب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من أبرز الأنشطة المؤثرة في تطورات المحفظة الائتمانية. فقد تراجعت محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري بنحو 2.8% لتبلغ نحو 2.8 مليار دولار، مشكلة ما يقارب 30% من محفظة القطاع الخاص المقيم. ورغم هذا التراجع، ارتفعت نسبة التعثر في هذه المحفظة إلى حوالي 4.1%، مقارنة مع 3.7% في العام 2023. كما انخفض التمويل الممنوح للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (من المصارف ومؤسسات الإقراض) بنسبة 9.6%، ليبلغ نحو 1.5 مليار دولار، جاءت المساهمة الأكبر (88.6%) من قبل القطاع المصرفي، مما يعكس استمرار تعرضه للمخاطر المرتبطة بهذا القطاع الحيوي.

وتُبرز هذه التطورات مدى ارتباط المحفظة الائتمانية بدورة النشاط الاقتصادي، إذ تتأثر قدرة الشركات والأفراد على السداد بمستوى الاستقرار الاقتصادي. فالشركات تعتمد على دورة الأعمال، بينما يعتمد الأفراد على انتظام الرواتب، سواء من القطاع العام أو الخاص.

وانطلاقاً من دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي، تواصل سلطة النقد توظيف أدوات السياسة الاحترازية والرقابية للتقليل من المخاطر المحتملة، بما يعزز قدرة القطاع المالي على التكيف مع المتغيرات، ويضمن استدامة استقراره ومثابته في مواجهة الصدمات.

التعرض للقطاعات الخارجية

واجه القطاع المصرفي خلال العام 2024 جملة من المخاطر المرتبطة بتعاملاته مع القطاعات الخارجية، وذلك عبر عدد من القنوات، أبرزها قنوات أسعار الفائدة والصرف، وعلاقات التراسل المصرفية. فعلى صعيد أسعار الفائدة، واصلت السياسات النقدية العالمية بالتشدد، ولا سيما من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إسرائيل، مما تسبب في ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة صعود معدلات الفائدة العالمية. ورغم هذا الارتفاع في أسعار الفائدة عالمياً، شهدت السوق المحلية تراجعاً في معدلات الفائدة على القروض، قابله ارتفاع في معدلات الفائدة على الودائع، مما أدى إلى تقلص الهوامش الربحية لدى المصارف، وفاقم من تحديات إدارة المخاطر.

أما على صعيد أسعار الصرف، فقد أسهمت السياسة النقدية الأمريكية في تراجع الدولار أمام معظم العملات العالمية، لكنه سجل تحسناً طفيفاً مقابل الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2024، نتيجة تزايد التوترات السياسية والأمنية في إسرائيل وتراجع ثقة المستثمرين. ومع نهاية العام، بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيكل نحو 3.6549، بزيادة سنوية نسبتها 1.4%. وقد أثرت هذه التحركات في أسعار الصرف على المراكز المالية للمصارف العاملة في فلسطين، خاصة عند إعادة تقييم أصولها ومطلوباتها بعملة الدولار، وذلك بحسب مستوى انكشاف كل مصرف على عملة الشيكل.



وفيما يخص علاقات التراسل المصرفية، فقد استمرت التحديات القائمة، لا سيما فيما يتعلق بتقييد الجانب الإسرائيلي لشحن فائض السيولة من عملة الشيكل إلى النظام المالي الإسرائيلي. ورغم الجهود التي تبذلها سلطة النقد لمعالجة هذا الملف، إلا أن تكديس فائض النقدية بعملة الشيكل ما زال يمثل عبئاً على المصارف، إذ بلغ نحو 88% من إجمالي السيولة النقدية، وما نسبته 29% من إجمالي الأصول المقومة بعملة الدولار. وقد ساهم هذا التكديس في خلق اختناقات في إدارة السيولة، وزيادة التكاليف والمخاطر التشغيلية، مما يجعله من أبرز التحديات التي تهدد كفاءة النظام المالي الفلسطيني.

رغم هذه الضغوط، أظهرت مؤشرات السلامة المالية، ونتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وأداء المصارف، قدرة جيدة على امتصاص الصدمات والتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية، بما يعكس تماسك النظام المالي في فلسطين خلال العام 2024، واستمراره في العمل ضمن قاعدة متينة من الاستقرار. وتواصل سلطة النقد، في إطار دورها الرقابي، المتابعة الدقيقة للتطورات المصرفية على المستويين الكلي والإفرادي، بهدف رصد المخاطر في وقت مبكر، واتخاذ التدابير الاستباقية الملائمة لتعزيز متانة القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق، عملت سلطة النقد على تطوير أدوات الرقابة الاحترافية الكلية والجزئية، وتعزيز استخدام التقنيات الإشرافية الحديثة (SupTech)، وتوسيع نطاق اختبارات الأوضاع الضاغطة الدورية، بما يضمن قدرة النظام المصرفي على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية. كما عملت على تعميق التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي، وتحفيز الاستثمار، وجذب التمويل الخارجي.

كما تؤكد سلطة النقد التزامها برؤيتها الاستراتيجية لبناء نظام مالي مرن ومستدام، يدعم النمو الاقتصادي، ويعزز الشمول المالي، ويحافظ على الاستقرار المالي والنقدي، من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية الرقابية، والاعتماد على تحليل دقيق ومستمر للمخاطر.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن القطاع المالي الفلسطيني، ورغم ما يواجهه من تحديات استثنائية وضغوط متزايدة على الصعيدين المحلي والخارجي، لا يزال يتمتع بدرجة عالية من التماسك والمرونة. فقد أظهرت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد قدرة واضحة على الصمود في وجه الصدمات، مدعومة بجهود رقابية استباقية، وإجراءات تنظيمية متوازنة، ورقابة فعالة من قبل سلطة النقد.



الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية والاستقرار المالي



نظرة عامة

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2024 تباطؤاً نسبياً، على خلفية استمرار تداعيات الأزمات الجيوسياسية، وتشديد السياسات النقدية، وتصاعد النزعات الحمائية التجارية. ومع ذلك، فقد تمكن الاقتصاد العالمي من الحفاظ على قدر من الاستقرار، مدفوعاً بأداء عدد من الاقتصادات الكبرى، وتحسن تدريجي في مسار التضخم.

إقليمياً، فقد واجهت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات متزايدة، بفعل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتذبذب أسعار الطاقة، واستمرار تداعيات الأزمات العالمية. ومع ذلك، نجحت بعض الدول في تسجيل معدلات نمو محدودة بفضل إصلاحات هيكلية وتحسن نسبي في بعض القطاعات الإنتاجية، رغم بقاء الضغوط التضخمية عند مستويات مرتفعة.

أما على الصعيد المحلي، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 واحدة من أكثر الفترات صعوبة، نتيجة لتصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في مختلف الأراضي الفلسطينية. وأسفرت هذه الظروف إلى تراجع حاد في مؤشرات الأداء الاقتصادي، وانكماش ملموس في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي انعكس على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويستعرض هذا الفصل أبرز التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية خلال العام 2024، وتحليل انعكاساتها على حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين، في إطار متابعة المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وتقييم التحديات والفرص الناشئة.

التطورات العالمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2024 جملة من التطورات البارزة التي أثرت بشكل ملحوظ على وتيرة نموه واستقراره المالي. ومن بين المحطات البارزة في مسار الاقتصاد العالمي خلال العام 2024، ما يتعلق بالسياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها البنوك المركزية، كالتحياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، للسيطرة على التضخم، مع اقترابه من المستوى المستهدف عند 2%، وبدء دورة التيسير النقدي. إلى جانب ذلك، شهد العام تصاعداً في التوترات الجيوسياسية، لا سيما في منطقتي الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وما نتج عنها من اضطرابات في أسواق الطاقة والتجارة العالمية، الأمر الذي ساهم في زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي على مستوى العالم.

ورغم أن التوقعات الأولية في بداية العام 2024 كانت تشير إلى نمو اقتصادي عالمي بحدود 3.5%، إلا أن البيانات المحدثة أظهرت نمواً دون هذا المستوى. إذ يشير تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نيسان 2025^[2]، إلى تسجيل نمو عالمي بنسبة تقارب 3.3%، مقارنةً مع 3.5% في العام 2023، في ظل تحسن طفيف في النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.8% مقارنةً مع 1.7% في العام السابق، مقابل تباطؤ النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى 4.3% مقابل 4.7% في العام 2023، مع تفاوت واضح في زخم النشاط الاقتصادي بين الدول.

وتأتي هذه التطورات في سياق دولي يتسم بتصاعد الضبابية، وتنامي المخاطر الجيوسياسية، وتراجع الثقة في استقرار سلاسل التوريد العالمية. ورغم ذلك، تواصل المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، مراقبة المشهد الاقتصادي العالمي عن كثب، والعمل على تحليل السيناريوهات المستقبلية، وتحديد أبرز المخاطر التي قد تعيق التعافي والنمو المستدام على المدى القصير والمتوسط.

^[2] IMF, World Economic Outlook Report (WEO) 2024, April 2025.



وفي جانب آخر، ورغم استمرار السياسات النقدية المتشددة التي تبنتها معظم البنوك المركزية الكبرى بهدف كبح الضغوط التضخمية، إلا أن وتيرة التضخم لم تنحسر بالقدر المتوقع. فقد ظلت معدلات التضخم أعلى من المستويات المستهدفة في العديد من الاقتصادات، مما أضفى مزيداً من التعقيد في الأوضاع الاقتصادية العالمية. فبحسب تقرير صندوق النقد الدولي المشار إليه أعلاه، سجل معدل التضخم العالمي تراجعاً نسبياً، مدعوماً بتراجع أسعار السلع الأساسية، إذ تباطأ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.6%، مقارنة مع 4.6% في العام 2023، وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى 7.7% مقارنة مع 8.0% خلال ذات الفترة.

من ناحية أخرى، شهد العام 2024 استمرار الزخم في التحول الرقمي على مستوى العالم، مع زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، مدعومة بتوسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. كما برز الاهتمام بقضايا الاستدامة البيئية، لا سيما في ضوء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP29) في دبي، والذي أسهم في دفع السياسات المرتبطة بالطاقة النظيفة وتعزيز الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

ومن منظور تداعيات هذه التطورات على الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين، فبالرغم من كون الاقتصاد الفلسطيني جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية، إلا أن مستوى اندماجه الفعلي في الأسواق الدولية يبقى محدوداً بفعل القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال. ويحول ذلك دون استفادته الكاملة من الفرص الاقتصادية العالمية، كما يُضعف قدرته على التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ومع ذلك، يظل الاقتصاد الفلسطيني عرضة لتأثيرات التطورات الاقتصادية العالمية من خلال عدة قنوات، من أبرزها: التغيرات في أسعار الفائدة العالمية، وتقلبات أسعار الصرف، والاضطرابات في سلاسل التوريد والتجارة الخارجية، إلى جانب التأثير بعلاقات التراسل المصرفي، لا سيما فيما يتعلق بعملة الشيكل. وتشكل هذه القنوات مصادر محتملة للمخاطر التي قد تنعكس على الاستقرار المالي والنقدي المحلي، في ظل بيئة خارجية تتسم بعدم اليقين وتزايد التقلبات.

التطورات الإقليمية

في ظل بيئة عالمية اتسمت بعدم اليقين وتقلبات حادة على المستويين المالي والجيوسياسي، شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط تطورات متفاوتة، متأثرة بدرجات متفاوتة بالتحديات الخارجية والظروف الداخلية. ورغم أن انخفاض أسعار السلع الأولية، واستمرار التشدد في السياسة النقدية، قد ساهم في التخفيف من الضغوط التضخمية، لكنها بقيت عند مستويات مرتفعة نسبياً. ومن بين الدول الأكثر تأثراً على الاستقرار الاقتصادي والمالي الفلسطيني، يبرز كل من الاقتصادين الإسرائيلي والأردني، وتعكس مؤشرات الأداء الاقتصادي في كلٍّ منهما واقعاً مغايراً من حيث مستويات النمو والاستقرار المالي.

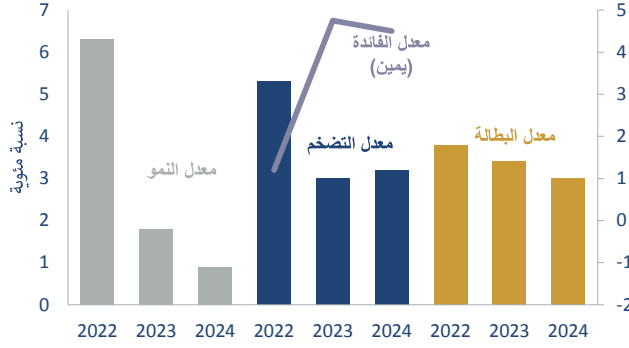
فعلى مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، واجه الاقتصاد تحديات وضغوطاً كبيرة نتيجة تصاعد حدة الحرب، وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي. فقد تباطأ معدل النمو في العام 2024 بشكل ملحوظ ليصل إلى حوالي 0.9% فقط، مقارنة مع نمو بنحو 1.8% في العام 2023^[3]. وجاء هذا التباطؤ نتيجة الحرب المستمرة وزيادة الإنفاق الحكومي العسكري، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات والصادرات. إضافة إلى ذلك، سجل الاقتصاد الإسرائيلي عجزاً قياسيًّا في الميزانية للعام 2024 بنسبة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل نحو 40.5 مليار دولار) نتيجة للزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري وتداعيات الحرب المستمرة.

كما تأثر النشاط الاقتصادي بنقص العمالة في العديد من الأنشطة الاقتصادية، إذ أظهرت البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية أن الحرب أدت إلى تقليص القوى العاملة بسبب استدعاء العديد من العمال للخدمة الاحتياطية. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى تراجع معدلات البطالة إلى حوالي 3.0%، مقارنة مع 3.4% في العام 2023.

[3] Bank of Israel Annual Report 2024, Bank of Israel, March 2025.



شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2022-2024



Source: Bank of Israel Annual Report 2024, Bank of Israel, March 2025.

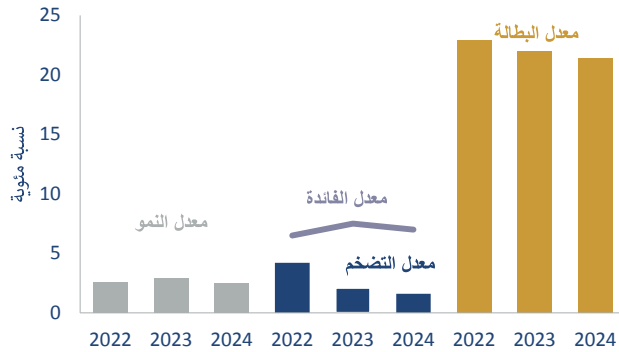
أما على صعيد التضخم، فقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي تزايداً في الضغوط التضخمية، إذ ارتفع معدل التضخم إلى 3.2%، مقارنة مع 3.0% في العام 2023، متأثراً بزيادة الضرائب وارتفاع أسعار المياه والكهرباء والنقل، ليظل معدل التضخم أعلى من النطاق المستهدف من قبل بنك إسرائيل (1-3%).

وفي ظل التوترات الجيوسياسية والتحديات الاقتصادية، تبني بنك إسرائيل سياسة نقدية حذرة، إذ خفض في شهر كانون ثاني 2024 معدل الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس لتصل إلى 4.5%، وذلك استجابة لتطورات الاقتصاد والتضخم. ومنذ ذلك الحين، حافظ بنك إسرائيل على هذا المعدل دون تغيير، حتى مع تصاعد العدوان في قطاع غزة، سعياً لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتقليل حالة عدم اليقين، مع التركيز على استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي.

أما بخصوص الانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني، فإن الوضع الاقتصادي والمالي في إسرائيل له تأثيرات مباشرة على المتغيرات الاقتصادية في فلسطين، بالنظر إلى طبيعة العلاقة بين الاقتصادين، مما يسهل انتقال تطورات الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني. فالتضخم في فلسطين في غالبيته تضخماً مستورداً، لا سيما من إسرائيل التي تعد الشريك التجاري الرئيس لفلسطين. كما أن تقلبات سعر صرف عملة الشيكل تؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للأفراد والأسر، وحركة التجارة، وموجودات القطاع المصرفي، لا سيما وأن عملة الشيكل من العملات الرئيسة في السوق الفلسطيني، وتشكل أكثر من 40% من موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وأكثر من 44% من ودائع العملاء، ونحو 49% من المحفظة الائتمانية. علاوة على ذلك، تساهم الإجراءات المتعلقة بعلاقات التراسل المصرفي مع المصارف الإسرائيلية في حدوث فائض في النقدية من عملة الشيكل، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين.

أما الاقتصاد الأردني، فقد أظهر خلال العام 2024 مرونة نسبية، مدعوماً بإصلاحات هيكلية وتطورات إيجابية في عدد من القطاعات

شكل 2-2: أداء الاقتصاد الأردني، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

الإنتاجية والخدمية. غير أن التحديات الإقليمية المحيطة قد أثرت على مؤشرات الأداء الاقتصادي. فبحسب قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني^[4]، سجل الاقتصاد تباطؤاً في النمو إلى نحو 2.5%، مقارنة مع 2.9% في العام 2023، متأثراً بأداء قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة، إضافة إلى قطاعي الخدمات والمطاعم والفنادق. كما لا يزال سوق العمل يعاني من اختلالات هيكلية، إذ بقي معدل البطالة عند مستويات مرتفعة بلغت نحو 22.3% في العام 2024، مقارنة مع 22.2% في العام السابق، ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

وفي المقابل، تمكن البنك المركزي الأردني من احتواء الضغوط التضخمية، وتخفيض معدل التضخم إلى نحو 1.6%، مقارنة مع 2.1% في العام 2023. وقد ساهم في هذا الانخفاض تراجع أسعار السلع

[4] <https://statisticaldb.cbj.gov.jo/>



عالمياً، إلى جانب استمرار السياسة النقدية المتشددة، والدعم الحكومي المؤقت الموجه لبعض السلع الأساسية، إضافة إلى تطبيق حزمة من التدابير الهادفة إلى ضبط مستويات الأسعار.

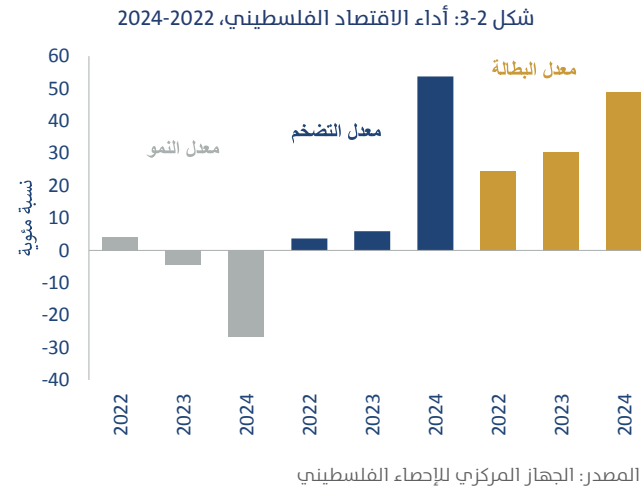
وفي ضوء المستجدات الاقتصادية والإنخفاض النسبي في معدل التضخم، قرر البنك المركزي الأردني في شهر أيلول 2024، تخفيض أسعار الفائدة الرسمية على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 7.0%. ويمثل هذا القرار نقطة تحول نحو تيسير السياسة النقدية، بعد فترة من التشديد بدأت منذ آذار 2022، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل تراجع الضغوط التضخمية.

أما بخصوص الإنعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني، فبالنظر إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية والمصرفية الوثيقة بين فلسطين والأردن، فإن التطورات الاقتصادية في الأردن تنعكس بشكل غير مباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين. ويعد الدينار الأردني من العملات الرئيسية المتداولة في السوق الفلسطينية، كما أن النظام المصرفي الفلسطيني يرتبط بشكل كبير بنظيره الأردني، إذ أن جميع المصارف العاملة في فلسطين تعود ملكيتها إلى مؤسسات مصرفية أردنية، باستثناء مصرف واحد تعود ملكيته لمؤسسة مصرية.

وتستحوذ المصارف الأردنية العاملة في فلسطين على أكثر من ثلث إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني، وتمثل محفظتها الائتمانية أكثر من ثلث إجمالي المحفظة الائتمانية، كما تستوعب أكثر من ثلث ودائع العملاء. إضافة إلى ذلك، يتم توظيف جزء كبير من موجودات المصارف العاملة في فلسطين خارجياً في السوق الأردنية، خصوصاً بعملة الدينار الأردني، سواء على شكل ودائع أو استثمارات مالية متنوعة. كما تعزز الحركة التجارية، وحركة المسافرين، والتدفقات النقدية الثنائية، من عمق الروابط الاقتصادية بين الجانبين. ورغم قوة هذه الروابط، إلا أنه لم يسبق أن تسببت في انتقال أية تداعيات جوهرية من الاقتصاد الأردني إلى الاقتصاد الفلسطيني من حيث الاستقرار الاقتصادي أو المالي.

التطورات المحلية

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 صدمات قاسية نتيجة تصاعد حدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية كافة، مما أدى إلى تراجع حاد في مؤشرات الاقتصاد الكلي. فقد تعرض قطاع غزة لانهايار شبه



كامل في النشاط الاقتصادي، في حين سجلت الضفة الغربية تباطؤاً ملموساً، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو ومستويات التشغيل، وفاقم من الأعباء المعيشية والاجتماعية على المواطنين.

وترافقت هذه التطورات مع قيود مشددة على حركة الأفراد والبضائع، وانخفاض حاد في الإيرادات العامة، وتراجع مستويات الاستثمار والاستهلاك، مما أدى إلى انكماش اقتصادي حاد بنسبة 26.6%، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 30% خلال العام 2024^[5]. كما انعكست هذه التحديات على سوق العمل، إذ تراجعت مستويات التوظيف والاستيعاب في الاقتصاد، وارتفعت معدلات البطالة إلى حوالي

[5] النتائج الأولية للحسابات القومية الربعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025.



50% مع ترجيحات باستمرار هذا الاتجاه التصاعدي في ظل استمرار العدوان. وفي السياق ذاته، استمرت الضغوط التضخمية، بفعل ارتفاع الأسعار، وخصوصاً في قطاع غزة، لترتفع معدلات التضخم إلى حوالي 53.7%، مما زاد من تفاقم الأوضاع المعيشية.

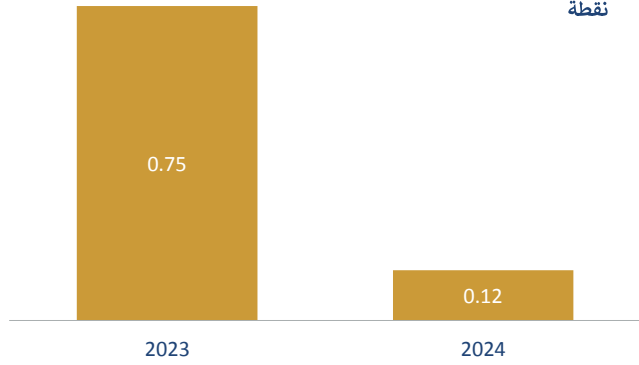
ونظراً لانكشاف الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل يفوق غيره من الاقتصادات الإقليمية والعالمية. فقد ظل عرضة لتأثيرات متعددة ناتجة عن التغيرات والصدمات القادمة من الجانب الإسرائيلي. ويتجلى هذا الإنكشاف عبر عدة قنوات رئيسية، أبرزها قناة المقاصة، التي شكلت عاملاً حاسماً في التأثير على استدامة المالية العامة خلال العام 2024، وما لذلك من تداعيات على الاستقرار الاقتصادي والمالي بشكل عام.

كما يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بصورة مباشرة بالسياسات الإسرائيلية ذات الصلة بسوق العمل، والتجارة، والمعاملات المالية والمصرفية، لا سيما علاقات التراسل المصرفي. وتعد أية تحولات أو إجراءات في هذه السياسات ذات أثر مباشر على أوضاع المالية العامة، وعلى درجة الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين.

وتجسد أثر التطورات في أداء الاقتصاد المحلي في مؤشر الاقتصاد الحقيقي، أحد المكونات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي الكلي، والذي يتضمن خمس متغيرات رئيسية: معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الحكومي المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل المتغيرات مجتمعة ما نسبته 26.3% من قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي.

وقد أفضت حالة عدم اليقين والضبابية خلال العام 2024 إلى تدهور ملحوظ في هذه المتغيرات، بما في ذلك انكماش النمو، وتساعد

شكل 4-2: مؤشر الاقتصاد الحقيقي، 2024-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

التضخم، واتساع فجوات المالية العامة والدين الحكومي والحساب الجاري. ونتيجة لذلك تراجع مؤشر الاقتصاد الحقيقي إلى 0.12 نقطة، مقارنة مع 0.75 نقطة في العام 2023، مما يعكس الأثر السلبي العميق للأوضاع الاستثنائية على الاستقرار المالي خلال العام 2024. فقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 واقعاً اقتصادياً بالغ التعقيد، في ظل تصاعد الأعباء المالية والمعيشية، واستمرار غياب الأفق السياسي والاقتصادي القادر على التخفيف من حدة الأزمة. ويضيف استمرار هذه التحديات حالة من عدم اليقين على مستقبل الأداء الاقتصادي، ويثير تساؤلات جوهرية بشأن مدى قدرة الاقتصاد الوطني والمجتمع الفلسطيني على مواصلة الصمود في مواجهة هذه الظروف الصعبة والمتفاقمة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن العام 2024 كان عاماً استثنائياً بكل المقاييس، إذ تداخلت التحديات العالمية والإقليمية مع صدمات محلية غير مسبوقة، لتشكل مجتمعة بيئة اقتصادية ومالية شديدة التعقيد في فلسطين. وقد ألقى تصاعد العدوان الإسرائيلي بظلاله الثقيلة على الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي، مما أدى إلى انكماش اقتصادي حاد وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتفاقم التحديات المرتبطة بالمالية العامة وسوق العمل. وعلى الرغم من محدودية اندماج الاقتصاد الفلسطيني في النظام المالي العالمي، إلا أن تداعيات المتغيرات الخارجية، خاصة في كلٍّ من إسرائيل والأردن، انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على المشهد الاقتصادي المحلي. لذلك، واصلت سلطة النقد مراقبة التطورات الاقتصادية والمالية عن كثب، وتطوير السياسات والتدخلات الملائمة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، في ظل بيئة محلية وإقليمية ودولية تتسم بارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين.



الفصل الثالث البنية التحتية للاستقرار المالي



نظرة عامة

أسهمت تدخلات سلطة النقد المدروسة وأداؤها المتزن في تعزيز البنية التحتية للنظام المالي الفلسطيني عموماً، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، بما يتماشى مع المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية، ويعزز من سلامة هذا القطاع ومثابته وإنضباطه وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية ذات الصلة.

وتجسّد هذه التدخلات نهج سلطة النقد الاستباقي والشامل في التعامل مع الأزمات، من خلال أدوات مالية وتنظيمية مبتكرة تستهدف مختلف مكونات الاقتصاد الوطني. فقد كثفت سلطة النقد على مدار العام 2024 جهودها لضمان استقرار وسلامة القطاع المالي في مواجهة الضغوط المحلية والإقليمية غير المسبوقة.

ويستعرض هذا الفصل أبرز التطورات التي شكلت البنية التحتية الداعمة لاستقرار المالي خلال العام 2024، مع تسليط الضوء على التزام سلطة النقد المستمر بالحفاظ على سلامة واستدامة النظام المالي.

الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية

واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية متكاملة تحكم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها، وتعكس التزامها بتعزيز الاستقرار المالي، من خلال بناء منظومة رقابية شاملة تدعم الاستدامة المالية وتواكب أحدث التطورات في القطاع المصرفي العالمي، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المالي الفلسطيني. وشملت هذه الجهود مختلف مكونات القطاع المالي، المصرفي وغير المصرفي، من مصارف، ومؤسسات إقراض متخصصة، وشركات صرافة، وشركات خدمات الدفع، بهدف تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات والتحديات.

ويُعد القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للنظام المالي الفلسطيني، ويشكل الحفاظ على سلامته واستقراره أولوية استراتيجية لسلطة النقد. وإنطلاقاً من ذلك، تبنت سلطة النقد نهجاً رقابياً شاملاً، يواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، ويعزز امتثال المنظومة المصرفية لمتطلبات السلامة المالية والاستدامة التشغيلية. وقد أسهم هذا النهج في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة التحديات، وتحقيق التوازن بين استقرارها والاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة.

كما واصلت سلطة النقد تطوير أدوات الرقابة والإشراف على المؤسسات غير المصرفية، وتطبيق معايير رقابية صارمة، لرفع كفاءة هذه المؤسسات، وتوسيع نطاق الشمول المالي، بما يخدم الفئات المهمشة والمحرومة.

وفي إطار التحديث المستمر للرقابة، تم تعزيز الإطار التحليلي للإشراف التحوطي الكلي، عبر تطوير نماذج متقدمة لرصد المخاطر النظامية، وتحسين آليات الحوكمة، ودعم السياسات الاحترازية الكلية. كما شملت التدخلات الرقابية أيضاً تنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس قدرة المصارف على امتصاص الصدمات، وتقييم الأثر المحتمل للمتغيرات الاقتصادية والمالية على استقرار القطاع المصرفي.

إلى جانب ذلك، اتخذت سلطة النقد مجموعة من التدابير لضمان امتثال المصارف للمعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب وبناء المخصصات المالية اللازمة لتعزيز متانة القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ضمان كفاية رأس المال ومستويات السيولة بما يتماشى مع التعليمات التنظيمية لسلطة النقد، الأمر الذي ساعد في الحد من المخاطر المحتملة.



وفي مواجهة التحديات الاستثنائية التي فرضها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أصدرت سلطة النقد تعليمات رقابية نوعية تستند إلى تقييم دقيق للأوضاع المالية. وركزت هذه التدخلات على الجوانب التالية:

- ضمان استمرارية الدورة المالية، من خلال إعادة هيكلة القروض، وتنظيم محفظة الائتمان في قطاع غزة، بما يخفف الأعباء المالية عن المتضررين، ويضمن تدفق السيولة في الاقتصاد الوطني.

- الحد من تفاقم تكديس النقدية من عملة الشيك، من خلال تنظيم الإيداعات النقدية لبعض القطاعات كمحطات الوقود وشركات التبغ، للحد من المخاطر التشغيلية وتشجيع التحول الرقمي. وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد تعليمات خاصة (رقم 2024/19) لتنظيم إيداعات النقدية في حسابات محطات الوقود، باعتبارها من المصادر الرئيسية لتدفق السيولة النقدية. ونصت التعليمات على تحديد سقف الإيداعات النقدية بنسبة لا تتجاوز 65% من المبيعات، على أن يتم استكمال النسبة المتبقية عبر وسائل الدفع الإلكتروني. كما تم إعفاء الإيداعات النقدية ضمن النسبة المحددة من أي رسوم أو عمولات، فيما تم تحديد عمولات تصاعدية للإيداعات الزائدة، كما يلي: 0.4% على الإيداعات النقدية حتى 500 ألف شيكل؛ و0.6% على الإيداعات النقدية التي تتراوح بين 500 ألف شيكل ومليون شيكل؛ و0.8% على الإيداعات النقدية التي تزيد عن مليون شيكل. وتسري هذه التعليمات حتى نهاية نيسان 2025، ضمن استراتيجية سلطة النقد لتعزيز التحول الرقمي، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي، بما يرفع من كفاءة النظام المالي ويسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي.

- ضمان استمرارية الخدمات المصرفية، عبر إعداد خطط تشغيل بديلة في قطاع غزة، وتقييم الأضرار، وتعزيز التعامل مع الأصول المتعثر.

- مراقبة مؤشرات السلامة المالية، وتحليل أثر العدوان على السيولة والملاءة المالية للمصارف، وتكوين المخصصات، وتعزيز خطط التعافي.

- رفع قدرة المصارف على امتصاص الصدمات، من خلال فرض قيود على توزيع أرباح المصارف، وتعزيز رؤوس أموالها.

- توفير التمويل الميسر، عبر صندوق «استدامة»، وبرنامج «بادر» لضمان استدامة التدفقات النقدية للقطاعات المتضررة.

- تعزيز الرقمنة المالية، من خلال تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وإطلاق أنظمة المدفوعات والمنصات الإلكترونية (المقاصة الإلكترونية، ونظام المفتاح الوطني، ونظام عرض وسداد الفواتير الوطني، والمحافظ الإلكترونية) لتخفيف من شح السيولة، وتسهيل صرف الرواتب والمساعدات الإنسانية، والسماح باستمرارية التعاملات المالية حتى في ظل القيود الجغرافية وقيود الحركة.

- التواصل الإعلامي والشفافية، من خلال تكثيف التوعية بالإجراءات الرقابية، وتوضيح السياسات المتبعة.

كما طورت سلطة النقد البنية الرقابية وعملت على تعزيز الرقابة الرقمية، عبر تبني نظام الرقابة الآلي (Sup-Tech) لتعزيز كفاءة جمع وتحليل البيانات، وأتمتة العمليات الرقابية، وتحسين جودة البيانات من خلال إنشاء قاعدة مركزية موحدة؛ واستخدام أدوات ذكاء الأعمال (BI) للتحليل المتقدم، وتحديث منهجيات الرقابة بما يواكب التطورات العالمية.

وفي مجال الأمن السيبراني، عملت سلطة النقد الصوابط التقنية من خلال متابعة التزام المؤسسات المالية بضوابط تكنولوجيا المعلومات، وتقييم خطط التعافي واستمرارية الأعمال، وتعزيز البنية التحتية للحوسبة السحابية؛ إضافة إلى تحليل أداء المصارف باستخدام منهجيات



المقارنات الدولية، وإصدار تعليمات متقدمة لإدارة المخاطر الائتمانية، مع التركيز على التمويل الإسلامي؛ وإعادة تقييم المصارف ذات الأهمية النظامية لتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات.

كما حرصت سلطة النقد على تطوير الإشراف على القطاع المالي غير المصرفي وفقاً لأفضل المعايير الدولية، بما يعزز من كفاءته وملاءته المالية، ويُمكنه من تقديم خدمات مالية متنوعة لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة في المجتمع. وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد تعليمات رقابية جديدة لمؤسسات الإقراض المتخصصة، تضمنت إطاراً رقابياً محدثاً يركز على إنضباط السوق، وحماية حقوق العملاء. إضافة إلى ذلك، نفذت سلطة النقد جولات ميدانية على المؤسسات الخاضعة لرقابتها، للتحقق من التزامها بالتعليمات والتشريعات النازمة.

وفي سياق متصل، أدانت سلطة النقد الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال على بعض محال الصرافة في الضفة الغربية، واستيلائها على مبالغ مالية، مؤكدة أن هذه الأفعال تشكل انتهاكاً صارخاً للأعراف والقوانين الدولية، وتهدف إلى زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني. وتعمل سلطة النقد مع الجهات الدولية لكشف تداعيات هذه الانتهاكات على الاقتصاد الفلسطيني واستقرار القطاع المالي.

مكافحة الجرائم المالية

واصلت سلطة النقد جهودها في تعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لحماية النظام المالي الفلسطيني من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية غير المشروعة. وتأتي هذه الجهود انسجاماً مع المعايير والممارسات الدولية ذات الصلة، بما يعزز من سلامة وشفافية ونزاهة النظام المالي الوطني، ويضمن استدامة العلاقات المصرفية المراسلة، لا سيما مع المصارف الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، خضعت بيئة مكافحة غسل الأموال في فلسطين لتقييم شامل من قبل فريق خبراء دوليين متخصصين، في خطوة تعكس التزام سلطة النقد بالامتثال الكامل للمعايير الدولية وتعزيز مستوى الشفافية والنزاهة في النظام المالي.

كما اتخذت سلطة النقد سلسلة من الإجراءات الرامية إلى رفع كفاءة الإطار الرقابي، شملت: تعزيز ضوابط الدخول والترخيص للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها، لضمان توفر الجاهزية المؤسسية للامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتطوير منظومة الإحصاءات الرقابية لرصد ومتابعة مؤشرات الامتثال بشكل أكثر دقة وفعالية؛ وتقييم فعالية البيئة الرقابية من خلال مراجعة السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المؤسسات المالية، وتنفيذ جولات تفتيش ميدانية لضمان الالتزام والتصدي لأوجه القصور المحتملة.

وفي إطار مكافحة الاحتيال الإلكتروني، كثفت سلطة النقد من جهودها لرصد الصفحات الإلكترونية المشبوهة والأنشطة الاحتيالية التي تستهدف العملاء والمؤسسات المالية، بما يشمل تحليل أنماط الاحتيال المكتشفة، وتعميم أساليبها ووسائلها على المؤسسات المالية لتعزيز جاهزيتها في اكتشاف هذه المخاطر والحد من أثارها المحتملة، مما يساهم في تقليص حجم الخسائر المرتبطة بها.

وتأكيداً على مبدأ التعاون والتنسيق، واصلت سلطة النقد تعاونها الوثيق مع الجهات الرقابية المختصة والمصارف المركزية المناظرة، بهدف توحيد الجهود وتعزيز السياسات والإجراءات ذات الصلة، بما يساهم في حماية نزاهة وسلامة النظام المالي الفلسطيني، وترسيخ ثقة الشركاء الدوليين به.



العلاقات المصرفية المراسلة

يملك القطاع المصرفي الفلسطيني شبكة واسعة من العلاقات المصرفية المراسلة مع عدد كبير من المصارف الإقليمية والدولية، مما يمكنه من تقديم خدمات مالية محلية وعابرة للحدود. غير أن هذه الشبكة تواجه تحديات متفاقمة فيما يتعلق باستمرارية العلاقة المصرفية المراسلة مع المصارف الإسرائيلية، التي شددت خلال السنوات الأخيرة العديد من القيود على العمليات المالية مع المصارف الفلسطينية، وصولاً إلى التهديد بقطع هذه العلاقة بشكل كامل.

وخلال العام 2024، تصاعدت هذه التهديدات بشكل غير مسبوق، إذ أبدت المصارف الإسرائيلية نوايا جديده لقطع العلاقات المصرفية، بالرغم من التداييع الاقتصادية المحتملة لذلك على كلا الجانبين، في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف الفلسطينية في تسهيل المدفوعات التجارية مع إسرائيل.

وقد انعكس هذا التصعيد على سلوك العملاء، إذ سجلت المصارف الفلسطينية زيادة كبيرة في وتيرة الإيداعات النقدية، لا سيما من قبل التجار والشركات بعملة الشيكال. وأدى ذلك إلى تراكم كميات كبيرة من النقد تجاوزت القدرة التخزينية للمصارف، مما أسفر عن تفاقم المخاطر التشغيلية والأمنية. وفي ظل استمرار رفض المصارف الإسرائيلية لاستلام هذه الكميات من النقدية بعملة الشيكال، واجهت المصارف الفلسطينية صعوبات حقيقية في تغذية حساباتها لدى المصارف المراسلة الإسرائيلية، مما هدد تعطيل تمويل التجارة مع إسرائيل وأثر سلباً على النشاط الاقتصادي المحلي.

وفي مواجهة هذه التحديات، كثفت سلطة النقد جهودها التنسيقية مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والشركاء الدوليين، كما أجرت اتصالات مباشرة مع المصارف الإسرائيلية لتفادي انهيار العلاقة المصرفية القائمة. وقد أسفرت هذه الجهود عن استئناف عمليات شحن النقد، مما ساهم في التخفيف من حدة الأزمة واستعادة قدر من الاستقرار التشغيلي في القطاع المصرفي.

ومن منطلق تعزيز الثقة العامة، أكدت سلطة النقد أن التهديدات الإسرائيلية لا تطل العلاقات المصرفية الدولية، وأن أموال المودعين في المصارف الفلسطينية تظل آمنة ومحمية بموجب القوانين والأنظمة الناظمة، في تأكيد على متانة وصلابة القطاع المصرفي الفلسطيني وقدرته على امتصاص الصدمات.

على صعيد السياسات الوقائية، واصلت سلطة النقد جهودها في تعزيز امتثال المصارف للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال التقييمات الوطنية والدولية المنتظمة، والعمل على سد أية ثغرات محتملة في نظم الامتثال، في إطار رؤية استراتيجية للحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الثقة الدولية.

وفي الوقت ذاته، عملت سلطة النقد على تقليل الاعتماد على النقد الورقي، عبر تطوير منظومة الدفع الإلكتروني، وتحفيز الابتكار في الخدمات المالية الرقمية، بالتوازي مع التعاون مع صندوق النقد الدولي في إعداد مشروع قانون لتنظيم استخدام النقد، عبر تحديد سقف للتعاملات النقدية للأفراد والمؤسسات، بما ينسجم مع التوجه الوطني نحو التحول الرقمي في قطاع المدفوعات.

ورغم نجاح سلطة النقد في تأمين تمديد العلاقات المصرفية مع المصارف الإسرائيلية حتى تشرين الثاني 2025، إلا أن هذه الترتيبات تبقى مؤقتة، وبالتالي ضرورة بلورة حلول وترتيبات استراتيجية طويلة الأمد تضمن استدامة هذه العلاقات.



الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية

تولي سلطة النقد أهمية كبيرة لتعزيز الشمول المالي، انطلاقاً من دوره المحوري في دعم الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي، إلى جانب تمكين مختلف فئات المجتمع، لا سيما الفئات المهمشة، والمشاريع متناهية الصغر، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

ويُعد الادخار من أبرز الخدمات المالية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تمكين الأفراد والاقتصاد من مواجهة الصدمات، وتحقيق نمو أكثر استدامة. وإنطلاقاً من ذلك، عملت سلطة النقد على تطوير أدوات مالية مبتكرة تلبّي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، وتحسين البنية التحتية المالية، لتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية. وفي هذا الإطار، نفذت سلطة النقد مجموعة من التدخلات والمبادرات النوعية، أبرزها:

1- إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي

بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى الأجيال الناشئة، أطلقت سلطة النقد فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب للعام 2024، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وجمعية البنوك في فلسطين. وشهدت هذه الفعالية إطلاق النسخة المحدثة من تطبيق «مصرفي» المصمم خصيصاً لطلبة المدارس كبدائل رقمي للأنشطة الجاهية في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة. ويوفر التطبيق تجربة تعليمية تفاعلية من خلال فرع مصرفي افتراضي، ومسابقات وألعاب تهدف إلى تبسيط المفاهيم المالية.

وقد استهدفت هذه الفعالية نحو 300 ألف طالب وطالبة من صفوف السابع والثامن والتاسع في مدارس الحكومة ووكالة الغوث والقطاع الخاص في الضفة الغربية، تحت شعار التحول الرقمي للعام الثاني على التوالي، تأكيداً على توجه سلطة النقد نحو الرقمنة المالية كأداة لتمكين الجيل القادم.

ويُمثل الأسبوع المصرفي حدثاً سنوياً راسخاً ضمن العملية التعليمية، وله أثر ملموس في ترسخ الثقافة المالية لدى الطلبة، وإعداد جيل واعٍ بالتعامل مع الخدمات المصرفية.

2- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز ثقة الجمهور

عززت سلطة النقد الأطر التنظيمية والرقابية لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك من خلال التدخلات التالية:

- تقييم التعليمات المرتبطة بحماية حقوق العملاء والرسوم والعمولات، واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- تنفيذ حملات توعوية حول الاحتيال الإلكتروني، واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وآلية التعامل مع أسعار صرف العملات، وتقديم محاضرات حول الجرائم المالية.
- تنظيم سوق صرف العملات عبر تحديد هامش أسعار صرف العملات الرئيسية ومتابعة الإلتزام به.
- تمكين شركات خدمات الدفع من تقديم خدمة الحوالات المالية كوكيل فرعي، وتفعيل خدمة التعرف الإلكتروني على العملاء (e-KYC).
- تسهيل عمليات الحوالات المالية الخارجية من خلال تسوية العمليات بين شركات الصرافة المحلية والمؤسسات الدولية.
- تنفيذ جولات تفتيش ميدانية للتحقق من امتثال المصارف لمتطلبات حماية حقوق العملاء، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصويب والمعالجة.



3- تعزيز التوعية والثقافة المالية

في إطار جهودها لنشر الوعي المالي، نفذت سلطة النقد سلسلة من الحملات واللقاءات التوعوية استهدفت مختلف الفئات، بما في ذلك طلبة المدارس والجامعات لتعزيز الوعي المالي في سن مبكرة؛ والنساء صاحبات المشاريع وربات البيوت لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل؛ والأشخاص ذوي الإعاقة لضمان الشمولية في تقديم الخدمات المالية؛ والمؤسسات والجهات الرسمية، مثل البلديات، والمحاكم، ودوائر السير، ومحطات المحروقات، بهدف دعم التحول نحو وسائل الدفع الإلكتروني.

كما تم تنفيذ لقاءات تدريبية بالتعاون مع مؤسسة رواد التنمية وعدد من المجالس القروية في منطقة غرب رام الله، استهدفت نحو 100 سيدة من صاحبات المشاريع الصغيرة، لتدريبهن على المهارات المالية والإدارية، وتعريفهن ببرامج التمويل المتاحة، ومنصة منشأتي الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتكمن أهمية هذه اللقاءات في دورها المحوري في تعزيز الاستقلال المالي للمرأة الفلسطينية، وتوفير الأدوات المعرفية اللازمة لمشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحسين قدرتها على استخدام الخدمات المالية الرقمية، وتوسيع دورها الريادي في الاقتصاد المحلي.

وتواصل سلطة النقد جهودها لتعزيز الشمول المالي من خلال مبادرات تهدف إلى ضمان وصول الخدمات المالية الرقمية إلى كافة شرائح المجتمع، بما يساهم في بناء اقتصاد أكثر شمولية واستدامة.

مؤشرات الشمول المالي

تأثرت بعض مؤشرات الشمول المالي، على صعيدي الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، بالظروف الاستثنائية والتحديات الصعبة التي شهدتها فلسطين خلال العام 2024، وذلك بالرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة النقد لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية.

1- الوصول إلى الخدمات المالية

سجلت مؤشرات الوصول في القطاع المصرفي بعض التراجعات الطفيفة. فقد استقر عدد فروع المصارف عند 1.2 فرع لكل 10 آلاف من السكان البالغين، وهو نفس المستوى المسجل في العام 2023، بينما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 2.3 جهاز لكل 10 آلاف بالغ. وقد انعكس هذا التراجع في انخفاض إجمالي نقاط الوصول (الفروع وأجهزة الصراف الآلي) إلى 3.5 نقطة لكل 10 آلاف بالغ، مقارنة مع 3.6 نقطة في العام 2023.

أما في قطاع الإقراض المتخصص، فقد حافظ عدد الفروع على استقراره عند 0.3 فرع لكل 10 آلاف بالغ. وفيما يتعلق بشركات خدمات الدفع، فقد شهدت مؤشرات الوصول تغيرات متباينة؛ إذ انخفضت نسبة وكلاء الدفع إلى عدد السكان البالغين إلى 12.9%، في حين ارتفعت نسبة التجار المتعاقدين مع هذه الشركات إلى 56.0% من السكان البالغين، بما يعكس تحسناً في مستويات قبول الدفع الإلكتروني وتوسع نطاق استخدامه.

2- استخدام الخدمات المالية

على صعيد استخدام الخدمات المالية في القطاع المصرفي، تراجع مؤشر نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً بنكياً واحداً على الأقل إلى 50.1% من السكان البالغين، مقارنة مع 51.1% في عام 2023. كما انخفضت نسبة البالغين الحاصلين على قرض مصرفي واحد على الأقل إلى 7%. وفي المقابل، بقيت نسبة البالغين الذين حصلوا على قرض واحد على الأقل من المصارف أو مؤسسات الإقراض ثابتة عند 10%. أما في قطاع الإقراض المتخصص، فقد تراجعت نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل إلى 2.6%.



جدول (1-3): مؤشرات الشمول المالي، 2022-2024

2024	2023	2022	البيان
384	385	378	عدد الفروع والمكاتب المصرفية
736	736	724	عدد أجهزة الصراف الآلي
2,096,660	1,903,880	1,609,470	عدد البطاقات المصدرة
29,258	21,097	14,192	عدد نقاط البيع
الوصول للخدمات المصرفية			
على مستوى المصارف			
1.2	1.2	1.3	عدد الفروع والكاتب لكل 10 آلاف بالغ
2.3	2.4	2.4	عدد الصرافات الآلية لكل 10 آلاف بالغ
3.5	3.6	3.7	مجموع نقاط الوصول (فروع+صرافات) لكل 10 آلاف بالغ
على مستوى مؤسسات الإقراض			
0.3	0.3	0.3	عدد الفروع لكل 10 آلاف بالغ
على مستوى شركات خدمات الدفع			
12.9	13.4	13.4	عدد وكلاء خدمات الدفع لكل 10 آلاف بالغ
56.0	55.6	49.0	عدد تجار شركات خدمات الدفع لكل 10 آلاف بالغ
استخدام الخدمات المصرفية			
على مستوى المصارف			
50.1	51.1	50.0	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد
7.0	7.6	7.0	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد
10.0	10.0	10.0	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد (مصارف ومؤسسات إقراض)
على مستوى مؤسسات الإقراض			
2.6	2.8	3.0	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد
على مستوى شركات خدمات الدفع			
30	21	14	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب واحد

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت مؤشرات استخدام خدمات شركات الدفع تطوراً إيجابياً، إذ ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً واحداً على الأقل لدى هذه الشركات إلى 30%، مقارنة مع 21% في العام السابق، وهو ما يشير إلى تنامي الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية وانتشارها المتزايد.

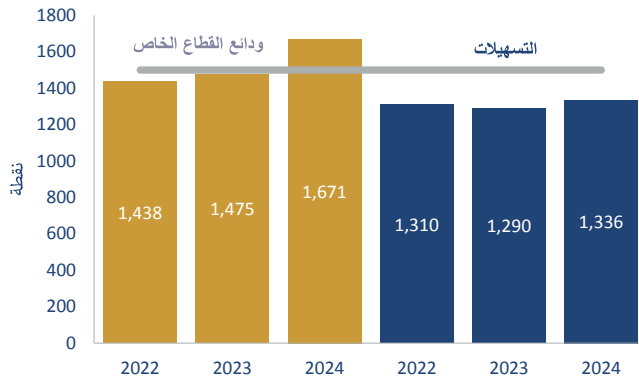


3- التنافسية في القطاع المصرفي

انعكست التغيرات في أداء ودائع القطاع الخاص والتسهيلات الائتمانية خلال عام 2024 على مستويات التنافسية داخل القطاع المصرفي. فقد أظهرت البيانات ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 6.3%، مقابل تراجع طفيف في محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 0.3%. وقد أسهم هذا التباين في زيادة درجة التركيز وتراجع مستوى التنافسية، سواء على صعيد الودائع أو التسهيلات، كما يقيسها مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)^[6].

وفي هذا السياق، ارتفع مؤشر التركيز لمحفظة التسهيلات الائتمانية بمقدار 46 نقطة، ليصل إلى 1,336 نقطة في

شكل 3-1: التنافسية في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

العام 2024، مقارنةً مع 1,290 نقطة في عام 2023. كما شهد مؤشر تركيز ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً ملموساً بمقدار 196 نقطة، ليبلغ 1,671 نقطة في عام 2024، مقارنةً مع 1,475 نقطة في العام السابق، مما قد يشير إلى مخاطر محتملة على صعيد الاستقرار والتنوع داخل النظام المالي.

4- الشمول المالي والنوع الاجتماعي

أظهرت المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي للعام 2024 بعض التغيرات الطفيفة، إذ انخفضت نسبة الذكور البالغين الذين يمتلكون حساباً بنكينياً إلى 65%، مقابل 68% في العام 2023، في حين تحسّنت نسبة الإناث إلى 35%، مقارنةً مع 34% في العام السابق، مما يعكس تقدماً محدوداً في تقليص الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية.

وفي المقابل، سجّلت مؤشرات استخدام الحسابات لدى شركات خدمات الدفع نمواً ملحوظاً لكلا الجنسين، إذ ارتفعت نسبة الذكور الذين يمتلكون حساباً لدى شركات الدفع إلى 40% من عدد السكان البالغين، مقارنةً مع 28% في العام 2023، بينما ارتفعت النسبة لدى الإناث إلى 19%، مقارنةً مع 12% في العام 2023، وهو ما يشير إلى دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للإناث.

أما على صعيد الاقتراض، فقد تراجعت نسبة المقترضين إلى 14% بين الذكور و4% بين الإناث، مقابل 15% و5% على التوالي في العام 2023. كما انخفض عدد المشاريع المملوكة للنساء التي لديها قروض قائمة إلى 7,253 مشروعاً، مقارنةً مع 7,682 مشروعاً في العام السابق، مما أدى إلى تراجع حصتها من إجمالي عدد المشاريع إلى 16%، مقارنةً مع 19% في العام 2023. ومع ذلك، بقيت حصة النساء من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة مستقرة عند 5%.

^[6] يستخدم هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index-HHI) لقياس مدى درجة التركيز أو مستوى المنافسة في سوق معين، بالاستناد إلى الحصة السوقية للجهات الفاعلة فيه. ويُحسب المؤشر من خلال تربيع الحصة السوقية لكل مؤسسة عاملة في السوق (عادة كنسبة مئوية)، ثم جمع المربعات الناتجة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$H = \sum_{i=1}^n (MS_i)^2$$

حيث أن (H) = قيمة مؤشر هيرفندال. (MS_i) = الحصة السوقية للمصرف (i) كنسبة مئوية من إجمالي السوق لمتغير معين، مثل الودائع، أو التسهيلات الائتمانية، أو الأصول، وغيرها. وتتراوح قيمة المؤشر نظرياً بين 1,000-10,000 نقطة، ويُفسر وفقاً لعلاقتها العكسية بدرجة المنافسة، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، يشير مؤشر بقيمة 10,000 إلى احتكار تام، بينما تدل القيم المنخفضة على وجود سوق تنافسية نسبياً. ويصنف السوق على أنه: عالي التركيز إذا تجاوزت قيمة المؤشر 1,500 نقطة؛ ومتوسط التركيز إذا تراوحت قيمة المؤشر بين 1,000 و1,500 نقطة؛ ومنخفض التركيز إذا كانت قيمة المؤشر دون 1,000 نقطة. وبشكل عام، يمثل هذا المؤشر أداة تحليلية لدى السلطات التنظيمية لتقييم هيكل السوق واتخاذ قرارات ذات صلة بمكافحة الاحتكار، أو دراسة الآثار المتوقعة للاندماج والاستحواذ.



جدول (2-3): مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالنوع الاجتماعي، 2022-2024

(نسبة مئوية)

2024		2023		2022		البيان
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
35	65	34	68	33	66	نسبة من يمتلك حساب بنكي إلى عدد البالغين
4	14	5	15	5	15	نسبة عدد المقترضين إلى عدد البالغين
19	40	12	28	8	19	نسبة مالكي حساب لدى شركات خدمات الدفع إلى عدد البالغين
المشاريع المملوكة للنساء ولديها قرض قائم						
7,253		7,682		7,780		عدد المشاريع
16		19		20		نسبتها من الإجمالي
5		5		5		نسبة التسهيلات الممنوحة لمشاريع تمتلكها النساء إلى الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وتعكس هذه المؤشرات التقدم التدريجي في تعزيز الشمول المالي من منظور النوع الاجتماعي، رغم التحديات الاقتصادية والظروف الصعبة، كما تُظهر الجهود المبذولة من قبل سلطة النقد لتقليص الفجوة القائمة بين الذكور والإناث في الوصول إلى الخدمات المالية.

وفي المجمل، تبرز مؤشرات الشمول المالي مدى تأثير هذا الملف الحيوي بالأوضاع الاقتصادية الاستثنائية، على الرغم من المبادرات العديدة التي نفذتها سلطة النقد في السنوات الأخيرة، والتي شملت إطلاق خدمات المحافظ الإلكترونية، ومنصة «منشأني» لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات الائتمانية من خلال صندوق «استدامة» و«استدامة بلس»، وإطلاق المختبر التنظيمي، وبرنامج «بادر» لدعم العمال في الداخل، بالإضافة إلى تعزيز حماية المستهلك المالي، وبناء الثقة بالقطاع المالي، وتنفيذ حملات توعية وثقافة مالي، وهيئة بيئة داعمة للابتكار وسهولة الوصول إلى الخدمات.

وتؤكد هذه الجهود مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية لسلطة النقد، المتمثل في أرساء أسس الخدمات المالية الرقمية وتعزيز مرونة وكفاءة أنظمة الدفع، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر شمولاً واستدامة.

تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في أوقات الأزمات

حرصت سلطة النقد، من خلال تدخلاتها النوعية، على تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وضمان استمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المصرفية الأساسية، وعلى رأسها توفير التمويل بمختلف العملات ولآجال تناسب مع احتياجات الأفراد وقطاع الأعمال. وقد ساهمت هذه الجهود في دعم دورة الأعمال، وتعزيز صمود المواطنين، والحد من آثار الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة. وفيما يلي أبرز المبادرات التي أطلقتها سلطة النقد خلال العام 2024:

1- إطلاق برنامج «بادر» لتمويل العمال المتضررين

أطلقت سلطة النقد، في شهر تموز 2024، برنامج «بادر» كاستجابة مباشرة لتداعيات العدوان الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، الذين فقدوا مصادر دخلهم قسراً. وتم إطلاق البرنامج خلال فعالية رسمية في مقر سلطة النقد، بحضور رئيس الوزراء، ويهدف إلى تمكين هؤلاء العمال اقتصادياً من خلال دعمهم في إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة أو تطوير مشاريعهم القائمة، بما يعزز القاعدة الإنتاجية ويساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.



ويتيح البرنامج قروضاً بدون فوائد أو رسوم، يصل إلى 60 ألف شيقل، بفترة سداد مرنة تمتد لأربع سنوات، تشمل ستة أشهر فترة سماح. ويستهدف العمال الحاصلين على تصاريح عمل سارية حتى تشرين أول 2023، بشرط امتلاكهم فكرة مشروع أو مشروع قائم، وألا يكونوا قد استفادوا من برامج تمويل خلال العامين السابقين. وتُقدّم الطلبات عبر تطبيق «منشأتي» أو من خلال الموقع الإلكتروني للمنصة.

ويمثل البرنامج نموذجاً تموالياً مبتكراً، يعزز فرص التشغيل ودعم القطاعات الإنتاجية، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والزراعية، بما يسهم في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

2- معالجة شح السيولة وتحسين التدفقات النقدية

في ظل استمرار أزمة المالية العامة وتعدّز انتظام صرف الرواتب، اتخذت سلطة النقد سلسلة من الإجراءات للتخفيف من حدة شح السيولة في الاقتصاد، وضمان استمرار الإنفاق والوفاء بالالتزامات المالية للأفراد والشركات، مع حماية تصنيفاتهم الائتمانية.

ففي آذار 2024، أصدرت تعليمات بإعادة جدولة أقساط موظفي القطاع العام، بما يتماشى مع الدفعات المحولة من وزارة المالية، مع وضع آلية خصم تضمن العدالة والمرونة في السداد، إلى جانب إتاحة سقف جاري مدين دون فوائد لتغطية الأقساط. كما شملت الإجراءات إعادة جدولة مديونيات الموظفين أصحاب مصادر دخل أخرى، بما في ذلك التمويلات الممنوحة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي تشرين الثاني 2024، أعلن عن انتهاء العمل بهذه التعليمات، والعودة إلى تطبيق تعليمات الخصم المعتادة (تعليمات رقم 25 لسنة 2021). أما بالنسبة لقطاع غزة، فقد علّقت سلطة النقد استيفاء أقساط جميع القروض والتسهيلات منذ بداية العدوان، على أن يستمر القرار حتى منتصف العام 2025، بهدف التخفيف من الأعباء المالية عن كاهل الأفراد والشركات في القطاع.

3- ضبط سوق صرف العملات

أصدرت سلطة النقد تعليمات مشددة للمصارف وشركات ومحال الصرافة لضبط أسعار الصرف، وضمان شفافية المعاملات. وشملت التعليمات تحديد هامش بين سعر البيع والشراء للعملات عند 200 نقطة أساس كحد أقصى، وتنظيم تداول العملات الرئيسية (الدولار، الدينار، الشيكل) ومنع تنفيذ عمليات صرف تفوق 20 ألف دولار أو ما يعادلها في معاملة واحدة.

4- تعزيز التعاون المؤسسي مع الحكومة

عززت سلطة النقد تعاونها مع الحكومة الفلسطينية على المستويين المالي والتقني، لا سيما في ظل التحديات التي أعقبت العدوان الإسرائيلي. وتركز التعاون على تقديم المشورة في قضايا الاقتصاد الكلي، وتنسيق السياسات المصرفية مع التوجهات التنموية العامة.

وشهد العام 2024 تقدماً في التحول الرقمي عبر ربط منصة «حكومي» بقاعدة بيانات سلطة النقد، لضمان تبادل آماناً للبيانات، إلى جانب تفعيل الدفع الإلكتروني للرسوم الحكومية عبر منصة (E-SADAD) وتمكين المواطنين من استخدامها من خلال التطبيقات البنكية. كما تم توسيع خدمات المنصة لتشمل وزارة الاقتصاد ومجلس القضاء الأعلى، مع خطط لربط جهات حكومية إضافية في العام 2025.

5- تعزيز فرص الاستثمار الأجنبي

ضمن جهودها لدعم تعافي الاقتصاد الفلسطيني، شاركت سلطة النقد في الاجتماع السابع لمنصة الاستثمار الأوروبية الفلسطينية في كانون أول 2024، ووقعت اتفاقية تمويل بقيمة 28.3 مليون يورو مع الاتحاد الأوروبي، موجهة لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع أولوية للمناطق المهمشة مثل مناطق «ج» والقدس الشرقية وقطاع غزة.

تُعد هذه الاتفاقية امتداداً لدور المنصة التي انطلقت عام 2020 كألية لتنسيق استثمارات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والمؤسسات المالية الأوروبية في فلسطين، والتي وفرت تمويلات تفوق 1.2 مليار يورو حتى الآن. وتسعى سلطة النقد من خلال هذه الشراكات إلى تمكين القطاع الخاص، وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل، بما يعزز التعافي والنمو المستدام.



الفصل الرابع التعرض في القطاع المصرفي



نظرة عامة

أظهر القطاع المصرفي خلال العام 2024 مستوى عالياً من المرونة والكفاءة، مكنته من مواجهة المخاطر الناجمة عن الأوضاع الاستثنائية التي ألمت بالاقتصاد الوطني. وقد شكلت تلك الظروف اختباراً حقيقياً لقدرة هذا القطاع على الصمود، والحفاظ على توازنه واستمراره في أداء دوره الحيوي في الاقتصاد.

وفي هذا السياق، كثفت سلطة النقد جهودها الرقابية والإشرافية، وسخرت مختلف أدواتها للحفاظ على استقرار هذا القطاع وسلامة مكوناته، بما يشمل حماية أموال المودعين، وتعزيز متانة النظام المصرفي، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية. وقد انعكست هذه الإجراءات بشكل إيجابي على تعزيز ثقة المتعاملين ونمو ودائع العملاء واستمرار تقديم الخدمات المالية دون انقطاع.

ويتناول هذا الفصل أبرز المخاطر التي واجهها القطاع المصرفي خلال العام 2024، والقنوات التي من خلالها أثرت تلك المخاطر على أدائه، بهدف تقييم مستوى التعرض والقدرة على الاستجابة والتكيف، في ظل بيئة تشغيلية اتسمت بدرجات عالية من عدم اليقين والتقلبات الاقتصادية والمالية.

التعرض للقطاعات المحلية

في إطار سعيها للحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان استمرارية العمل في المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها، حرصت سلطة النقد على مواءمة تدخلاتها بما يحقق التوازن بين متطلبات السلامة المصرفية من جهة، وضمان استمرار تقديم الخدمات المالية والمصرفية من جهة أخرى. وقد شملت هذه الجهود تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار في توفير التمويل بالعملة المختلفة، وبأجل مناسب وشروط ميسرة، بما يلبي احتياجات المقترضين ويدعم الأنشطة الإنتاجية والخدمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من آثار الانكماش والحفاظ على استمرارية دورة الأعمال.

وبوصفه ركيزة أساسية للاستقرار المالي والداعم الرئيس للاقتصاد الوطني، تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2024 من الحفاظ على مستويات سيولة كافية لتلبية احتياجات الاقتصاد، لا سيما ما يتعلق بالقطاع الخاص وقطاع الأعمال، إلى جانب مساهمته في تمكين الحكومة من الإيفاء بجزء من التزاماتها المالية.

جدول (1-4): الائتمان الممنوح حسب القطاع والمصرف، 2022-2024

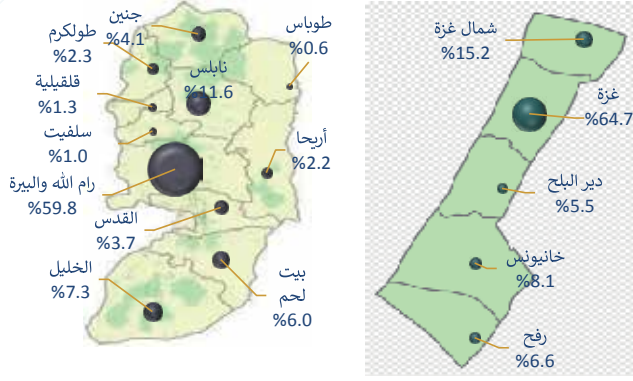
(مليون دولار)

المصرف	القطاع المستفيد	2022	2023	2024
محلي	خاص	5,826.0	6,280.2	5,891.4
	عام	1,512.7	1,656.4	1,864.4
وأفد	خاص	3,025.4	3,271.6	3,236.3
	عام	680.9	774.7	955.0
الإجمالي	خاص	8,851.4	9,551.8	9,127.7
	عام	2,193.6	2,431.1	2,819.4
	المجموع	11,045.0	11,982.9	11,947.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



شكل 4-1: التوزيع الجغرافي للمحفظة القائمة، 2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

فقد شهدت المحفظة الائتمانية القائمة للقطاع المصرفي استقراراً نسبياً مقارنة مع العام 2023، مع تسجيل انخفاض طفيف بنحو 0.3%، يعزى بدرجة أساسية إلى تغيرات سعر الصرف، لتستقر عند حوالي 12.0 مليار دولار^[7]، موزعة على مختلف المناطق والمحافظات.

وساهم هذا الاستقرار في دعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية والتخفيف من حدة التباطؤ، إلا أنه، في ظل الظروف الاستثنائية السائدة، أسفر أيضاً عن ارتفاع مستويات التعرّض لدى بعض القطاعات والأنشطة.

القطاع العام

شهد القطاع العام خلال عام 2024 تصاعداً ملحوظاً في حجم التحديات المالية والاقتصادية، نتيجة لتفاقم العدوان الإسرائيلي، الذي عمّق من أزمة المالية العامة القائمة منذ سنوات. وقد تجلّى ذلك من خلال استمرار الاقتطاعات غير القانونية من إيرادات المقاصة من قبل إسرائيل، إلى جانب سُحّ المنح والمساعدات الخارجية، والتراجع الملحوظ في الإيرادات المحلية نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي العام.

وأمام هذه التطورات، اضطرت الحكومة إلى تأجيل صرف رواتب موظفي القطاع العام، واستمرار صرفها بشكل مجتزأ، في ظل سُحّ الموارد المالية المتاحة. وبناء على ذلك، لجأت الحكومة إلى خيارات بديلة لتمويل العجز، تمثلت في زيادة الاعتماد على الاقتراض المحلي من القطاع المصرفي، وتراكم مزيد من المتأخرات المستحقة لمختلف الجهات.

وقد أدى هذا النهج إلى زيادة مستوى الانكشاف المالي للقطاع المصرفي تجاه الحكومة، لا سيما وأن هذا الانكشاف لم يقتصر على الدين السيادي المباشر، بل امتد ليشمل الأطراف المرتبطة بالحكومة بشكل غير مباشر، كموظفي القطاع العام، والمؤسسات والشركات المتعاقدة معها، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات المالية الحكومية لتلبية التزاماتها تجاه القطاع المصرفي.

وتعكس هذه التشابكات المالية بين القطاع الحكومي ومكوناته وبين القطاع المصرفي، حالة من التأثير المتبادل، سواء من خلال التمويل المباشر الذي تحصل عليه الحكومة من المصارف، أو من خلال التمويل غير المباشر الذي يحصل عليه موظفوها وموردوها، مما يزيد من حساسية استقرار النظام المالي تجاه التطورات التي تشهدها المالية العامة.

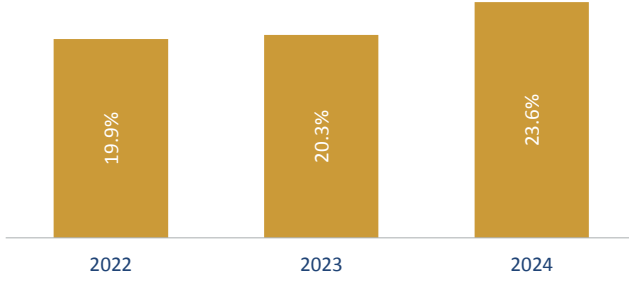
الائتمان الممنوح للقطاع العام

شهد العام 2024 تصاعداً ملحوظاً في اعتماد القطاع العام، لا سيما الحكومة، على التمويل المصرفي، نتيجة تفاقم الضغوط والتحديات المالية التي واجهتها في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي، وسُحّ المساعدات الخارجية. وقد انعكس ذلك في ارتفاع حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى حوالي 2.8 مليار دولار (معظمه للحكومة)، مسجلاً نمواً بنسبة 16.0% عما كان عليه في العام 2023، ومشكلاً ما نسبته 23.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية.

^[7] جميع البيانات الواردة في هذا الفصل بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

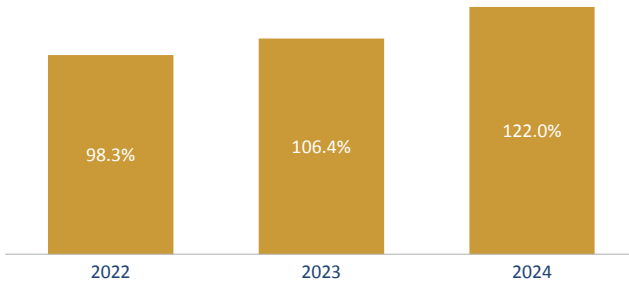


شكل 2-4: حصة القطاع العام من المحفظة الائتمانية، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 3-4: التسهيلات الحكومية كنسبة من حقوق الملكية، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتوزع هذا الائتمان بين المصارف المحلية بنسبة 66.1%، والمصارف الوافدة بنسبة 33.9%. إذ سجلت المصارف المحلية ارتفاعاً في قيمة الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 12.6%، ليبلغ نحو 1.9 مليار دولار، أي ما يعادل 24.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية. في حين ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف الوافدة بنحو 23.3%، ليصل إلى ما يقارب المليار دولار، مشكلاً ما نسبته 22.8% من إجمالي محفظتها الائتمانية.

وُنعكس حاجة الحكومة المتزايدة للتمويل قصير الأجل ضمن بند صافي التمويل من المصارف^[8] في بيانات المالية العامة، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. ومع تزايد حجم هذا الائتمان، ارتفع مستوى الانكشاف للقطاع المصرفي ليصل إلى حوالي 122.0% من حقوق ملكية القطاع المصرفي، وهو ما يعكس درجة عالية من المخاطر المرتبطة بتقلبات أوضاع المالية العامة.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي يتم بعملة الشيكل (بحوالي 70% من الإجمالي)، وهو ما يمثل توجهاً للحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف، خاصة في ظل تعدد العملات المتداولة في البيئة المالية الفلسطينية. ومع ذلك، فقد كان لتذبذب سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال العام 2024 تأثير مباشر على حجم القروض الحكومية عند تقويمها بالدولار.

وبشكل عام، يُلاحظ أن نمط الاقتراض الحكومي يتسم بالتذبذب، إذ يرتبط ارتفاعه أو تراجعته بمدى انتظام تدفق إيرادات المقاصة (وتوفر المنح والمساعدات الخارجية). وهو ما يدل على هشاشة قاعدة الإيرادات العامة، ويزيد من حساسية الانكشاف المصرفي تجاه تطورات المالية العامة.

وفي ضوء اشتداد الأزمة المالية الحكومية في أعقاب العدوان الإسرائيلي، اضطلع القطاع المصرفي، كما في أزمات سابقة، بدور محوري كملأذ مالي أخير، مساهماً في احتواء التداعيات المالية وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار المطلوب لاستمرار عمل المرافق العامة، في ظل غياب أدوات مالية ونقدية بديلة لدى الحكومة.

الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

لا يقتصر انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة على التمويل المباشر فقط عبر الدين السيادي، بل يمتد ليشمل التمويل غير المباشر من خلال الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والمؤسسات الخاصة المتعاقدة مع الحكومة. وتنبع خطورة هذا الشكل من الانكشاف من

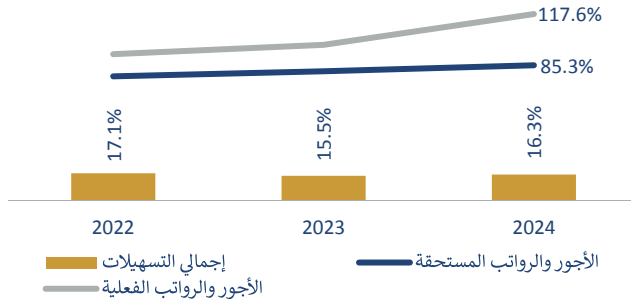
^[8] يشير مفهوم صافي التمويل من المصارف وفقاً لتعريف وزارة المالية كما هو موضحه في بياناتها المنشورة على موقعها الإلكتروني، إلى صافي التغير في إجمالي الإيداعات الحكومية مقابل إجمالي الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي، بما يعكس صافي العلاقة التمويلية بين الحكومة والقطاع المصرفي خلال فترة زمنية محددة.



ارتباط قدرة هذه الفئات على سداد التزاماتها المصرفية بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم. وبالتالي، فإن تأخر/تعثر الحكومة في الإيفاء بهذه الالتزامات ينعكس سلباً على قدرة هؤلاء المقترضين على السداد، مما يرفع من مستوى المخاطر التي تواجهها المصارف، ويزيد من انكشافها غير المباشر تجاه القطاع العام.

وخلال العام 2024 بلغ حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام نحو 2.0 مليار دولار، مسجلاً نمواً بنحو 5.0% عما كان عليه في العام 2023، ومشكلاً نحو 16.3% من إجمالي المحفظة الائتمانية. ورغم الدور الإيجابي لهذا الائتمان في تحفيز الاستهلاك وتنشيط الطلب المحلي، إلا أنه يظل محفوظاً بمخاطر ناتجة عن هشاشة التدفقات المالية الحكومية، لا سيما تلك المرتبطة بإيرادات المقاصة والمنح الخارجية، مما يجعل استدامة سداد هذه القروض أمراً غير مضمون في ظل التحديات المالية القائمة.

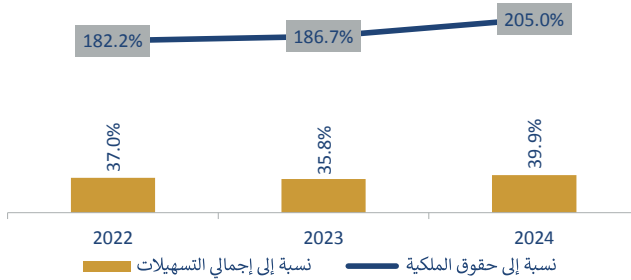
شكل 4-4: الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد، ووزارة المالية.

وتُظهر بيانات سلطة النقد ووزارة المالية أن التسهيلات المقدمة لموظفي القطاع العام شكلت ما نسبته 85.3% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة، ونحو 117.6% من الفاتورة المدفوعة فعلياً خلال العام ذاته. وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من انكشاف القطاع المصرفي على هذه الفئة. وفي هذا السياق، وبهدف التخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي، بادرت سلطة النقد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتخفيف أعباء المقترضين من موظفي القطاع العام خلال فترات عدم انتظام صرف الرواتب، من خلال السماح بإعادة هيكلة القروض، وتوفير تسهيلات مؤقتة على شكل جاري مدين، بما يضمن تقليل المخاطر على كلا الطرفين.

شكل 4-5: التسهيلات الممنوحة للقطاع العام والموظفين العموميين، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبشكل عام، ارتفع إجمالي الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه القطاع العام وموظفيه إلى نحو 39.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية في نهاية العام 2024، وهو مستوى مرتفع نسبياً، يتجاوز ضعف حقوق ملكية القطاع المصرفي^[9]. ويؤشر هذا الواقع إلى درجة عالية من التركيز الائتماني، نظراً لما قد ينجم عن أي تدهور إضافي في الوضع المالي للحكومة من آثار محتملة على الاستقرار المالي والمصرفي. كما أن استمرار تراكم المتأخرات تجاه الموظفين العموميين، والموردين المتعاملين مع الحكومة، من شأنه أن يفاقم من الضغوط على السيولة لدى هذه الجهات، ويُضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الائتمانية، ويزيد المخاطر على القطاع المصرفي.

^[9] تجدر الإشارة إلى أن حجم التسهيلات الممنوحة لشركات وموردي القطاع الخاص المتعاقدين والمتعاملين مع الحكومة غير مدرجة ضمن هذه النسب. وعليه، فإن إدراج هذه التسهيلات ضمن إطار الإنشكاف الكلي من شأنه أن يرفع مستوى تعرض القطاع المصرفي للمخاطر المرتبطة بالحكومة، المباشرة وغير المباشرة، إلى مستويات أعلى من تلك المشار إليها، مما يعكس تراكباً مالياً وثيقاً بين الحكومة وهذه الفئات، ويستدعي رقابة دقيقة وتقييم مستمر للمخاطر الكامنة.



القطاع الخاص

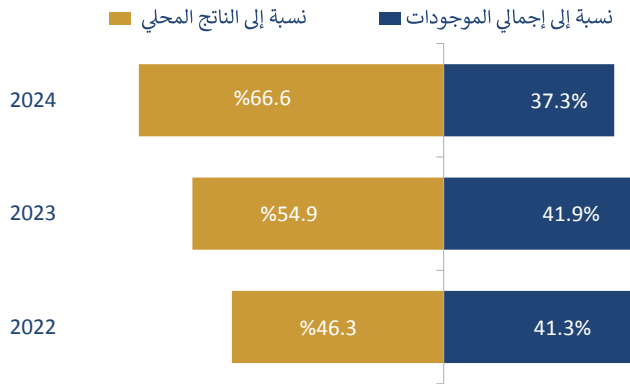
في إطار دورها الإشرافي والتنظيمي الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي وتنمية الاقتصاد الوطني، كثفت سلطة النقد تدخلاتها خلال العام 2024 للحد من التركيز الائتماني في القطاع المصرفي والحد من المخاطر المرتبطة به. وقد تمثلت هذه التدخلات في توجيه السياسات الائتمانية نحو تنويع المحفظة الائتمانية وتحقيق توزيع أكثر توازناً بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال توجيه المصارف لتوسيع قاعدة التمويل لتشمل القطاعات الإنتاجية وقروض الإسكان، مع تقليص الاعتماد المفرط على القروض الاستهلاكية ذات العوائد المرتفعة والمخاطر المرتفعة نسبياً.

كما عملت سلطة النقد على تحفيز المصارف للاستثمار في شركات ناشئة، لا سيما تلك العاملة في قطاعات واعدة، كقطاع تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، والزراعة، والمشاريع الريادية، إلى جانب دعم مبادرات التحول الرقمي. وقد تم منح المصارف الراغبة في التوسع في هذا النوع من الاستثمارات حوافز إضافية ضمن حزمة سياسات تهدف إلى مواءمة التوسع الائتماني مع أولويات التنمية الاقتصادية.

وعلى صعيد متصل، أولت سلطة النقد اهتماماً خاصاً بتعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل. وقد انعكس هذا التوجه من خلال إطلاق عدد من البرامج التنموية التي تستهدف تسهيل وصول هذا المشاريع إلى مصادر التمويل الرسمية، ونقلها من القطاع غير الرسمي إلى النظام المالي المنظم، بما يسهم في تعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من التحديات الاستثنائية التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024، بما في ذلك التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة، فقد حافظ القطاع المصرفي على مستويات ملائمة من السيولة، مكنته من الاستمرار في دعم احتياجات الاقتصاد المحلي.

شكل 4-6: تسهيلات القطاع الخاص، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد أسهمت التدخلات والإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على تلبية الطلب على التمويل للقطاع الخاص ومختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. ورغم ذلك، سجلت محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص تراجعاً بنحو 4.4% عما كانت عليه في العام 2023، لتستقر عند مستوى يقارب 9.1 مليار دولار مع نهاية العام 2024. ورغم هذا التراجع النسبي، فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا يزال تمثل الحصة الأكبر من المحفظة الائتمانية، بنسبة بلغت نحو 76.4%، وتشكل حوالي 37.3% من إجمالي الموجودات، وحوالي 66.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس استمرار التوجه الائتماني للمصارف نحو القطاع الخاص رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.



وعند تحليل توزيع المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وفقاً لنوع المصارف، يتبين أن المصارف المحلية استحوذت على ما نسبته 64.5% من إجمالي هذه المحفظة، في حين بلغت حصة المصارف الوافدة نحو 35.5%. ويعزى التراجع العام الذي شهدته محفظة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص خلال العام 2024 بشكل أساسي إلى خفض المصارف المحلية لحجم ائتمانها الممنوح لهذه الفئة بنسبة بلغت حوالي 6.2%، لتصل إلى 5.9 مليار دولار، مشكّلة ما نسبته 76.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية. وفي المقابل، انخفضت محفظة المصارف الوافدة الموجهة للقطاع الخاص بنسبة بلغت نحو 1.1%، ليصل إلى ما يقارب 3.2 مليار دولار، تمثل نحو 77.2% من إجمالي محفظتها الائتمانية.

جدول (2-4): الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم، 2024-2022

(نسبة مئوية)

المصرف	القطاع المستفيد	2022	2023	2024
محلي	شركات	53.4	54.4	52.0
	أفراد	45.0	43.8	46.4
	أخرى*	1.6	1.8	1.6
وافد	شركات	49.5	48.8	48.6
	أفراد	49.8	50.6	50.6
	أخرى*	0.7	0.6	0.8
الإجمالي (مليون دولار)	شركات	4,628.4	4,970.1	4,618.9
	أفراد	4,065.1	4,420.6	4,346.8
	أخرى*	125.5	124.6	121.0

* تشمل بطاقات الائتمان والمؤسسات غير الربحية.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتركزت المحفظة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بشكل رئيس في القطاع الخاص المقيم، سواء على مستوى شركات أو أفراد، بينما بقيت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص غير المقيم هامشية، ولم تتجاوز 0.4% فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. فخلال العام 2024 شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات تراجعاً بنحو 7.1%، لتبلغ ما يقارب 4.6 مليار دولار، تمثل نحو 50.8% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. وأسهمت المصارف المحلية بحوالي 66.1% منها، أي ما يعادل نحو 3.1 مليار دولار، تمثل ما نسبته 52.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. أما المصارف الوافدة فقد ساهمت بنحو 33.9% من إجمالي الائتمان الممنوح للشركات، بما يعادل نحو 1.6 مليار دولار، تمثل نحو 48.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

ورغم هذا التراجع العام في حجم الائتمان الممنوح للشركات من قبل كل من المصارف المحلية والوافدة، إلا أن الوزن النسبي لهذه الشريحة من الائتمان لا يزال أعلى لدى المصارف المحلية مقارنة بالمصارف الوافدة، مما يعكس استمرارية تركّز المحافظ الائتمانية لهذه المصارف على تمويل قطاع الشركات.

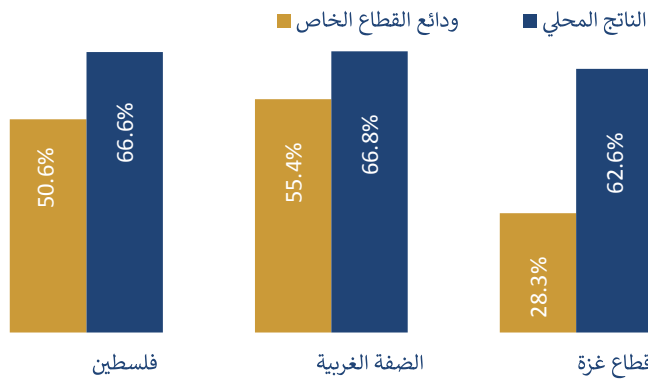


وفي المقابل، بلغت قيمة المحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد (بما يشمل موظفي القطاع العام) حوالي 4.3 مليار دولار في نهاية العام 2024، بانخفاض بلغت نسبته نحو 1.7% مقارنة مع العام 2023، لتشكل ما نسبته 47.8% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. وقد أسهمت المصارف المحلية بنحو 62.5% من هذا الائتمان، على خلفية تراجع الائتمان الممنوح من قبلها للأفراد بنسبة 3.4%، ليصل إلى 2.7 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 46.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين بلغت مساهمة المصارف الوافدة في المحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد حوالي 1.6 مليار دولار، بارتفاع طفيف بنحو 0.3% عما كانت عليه في العام 2023، ومشكلة بذلك حوالي نصف إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

ورغم ما تعكسه هذه المؤشرات من تباين في اتجاهات الائتمان الممنوح للأفراد بين المصارف المحلية والوافدة، إلا أن الوزن النسبي لمحفظة الأفراد يبقى أعلى لدى المصارف الوافدة مقارنة بنظيرتها المحلية، مما يعكس اختلافاً في سياسات الإقراض وتوجهات المخاطرة بين الطرفين.

أما بالنسبة لبقية أنواع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم، والتي تشمل الائتمان الممنوح من خلال بطاقات الائتمان، والائتمان المقدم للمؤسسات غير الربحية، فلا تزال محدودة الحجم، إذ لم تتجاوز قيمتها الإجمالية 121 مليون دولار، مما يجعل تأثيرها على الاستقرار المالي محدوداً. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الائتمان يتمركز بدرجة أكبر في المصارف المحلية، التي تستحوذ على ما يزيد عن 77% منها. فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح عبر بطاقات الائتمان للأفراد والشركات نحو 82.7 مليون دولار، تستحوذ المصارف المحلية على ما يقارب 69% منها، علماً بأن هذا النوع من التمويل يتسم بتقلب ملحوظ من عام إلى آخر. أما بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية، فلا يزال محدود الأثر، إذ لم يتجاوز 38.3 مليون دولار، تُقدّم النسبة العظمى منه (أكثر من 95%) من قبل المصارف المحلية.

شكل 7-4: تسهيلات القطاع الخاص كنسبة من ودائعه ومن الناتج المحلي، 2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ورغم التراجع المسجل في المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص خلال العام 2024، إلا أن مؤشرات العمق المالي أظهرت تحسناً نسبياً، إذ ارتفعت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 66.6%، وذلك جراء الانخفاض الكبير في الناتج المحلي. كما بلغت نحو 50.6% من إجمالي ودائع القطاع الخاص. وعلى المستوى الجغرافي، بلغت نسبة المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في الضفة الغربية حوالي 66.8% من الناتج المحلي للضفة الغربية، وحوالي 55.4% من ودائعه، في حين سجلت هذه النسبة في قطاع غزة حوالي 62.2%، و28.3% على التوالي. ويعكس هذا التفاوت الجغرافي في مؤشرات العمق المالي مدى التباين في النشاط الائتماني والقدرة الاستيعابية بين المنطقتين، ضمن بيئة اقتصادية غير متوازنة.

وفي إطار دورها الرقابي، تواصل سلطة النقد مراقبة التطورات في المحفظة الائتمانية بشكل مستمر، بما يتيح لها رصد أية تحولات قد تفضي إلى ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي من التعرض لأية صدمات أو اختلالات محتملة. وتعتد سلطة النقد في ذلك على مجموعة من الأدوات الرقابية والسياسات الاحترازية، بما في ذلك أدوات الإنذار المبكر، ومن أبرزها مؤشر فجوة الائتمان^[10]، الذي يُعد أحد المؤشرات المعتمدة لتقييم ديناميكية التوسع الائتماني.

^[10] تعرف فجوة الائتمان بأنها الفارق بين نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وبين الاتجاه طويل الأجل لهذا النسبة، والذي يُعبر عن مستواها الطبيعي المستخدم على المدى الطويل.

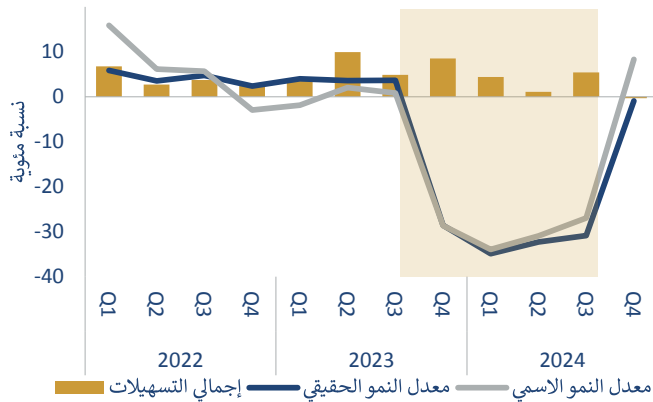


ويستند هذا المؤشر إلى مبدأ تكوين مصدّر رأسمال احترازي خلال فترات النمو والانتعاش، يُعاد استخدامه لاحقاً لتدعيم استقرار النظام المصرفي في أوقات الأزمات، سواء كانت مالية أو غير مالية. وبهذا، يشكل أحد الأدوات الرقابية المحورية ضمن إطار السياسات الاحترازية الكلية المعتمدة من قبل السلطات الإشرافية.

من الناحية التطبيقية، يقيس مؤشر فجوة الائتمان قدرة القطاع المصرفي على التوسع في الإقراض دون توليد مخاطر زائدة، ويُحسب كفارق بين نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وبين الاتجاه طويل الأمد لهذه النسبة (Trend). وبالتالي، فإن قيمة هذا المؤشر تعتمد على تطورات النشاط الاقتصادي الحقيقي، ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، وعلى ديناميكية نمو الائتمان الممنوح.

وتتولى سلطة النقد احتساب مؤشر فجوة الائتمان بشكل دوري (ربع سنوي)، استناداً إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية التي يتوجب أخذها في الاعتبار لضمان دقة المخرجات. وأهم هذه الافتراضات ما يتعلق بطول دورة الائتمان (Financial Cycle)، والتي تفترض الأدبيات المتخصصة أنها تمتد إلى أربعة أضعاف طول دورة الأعمال التقليدية (Business Cycle) [11]. بناءً على ذلك، تم اعتماد الأسلوب الإحصائي المعروف باسم مرشح هودريك-بريسك أحادي الجانب (One-Sided Hodrick-Prescott Filter) لتقدير الاتجاه طويل الأمد لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول من العام 2005 حتى الربع الرابع من العام 2024 [12]. أما بخصوص احتساب قيمة متطلب رأسمال إضافي (Countercyclical Buffer)، فإنه يعتمد على قيمة فجوة الائتمان [13].

شكل 4-8: معدلات نمو الناتج المحلي والتسهيلات الائتمانية (أساس سنوي)، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي هذا الإطار، أظهرت البيانات المصرفية، إلى جانب بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن متوسط معدل النمو الربعي لإجمالي الائتمان الممنوح (على أساس سنوي) خلال الفترة الممتدة من من الربع الأول 2022 وحتى الربع الرابع 2024 قد بلغ نحو 4.5%، في حين سجل الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ذاتها انكماشاً بنحو 8.3%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمتوسط 7.2%. ويعكس هذا التباين الحاد فجوة واضحة بين أداء القطاع المالي والنشاط الاقتصادي الحقيقي، خاصة ابتداءً من الربع الرابع 2023، إذ بدأ التفاوت بالتسارع والتوسع بشكل ملحوظ خلال العام 2024.

فرغم التراجع الطفيف في إجمالي الائتمان الممنوح بنسبة 0.3% خلال العام 2024 مقارنة بالعام 2023، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة كبيرة بلغت 26.6% خلال نفس الفترة. ويُعزى هذا الانكماش أساساً إلى العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة والصفة الغربية، والذي أسفر عن تدمير واسع للبنية التحتية، والمنشآت الاقتصادية، والأراضي الزراعية، مما أدى إلى توقف شبه كامل للنشطة الاقتصادية، لا سيما في قطاع غزة.

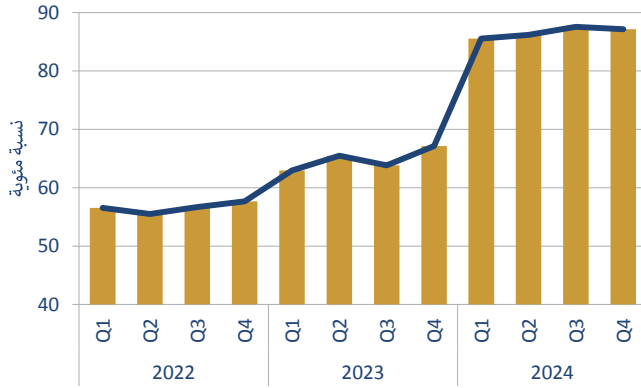
[11] بناءً على هذا الافتراض فإن قيمة $\lambda = 400000$.

[12] البيانات الخاصة بالعام 2024، هي بيانات أولية قابلة للتعديل.

[13] Greg Farrell, 2016; Countercyclical capital buffers and real-time credit-to-GDP gap estimates: A South African perspective, Studies in Economics and Econometrics. Vol. (40). DOI: 10.1080/10800379.2016.12097289.

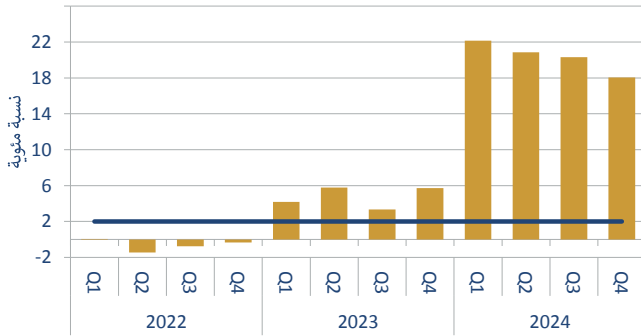


شكل 4-9: التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، 2022-2024



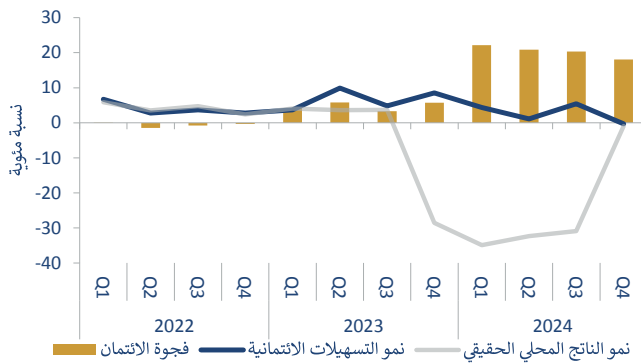
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-10: فجوة الائتمان المقدرة، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-11: فجوة الائتمان المقدرة، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وعلى صعيد مكونات الائتمان، تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4.4% خلال العام 2024، في حين سجل الائتمان الممنوح للحكومة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 16.0%، في ظل سعي الحكومة لتغطية الالتزامات المالية المتزايدة في ظل شح الموارد، وتفاقم أزمة المقاصة نتيجة الاقتطاعات الإسرائيلية المستمرة.

وقد أدى هذا التباين بين أداء الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي إلى ارتفاع كبير في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والتي بلغت نحو 87.1% في نهاية العام 2024، مقارنة مع 67.1% في العام 2023.

وباستخدام مرشح هودريك-بريسك أحادي الجانب (One-Sided HP Filter)، تم احتساب فجوة الائتمان في فلسطين خلال الفترة الممتدة من الربع الأول 2005 حتى الربع الرابع 2024. وقد أظهرت النتائج تجاوز فجوة الائتمان الحد المعياري المنصوص عليه في مقررات بازل III، إذ بلغت الفجوة الإجمالية نحو 18.1% في نهاية العام 2024، وهي نسبة مرتفعة بشكل كبير وفقاً للمعايير الدولية.

ويُعزى هذا الارتفاع الكبير في فجوة الائتمان بشكل رئيسي إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك العدوان المستمر على قطاع غزة، وحالة عدم اليقين في الضفة الغربية، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، إلى جانب الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت، ووقف تحويل أموال المقاصة، وغيرها من السياسات والإجراءات التي أدت إلى تدهور حاد في النشاط الاقتصادي.

ورغم أهمية هذا المؤشر، إلا أنه لا يشكل الأداة الوحيدة التي يُبنى عليها قرار تفعيل متطلبات رأس المال الاحترازي. إذ تعتمد هذه القرارات على تقدير شمولي للظروف الاقتصادية والمالية، يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات التكميلية، مثل مستويات مديونية الأفراد والشركات، ونسبة الائتمان إلى الودائع، بالإضافة إلى مؤشرات سوق العقارات (كأسعار المنازل والشقق السكنية)، ومعدل النمو الاقتصادي، والبطالة، وغيرها من المؤشرات الكلية والقطاعية ذات الصلة.



قطاع الإسكان والرهن العقاري

يحتل قطاع الإسكان والرهن العقاري بأولوية خاصة لدى سلطة النقد والمصارف، نظراً لأهميته كأحد القطاعات الاقتصادية الواعدة في فلسطين، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو قدرته على توليد فرص العمل. غير أن التراجع الذي شهده قطاع الإنشاءات خلال العام 2024 انعكس سلباً على نشاط التمويل العقاري، إذ سجلت المحفظة التمويلية الموجهة لهذا القطاع^[14] انخفاضاً بنسبة 2.8% مقارنة بما كانت عليه في العام 2023، لتبلغ حوالي 2.8 مليار دولار، تمثل نحو 30.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

ويلاحظ تمركز معظم محفظة التمويل العقاري لدى المصارف المحلية، والتي استحوذت على ما نسبته 66.9% من إجمالي التمويل العقاري في العام 2024، رغم تراجع رصيدها القائم بنحو 5.8%، لتصل إلى حوالي 1.8 مليار دولار، مشكلة نحو 31.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. وفي المقابل، ساهمت المصارف الوافدة بنحو 33.1% من إجمالي محفظة التمويل العقاري، بعد أن رفعت من محفظتها في هذا القطاع بنسبة 4.0%، لتبلغ حوالي 0.9 مليار دولار، تعادل حوالي 28.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

جدول (3-4): الائتمان الممنوح لقطاع الإسكان، 2022-2024

(مليون دولار)

المصرف	السنة	إجمالي محفظة القروض	التعثر في المحفظة	
			القيمة	النسبة (%)
محلي	2022	1,858.9	67.2	3.6
	2023	1,957.0	81.6	4.2
	2024	1,842.9	87.8	4.8
وافد	2022	816.8	20.8	2.5
	2023	877.7	23.6	2.7
	2024	913.0	24.2	2.7
الإجمالي	2022	2,675.7	88.0	3.3
	2023	2,834.7	105.2	3.7
	2024	2,755.9	112.0	4.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد أدت الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي شهدتها العام 2024 إلى ارتفاع درجة المخاطر في هذا القطاع، إذ سجلت محفظة الائتمان المتعثرة في قطاع الإسكان والرهن العقاري زيادة بنسبة 6.5%، بواقع 7.6% لدى المصارف المحلية، و2.5% لدى المصارف الوافدة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التعثر في هذا القطاع إلى حوالي 4.1% من إجمالي محفظة ائتمان الإسكان والرهن العقاري، جراء ارتفاعها لدى المصارف

^[14] تشمل قروض الإنشاءات، والسكن للإقامة وتحسين ظروف السكن، والعقارات التجارية والاستثمارية، وقروض الأراضي سواء للاقتناء الشخصي أو للاستثمار.



المحلية إلى حوالي 4.8%، ولدى المصارف الوافدة إلى حوالي 2.7%. ومع ذلك، ظلت نسبة التعثر في هذا القطاع دون المتوسط العام لنسبة التعثر في القطاع المصرفي، وبالبلغة نحو 5.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية في العام 2024.

المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تُعد المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في فلسطين، إذ تمثل النسبة الأكبر من إجمالي عدد المشاريع العاملة، وتحظى هذه الفئة باهتمام متزايد من سلطة النقد، إنطلاقاً من دورها المحوري في تحفيز النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، إلى جانب مساهمتها الفاعلة في الحد من البطالة والفقر، وتعزيز روح الريادة، ودعم التنمية الاجتماعية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي.

وفي العام 2024، وبفعل الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها فلسطين، سجلت المحفظة الائتمانية الموجهة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تراجعاً بنسبة 9.6% عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ نحو 1,461.1 مليون دولار^[15]، مقدمة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة. وقد استحوذ القطاع المصرفي على النسبة الأكبر في هذا التمويل، إذ بلغ التمويل المقدم من قبله نحو 1,294.6 مليون دولار، تعادل نحو 88.6% من إجمالي التمويل المقدم لهذه المشاريع، وهو ما يعكس الدور المحوري الذي تضطلع به المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، لا سيما على مستوى المشاريع الصغيرة.

جدول (4-4): التسهيلات القائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط، 2022-2024

(مليون دولار)

النشاط	المصارف			مؤسسات الإقراض		
	2024	2023	2022	2024	2023	2022
الإبشاءات	294.6	300.6	285.1	0.1	0.1	0.1
التجارة	753.9	832.1	768.7	83.9	95.8	86.6
الصناعة	79.0	104.1	96.1	18.6	20.0	16.9
الزراعة	27.0	26.4	40.9	25.7	28.2	24.8
السياحة	23.1	26.8	25.7	2.3	2.3	2.5
الخدمات	107.7	131.4	145.0	35.9	35.4	29.4
أخرى	9.3	8.5	13.1	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	1,294.6	1,429.9	1,374.6	166.5	181.8	160.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي سياق جهودها الهادفة إلى تعزيز قدرة هذه المشاريع على النفاذ إلى مصادر تمويل ميسرة، أطلقت سلطة النقد مجموعة من البرامج التمويلية المخصصة لدعم هذه المشاريع، ومن أبرزها صندوق استدامة، وبرنامج إبدأ الآن، وبرنامج أسوار القدس، وبرنامج دعم عمال الخط الأخضر، والتي تهدف إلى تيسير الوصول إلى التمويل بشروط ميسرة، خاصة للفئات المهمشة والمناطق ذات الأولوية التنموية.

^[15] تم الاستناد في تحليل جزئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.



التعرض للقطاعات الخارجية

لا تقتصر المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي الفلسطيني على المخاطر الداخلية فحسب، بل تمتد لتشمل مخاطر خارجية محتملة ناجمة عن الانكشاف على المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والدولية. وتتفاوت حدة هذه المخاطر وفقاً لمصدرها وطبيعتها. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد عدد من القنوات التي قد تنشأ من خلالها مخاطر خارجية تؤثر على أداء وسلامة المصارف العاملة في فلسطين، ومن أبرزها: تقلبات معدلات الفائدة، وتغيرات أسعار الصرف، وعلاقات التراسل المصرفية، والتوظيفات الخارجية، والائتمان الممنوح لغير المقيمين، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وتتابع سلطة النقد هذه القنوات عن كثب ضمن إطار رقابتها الاحترازية، لضمان تعزيز استقرار القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة.

معدلات الفائدة

اتسمت السياسة النقدية العالمية خلال العام 2024 بالتباين بين نهجين رئيسيين: نهج تشديدي استهدف احتواء معدلات التضخم المرتفعة التي تجاوزت المستويات المستهدفة، فيما اتجه النهج الثاني نحو قدر من المرونة بهدف دعم النشاط الاقتصادي في ظل استمرار تباطؤ النمو، وتداعيات جائحة كوفيد-19، والاختلالات في سلاسل التوريد. وقد عكست هذه السياسات جهود البنوك المركزي لتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار السعري وضمان التعافي الاقتصادي.

وفي هذا السياق، واصلت العديد من البنوك المركزية، وعلى رأسها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تبني سياسة نقدية متشددة خلال معظم فترات عام 2024، في إطار جهودها الرامية إلى احتواء الضغوط التضخمية. فقد حافظ الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة ضمن النطاق (5.25% - 5.50%) طوال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، قبل أن يتجه نحو تخفيف تدريجي للقيود النقدية في الربع الأخير من العام 2024، من خلال تنفيذ ثلاث تخفيضات متتالية: الأولى بمقدار 50 نقطة أساس، تلتها تخفيضتان بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما. ونتيجة لذلك، انخفض نطاق سعر الفائدة مع نهاية العام 2024 إلى نطاق (4.25% - 4.50%).

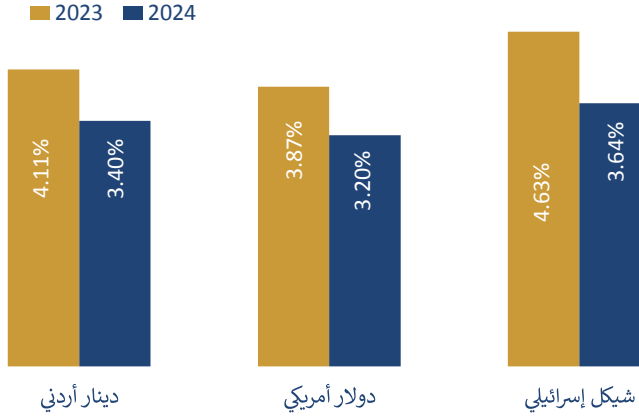
أما في السياق الفلسطيني، وفي ظل عدم وجود عملة فلسطينية، واعتماد نظام نقدي متعدد العملات (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكال الإسرائيلي)، تبقى قدرة سلطة النقد على استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية محدودة للغاية. إذ تُحدد معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني^[16] وفقاً لمزيج من العوامل، تشمل مستويات الفائدة في الدول المُصدرة للعملات المتداولة، ودرجة المنافسة بين المصارف العاملة في فلسطين، ومستوى المخاطر الائتمانية.

وفي هذا الإطار، شهدت معدلات الفائدة على الإيداع في فلسطين خلال العام 2024 اتجاهاً تصاعدياً عبر جميع العملات، مدفوعةً بشكل أساسي بقرارات السياسة النقدية في الدول المرجعية. فقد ارتفع المتوسط المرجح لفائدة الإيداع بعملة الدينار الأردني بمقدار 54 نقطة أساس ليبلغ 2.67%، وبعملته الدولار الأمريكي بنحو 50 نقطة أساس ليصل إلى 2.90%، وبعملته الشيكال الإسرائيلي بحوالي 37 نقطة أساس ليصل إلى 2.79%. ومن شأن هذا الارتفاع في معدلات العائد على الودائع أن يساهم في تعزيز الحوافز الادخارية لدى الأفراد والمؤسسات.

^[16] تجدر الإشارة إلى أن النسب الواردة تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد على التسهيلات (والودائع) المقدمة للقطاع الخاص، بشقيه الفردي والمؤسسي، وذلك باختلاف أنواعها وأجلها. ولا تشمل هذه النسب التسهيلات المقدمة للقطاع العام. كما تُعد هذه النسب مؤشرات استرشادية، تستخدم لأغراض التحليل العام ولا تُعد معدلات فائدة مُلزمة أو موحدة.



شكل 4-12: هامش الفائدة في السوق الفلسطيني، 2023-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي المقابل، سجلت معدلات فائدة الإقراض اتجاهًا تنازلياً، إذ تراجع المتوسط المرجح لفائدة الإقراض بعملة الدينار بنحو 18 نقطة أساس إلى 6.07%، وبعملته الدولار بنحو 17 نقطة أساس إلى 6.10%، وبعملته الشيكل بحوالي 62 نقطة أساس ليصل إلى 6.43%. ويتوقع أن يسهم هذا التراجع في تخفيض كلفة الاقتراض، بما يشجع على زيادة النشاط التمويلي والاستثماري.

وقد أسفرت هذه التطورات مجتمعة عن انخفاض في هامش الفائدة بين الإيداع والإقراض بجميع العملات، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية للمصارف، من خلال تحسين التخصيص الكفؤ للموارد المالية، ودعم تنافسية القطاع المصرفي ضمن بيئة اقتصادية تتسم بالتعقيد والتحديات المستمرة.

وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من تداعيات الظروف

الاقتصادية الصعبة والاستثنائية التي شهدتها العام 2024، كثفت سلطة النقد من متابعتها المستمرة لأوضاع السيولة النقدية على مستوى القطاع المصرفي، بما يشمل المصارف وفروعها العاملة في مختلف محافظات الضفة الغربية، وذلك لضمان توفر السيولة الكافية بمختلف العملات، وتلبية احتياجات المواطنين والسوق المحلي على نحو منتظم ومستقر.

وانطلاقاً من مسؤوليتها في الحفاظ على استقرار النظام المالي، قامت سلطة النقد بتفعيل مجموعة من الأدوات المالية الهادفة إلى ضخ السيولة في القطاع المصرفي عند الحاجة، سواء من خلال توفير سيولة طارئة قصيرة الأجل أو أدوات تمويل متوسطة الأجل. وقد ساهمت هذه التدخلات في تمكين المصارف من الإيفاء بالتزاماتها المحلية والدولية، وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية دون انقطاع، بما يدعم استمرارية النشاط الاقتصادي ويحافظ على متانة القطاع المصرفي واستقراره.

أسعار الصرف

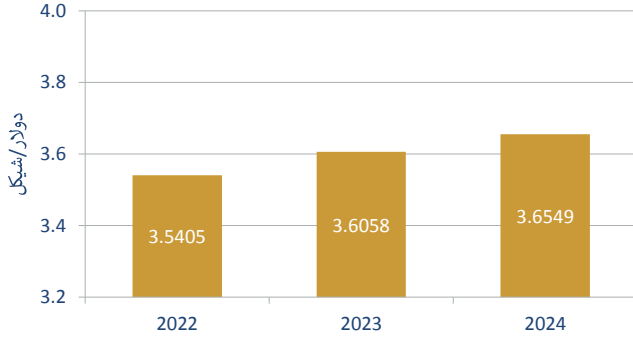
تُعد مخاطر تقلبات أسعار الصرف من أبرز المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، نتيجة لطبيعة النظام النقدي القائم على تعدد العملات المتداولة في السوق المحلي. فقد أسهمت التخفيضات التي أقرها مجلس الاحتياطي الفيدالي الأمريكي على أسعار الفائدة في الربع الأخير من العام 2024 في الضغط باتجاه إضعاف الدولار الأمريكي أمام سلة من العملات العالمية وبعض عملات الأسواق الناشئة. ومع ذلك، فقد شهد الدولار تحسناً طفيفاً مقابل الشيكل الإسرائيلي، مدفوعاً بتنامي التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وتحديدًا جراء تصاعد العدوان على قطاع غزة، وازدياد احتمالات توسيع رقعة المواجهة لتشمل أطرافاً إقليمية أخرى، إلى جانب حالة عدم اليقين السياسي والأمني وتأثيرها السلبي على ثقة المستثمرين في الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ساهمت هذه التوترات في زيادة تقلبات سوق العملات الإسرائيلية، وانعكست سلباً على استقرار عملة الشيكل.

وفي هذا السياق، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) ارتفاعاً طفيفاً مقابل الشيكل خلال العام 2024، بنحو 0.5% على أساس متوسط الفترة، ليصل إلى 3.7026 شيكل (متوسط سعر البيع والشراء). كما ارتفع بنحو 1.4% على أساس نهاية الفترة، ليبليغ 3.6549 شيكل^[17].

^[17] النشرة الإحصائية، جدول (27)، سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps.



شكل 4-13: معدل سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (نهاية الفترة).
2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد امتدت آثار تقلبات أسعار الصرف لتشمل مختلف مكونات الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك القوة الشرائية للأفراد، وتكاليف الاستيراد، وحركة التجارة، ومالية الحكومة، إضافة إلى أثرها على الاستقرار النقدي والمالي بوجه عام.

ورغم محدودية أدوات السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية، وغياب السيطرة على أسعار الفائدة والصرف، تواصل سلطة النقد أداء دورها الرقابي والإشرافي على سوق الصرف الأجنبي ومعدلات الفائدة السائدة، وتقوم باتخاذ التدابير اللازمة للحد من المغالاة في التسعير، بما يضمن حماية المستهلكين ومستخدمي الخدمات المالية. كما تتابع سلطة النقد عن كثب الهامش بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض، باعتباره أحد المؤشرات المهمة على كفاءة الوساطة المالية، ومستوى المنافسة في القطاع، ودرجة المخاطر، وحجم السيولة وتكلفة توفيرها.

وفي إطار جهودها للحد من تداعيات تقلبات أسعار الصرف، تحرص سلطة النقد على تعزيز الشفافية والانضباط في السوق من خلال مراقبة التزام المؤسسات المالية بأسعار الصرف السائدة، وضمان تسليم الحوالات المالية للمستفيدين بنفس العملة الواردة فيها، بما يسهم في حماية حقوق المواطنين والمحافظة على استقرار السوق المالي.

القطاع المصرفي والعدوان الإسرائيلي

عانى القطاع المصرفي، كسائر مكونات الاقتصاد الفلسطيني، من تداعيات العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة الأثر البالغ الذي خلفه هذا العدوان على المواطنين والمنشآت الاقتصادية ودورة النشاط الاقتصادي بشكل عام. ونظراً لما يتمتع به القطاع المصرفي من أهمية استراتيجية كصمام أمان للاقتصاد الوطني، ودوره الحيوي في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي، فقد حرصت سلطة النقد على اتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية والفعالة للتخفيف من آثار الأزمات والتحديات، لا سيما في ظل العدوان المتواصل على قطاع غزة. ومن أبرز التدخلات الاستثنائية لسلطة النقد خلال العدوان ما يلي:

توفير بدائل للنقد الورقي

أطلقت سلطة النقد نظام المدفوعات والحوالات الفورية (I-BURAQ) في قطاع غزة قبل الضفة الغربية، استجابةً لتعذر تنفيذ العمليات المصرفية التقليدية، وذلك بهدف تمكين المواطنين من إجراء معاملاتهم إلكترونياً دون الحاجة إلى التداول النقدي، وتسهيل صرف رواتب موظفي القطاع العام والخاص والمنظمات الدولية. وقد تم إعفاء المستخدمين من أية رسوم على تنفيذ الحوالات عبر النظام، سواء للمرسل أو المستفيد.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من هذا النظام، دعت سلطة النقد المواطنين إلى تحميل التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية على هواتفهم الذكية، واستخدام القنوات الرقمية المتاحة، بما يشمل مراكز الاستعلامات الهاتفية المعززة، وشبكات الإنترنت المتوفرة في مراكز البيع.



معالجة أزمة نقص السيولة النقدية

شملت الإجراءات تنشيط التحويلات بين الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية، وتوسيع شبكة التجار والوكلاء لتمكينهم من قبول المدفوعات الإلكترونية، إلى جانب تشجيع استخدام البطاقات المصرفية وتفعيل تقنية (QR Code) لتسهيل عمليات الدفع عبر نقاط البيع والتطبيقات المصرفية.

الربط مع مزودي خدمات الاتصالات

كجزء من خطتها الطارئة، نسّقت سلطة النقد مع شركات الاتصالات لتفعيل الحوالات والمدفوعات باستخدام شبكات الاتصالات المتنقلة، مما أتاح للمواطنين إجراء معاملاتهم حتى في ظل ضعف أو انقطاع خدمة الإنترنت.

وبشكل عام، أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في التخفيف من أزمة شح السيولة النقدية في قطاع غزة، عبر توفير بدائل رقمية فعالة مكّنت المواطنين من تلقي رواتبهم وسداد التزاماتهم المالية إلكترونياً، مما خفف الضغط على النقد المتداول في السوق، وساهم في استمرارية النشاط الاقتصادي.

يُشار إلى أن سلطة النقد تواصل تطبيق أحدث المعايير الرقابية والإشرافية على القطاعين المصرفي وغير المصرفي، بما يضمن تعزيز متانتها، ورفع جاهزيتها للتعامل مع الأزمات، والارتقاء بجودة الخدمات المالية وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى. وتأتي هذه الجهود في إطار التزام سلطة النقد بالحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز قدرة النظام المالي على التكيف مع التحديات، وضمان استدامته على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بقنوات التعرض الأخرى، مثل التوظيفات الخارجية، فإنها لم تُشكّل في أي وقت مضى مصدراً لتداعيات جوهريّة تهدد الاستقرار المالي، وذلك نتيجةً لمنظومة رقابية محكمة تعتمد على سلطة النقد. إذ تضع سلطة النقد سقوفاً محددة لتركز التوظيفات سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة أو العملة، إلى جانب تطبيق مجموعة من الضوابط والتعليمات الرقابية التي تضمن بقاء هذه التوظيفات ضمن مستويات المخاطرة المقبولة.

وفي هذا السياق، تعمل سلطة النقد على تقليص الأهمية النسبية للأصول المصرفية الموظفة في الخارج، واستبدالها بتوظيفات محلية أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الوطني، وذلك في إطار رؤيتها الهادفة إلى تعزيز مساهمة القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي المحلي وتعميق ارتباطه بمختلف القطاعات الإنتاجية.

وبالمثل، فإن المحفظة الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين تُعد هامشية بطبيعتها، وتتسم بالتذبذب، كما أن تأثيرها على الاستقرار المالي يبقى محدوداً. ويُعزى ذلك إلى خضوع هذه المحفظة إلى إجراءات رقابية مشددة تحكم آليات منحها، وتضمن اتساقها مع متطلبات السلامة المالية والإدارية.



الفصل الخامس السلامة المالية في القطاع المصرفي



نظرة عامة

تُعد مؤشرات السلامة المالية من الأدوات الأساسية المستخدمة في تقييم مدى متانة واستقرار وكفاءة القطاع المصرفي، نظراً لدورها في قياس قدرة المصارف على تحمل المخاطر والصدمات المحتملة وضمان استمرارية عملياتها في ظل التحديات الاقتصادية والمالية. وخلال العام 2024، شكّل العدوان على قطاع غزة صدمة كبيرة أثّرت بشكل مباشر وغير مباشر على النظام المالي الفلسطيني، وأسهمت في تزايد المخاطر والتحديات، مما انعكس سلباً على بعض مؤشرات السلامة المالية.

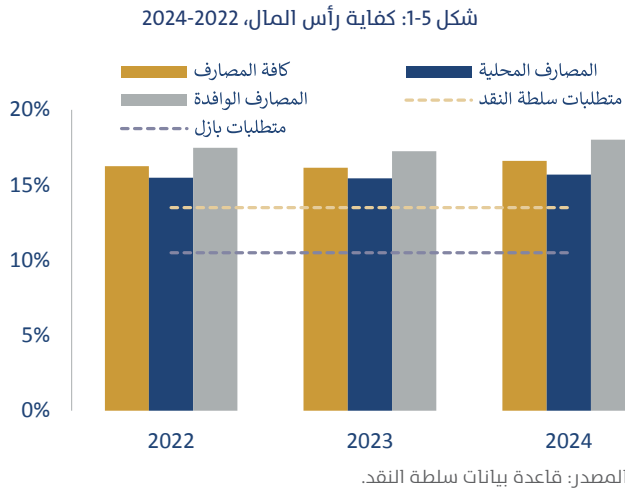
ويهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز التطورات في هذه المؤشرات من مختلف أبعادها، بما في ذلك كفاية رأس المال، وجودة الأصول، ومستويات السيولة، وربحية القطاع المصرفي. كما يتضمن تقييماً لاتجاهات المخاطر النظامية التي تواجه القطاع المصرفي بشكل خاص، والقطاع المالي بشكل عام، وذلك من خلال رصد حركة مؤشر الاستقرار المالي وتفسير دلالاته.

مؤشرات رأس المال

تعكس مؤشرات رأس المال الوضع المالي الإجمالي لرأس المال المصارف، ومدى قدرتها على امتصاص الصدمات وتحمل الخسائر المحتملة دون التعرّض لأزمات تهدد استمرارية أعمالها. وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو سوقية أو متعلقة بالسيولة أو السمعة وغيرها. وفيما يلي تحليل لأبرز مؤشرات رأس المال، بهدف تقييم مدى كفاية القاعدة الرأسمالية في مواجهة هذه المخاطر ضمن السياق المحلي الراهن.

رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

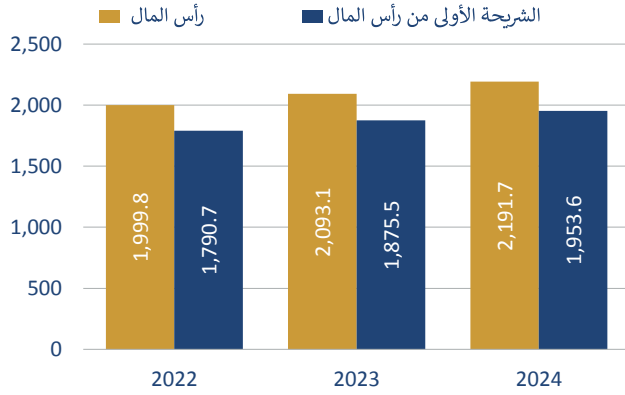
يعكس مؤشر كفاية رأس المال مدى قدرة المصارف على امتصاص الخسائر المحتملة دون التأثير على استمرارية أعمالها، وهو أحد أهم مؤشرات السلامة المالية المرتبطة بمتانة القطاع المصرفي واستقراره. وتشير البيانات إلى ارتفاع هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي ليبلغ 16.6% في نهاية العام 2024، مقارنة بنحو 16.1% في نهاية العام 2023. ويُعزى هذا التحسّن إلى ارتفاع رأس المال التنظيمي بنسبة 4.7%، مقابل زيادة أقل في الأصول المرجحة بالمخاطر بلغت 1.8%، مما أدى إلى تحسّن نسبي في نسبة كفاية رأس المال.



ويُعد هذا الارتفاع مؤشراً إيجابياً على تعزيز قدرة المصارف على مواجهة الخسائر المحتملة، بما يساهم في ترسيخ الاستقرار المصرفي والمالي بشكل عام. وعلى مستوى مجموعات المصارف، ارتفعت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الوافدة إلى 18.0% في نهاية 2024 مقارنة مع 17.3% في العام السابق، كما شهدت المصارف المحلية تحسناً طفيفاً في النسبة لتبلغ 15.7% مقارنة بنحو 15.4%. وتعكس هذه المستويات حفاظ المصارف على نسب كفاية تفوق الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمتطلبات لجنة بازل (10.5% III) وتعليمات سلطة النقد (13.5%).



شكل 2-5: الشريحة الأولى من رأس المال (مليون دولار)، 2022-2024



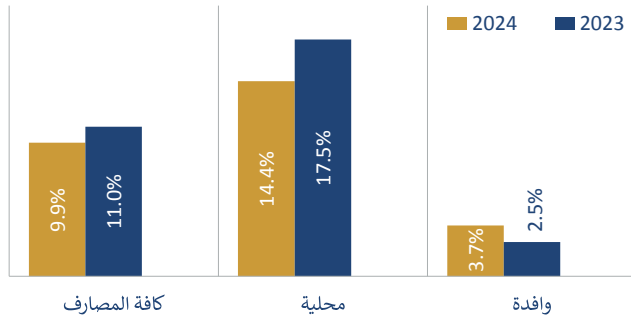
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتُظهر بيانات مكونات رأس المال النوعية الجيدة للقاعدة الرأسمالية للمصارف، إذ تستحوذ الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1 Capital) على نحو 89% من إجمالي رأس المال التنظيمي، وتشكل ما نسبته 14.8% من الأصول المرجّحة بالمخاطر. وتتكون هذه الشريحة بشكل رئيس من الأسهم العادية، والاحتياطات القانونية، والاحتياطات المعلنة، والأرباح المحتجزة. ووفقاً لمعايير بازل (III)، ينبغي ألا تقل نسبة هذه الشريحة عن 6.0% من الأصول المرجّحة بالمخاطر، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على ارتفاع مستوى الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على استيعاب الخسائر المحتملة دون التأثير على استمرارية أعمالها.

صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي

يُعد هذا المؤشر من الأدوات المهمة لقياس مدى تأثير القاعدة الرأسمالية للمصارف بالقروض المتعثرة، ومدى قدرتها على امتصاص الخسائر المرتبطة بها، بعد احتساب المخصصات المحددة لتغطية هذه الخسائر (مخصصات المرحلة الثالثة)^[18]. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، دل ذلك على عدم كفاية المخصصات وتحميل رأس المال عبء تغطية المخاطر الائتمانية، مما يضعف من متانة المصرف. أما انخفاض المؤشر، فيُعد مؤشراً إيجابياً يعكس كفاءة الإدارة الائتمانية وفعالية السياسات الاحترازية في مواجهة مخاطر التعثر.

شكل 3-5: التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال، 2023-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي هذا السياق، تُظهر البيانات تحسناً ملحوظاً في هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي خلال العام 2024، إذ انخفضت نسبة صافي التسهيلات المتعثرة إلى رأس المال الأساسي إلى 9.9% مقارنة مع 11.0% في نهاية العام 2023. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة المخصصات المحددة لخسائر القروض المتعثرة بنسبة 18% خلال العام، لتصل إلى نحو 390.0 مليون دولار، وهو ما يعكس التزام المصارف بتعزيز مخصصاتها لمواجهة المخاطر الائتمانية.

وعلى مستوى مجموعات المصارف، انخفض المؤشر لدى المصارف المحلية من 17.5% في العام 2023 إلى 14.4% في نهاية العام 2024، وهو تطور إيجابي يدل على تحسن في قدرة

هذه المصارف على امتصاص خسائر القروض المتعثرة دون المساس برأس المال. وفي المقابل، سجل المؤشر ارتفاعاً لدى المصارف الوافية من 2.5% إلى 3.75% خلال الفترة ذاتها، مما يشير إلى ارتفاع نسبي في المخاطر الائتمانية لدى هذه الفئة من المصارف نتيجة زيادة القروض المتعثرة، رغم أن النسبة لا تزال عند مستويات منخفضة نسبياً بالمقارنة مع المصارف المحلية، وتبقى ضمن الحدود المقبولة رقبياً.

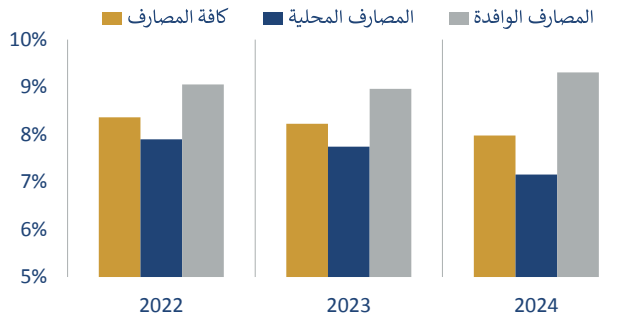
^[18] وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IRR-9)، تصنف الموجودات المالية ضمن المرحلة الثالثة عندما يلاحظ تدهور جوهري في جودة الائتمان، بحيث تشير الأدلة الموضوعية إلى تحقق خسائر ائتمانية أو إلى انخفاض ملموس في القيمة الائتمانية للأصل المالي. وفي هذه المرحلة، لا يقتصر الاعتراف بالخسائر على التوقعات المستقبلية، بل يشمل أيضاً الخسائر الائتمانية المتحققة فعلياً.



رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

يُعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة لتقييم مستوى الرفح المالي في المصارف، إذ يعبر عن مدى اعتماد المصارف على مصادرها الذاتية (رأس المال الأساسي) في تمويل أصولها، وبالتالي قدرتها على تحمل الخسائر غير المتوقعة. كما يُستخدم كمؤشر مكمل لكفاية رأس المال، لكونه يُظهر حجم القاعدة الرأسمالية الأساسية مقارنة مع إجمالي الأصول، بغض النظر عن درجة المخاطر المرتبطة بها.

شكل 4-5: رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد سجّل المؤشر تراجعاً طفيفاً في نهاية العام 2024 ليلعب 8.0% مقارنة مع 8.2% في العام السابق، نتيجة نمو إجمالي أصول المصارف بوتيرة أعلى من النمو في رأس المال الأساسي. إذ ارتفعت الأصول بنسبة 7.4% خلال العام 2024، مقابل زيادة بلغت 4.2% فقط في رأس المال الأساسي، مما ساهم في انخفاض المؤشر على مستوى القطاع المصرفي ككل.

وبحسب مجموعات المصارف، حافظت المصارف الوافدة على مستويات أعلى من رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، إذ بلغ المؤشر 9.3%، مقابل 7.2% للمصارف المحلية. ويُشير هذا الفرق إلى تمتع المصارف الوافدة بقدر أعلى نسبياً على تغطية أصولها من خلال رأس المال الذاتي، مما يعكس نموذجاً أقل اعتماداً على الرفح المالي، وأعلى قدرة على تحمل الصدمات غير المحتملة.

مؤشرات جودة الأصول

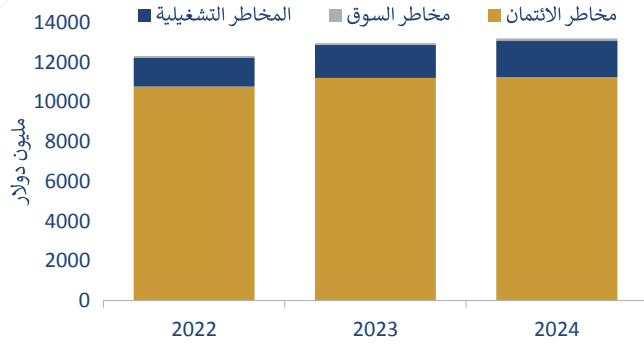
تُعد مؤشرات جودة الأصول من أهم الأدوات التحليلية المستخدمة لتقييم مدى استقرار القطاع المصرفي، نظراً لما تمثله من قياس مباشر لمستوى المخاطر التي تهدد ملاءة المصارف نتيجة تراجع جودة أصولها، لا سيما في ظل الأزمات والظروف الاستثنائية. وتُعتبر هذه المؤشرات عن قدرة النظام المصرفي على إدارة المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية والأصول الأخرى الحساسة للمخاطر.

وخلال العام 2024، بلغت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر للقطاع المصرفي نحو 13.2 مليار دولار، مسجلة نمواً بنسبة 1.8% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية بنسبة 9.6% لتصل إلى حوالي 1.8 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 14% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية المصرفية في قطاع غزة وارتفاع المخاطر التشغيلية المرتبطة بها.

كما ارتفعت الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، والتي تشكل النسبة الأكبر من محفظة المخاطر، بنسبة طفيفة بلغت 0.5% لتصل إلى حوالي 11.3 مليار دولار، تعادل نحو 85% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. ويعكس هذا الارتفاع المحدود استمرار الضغوط الائتمانية المرتبطة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتصاعد حدة التوترات في الضفة الغربية، وما نجم عنها من انخفاض في جودة المحفظة الائتمانية.



شكل 5-5: الأصول المرجحة بالمخاطر، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

مرونة نسبية، مستفيداً من مصدات رأسمالية مرتفعة ومستويات سيولة تفوق المتطلبات الرقابية المنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد وتوصيات لجنة بازل بالخصوص. كما أن مستويات المخصصات المكونة لخسائر الائتمان تشير إلى نهج تحفظي في تقييم المخاطر الائتمانية على مختلف القطاعات.

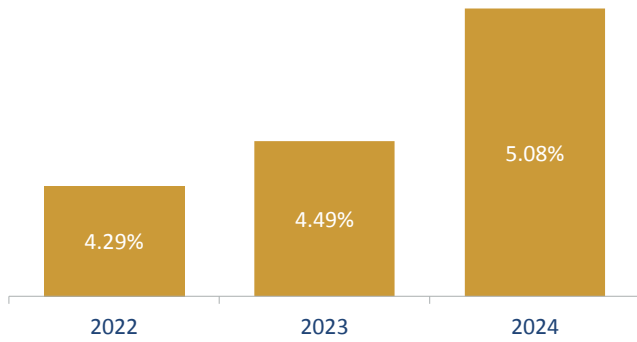
وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، فإن الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي واستمراره يبقى رهناً بعدة عوامل، أبرزها مدى تصاعد حدة العدوان وطول أمده، وانعكاساته الاقتصادية على القطاعات الإنتاجية والقدرة على السداد.

التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

يُعد مؤشر التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات من أبرز المؤشرات المستخدمة لتقييم جودة أصول القطاع المصرفي، نظراً لدلالته المباشرة على حجم المخاطر الائتمانية وفعالية إدارة المحفظة الائتمانية.

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2024، إذ زادت قيمة التسهيلات المتعثرة بنسبة 12.7% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 606.4 مليون دولار، لترتفع نسبتها إلى إجمالي التسهيلات إلى حوالي 5.1%، مقارنة مع نحو 4.5% في العام 2023. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى تداعيات العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أسفر عن انكماش اقتصادي حاد، وارتفاع مستويات البطالة والتضخم، إلى جانب تعمق الأزمة المالية الحكومية الناتجة عن استمرار الجانب الإسرائيلي في احتجاز أموال المقاصة، وشُح المنح والمساعدات الخارجية.

شكل 6-5: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما الأصول المرجحة بمخاطر السوق، فقد بقيت عند مستويات متدنية نسبياً، ولم تتجاوز 1% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، رغم أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة 25% خلال العام 2024 لتبلغ نحو 100.8 مليون دولار، ويعكس ذلك استمرار محدودية انكشاف المصارف المحلية على مخاطر السوق مقارنة بباقي أنواع المخاطر.

وجدير بالذكر أن تقييم استقرار النظام المالي لا يستند فقط إلى رصد تطورات المخاطر خلال فترة معينة، بل أيضاً إلى قدرة هذا النظام على امتصاص الصدمات والتكيف مع الأزمات، عبر ما يمتلكه من هوامش أمان وإجراءات احترازية فعالة. وقد أظهر القطاع المصرفي الفلسطيني على مدار السنوات الماضية

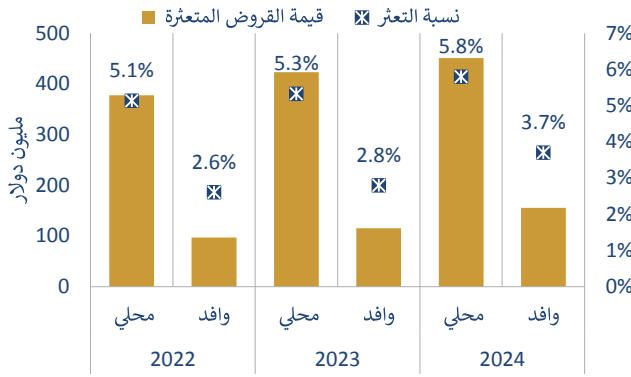
مرونة نسبية، مستفيداً من مصدات رأسمالية مرتفعة ومستويات سيولة تفوق المتطلبات الرقابية المنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد وتوصيات لجنة بازل بالخصوص. كما أن مستويات المخصصات المكونة لخسائر الائتمان تشير إلى نهج تحفظي في تقييم المخاطر الائتمانية على مختلف القطاعات.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، فإن الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي واستمراره يبقى رهناً بعدة عوامل، أبرزها مدى تصاعد حدة العدوان وطول أمده، وانعكاساته الاقتصادية على القطاعات الإنتاجية والقدرة على السداد.

وتُظهر البيانات أن نحو 76% من التسهيلات المتعثرة مصنفة كخسائر، أي تلك التي تجاوزت فترة التعثر فيها عاماً كاملاً. وقد ارتفعت هذه القروض بنسبة 14.2% لتصل إلى 462.1 مليون دولار. كما ارتفعت التسهيلات المشكوك في تحصيلها (التي تتراوح فترة التعثر فيها بين ستة أشهر وستة أشهر ونصف) بنسبة 34% لتصل إلى 84.2 مليون دولار، في حين تراجعت القروض المتأخرة لأقل من ستة أشهر بنسبة 15% لتبلغ 60.0 مليون دولار.



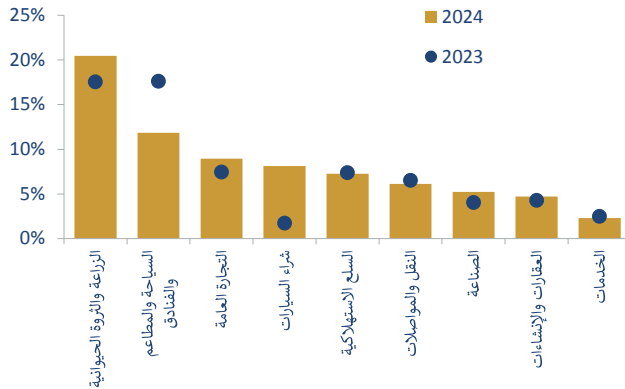
شكل 7-5: هيكل الديون المتعثرة، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

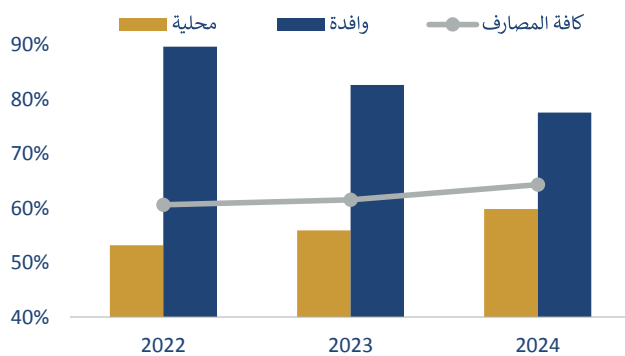
قطاع تمويل شراء المركبات الذي بلغت فيه نسبة التعثر 8.1%، وساهم وحده بنحو 36% من إجمالي الزيادة في القروض المتعثرة خلال العام 2024. كما ارتفعت نسبة التعثر في قطاع التجارة إلى 8.9%، بينما استقرت في قطاع تمويل السلع الاستهلاكية عند حوالي 7.3%. وتشكل

شكل 8-5: نسب التعثر القطاعية، 2024-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 9-5: نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وعلى مستوى مجموعات المصارف، ارتفعت التسهيلات المتعثرة لدى المصارف المحلية بنسبة 6.6% لتبلغ 450.9 مليون دولار، تشكل 5.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة (بلغت النسبة لدى المصارف الإسلامية 6.5%) مقارنة مع 5.3% في العام 2023. كما ارتفعت التسهيلات المتعثرة لدى المصارف الوافدة بوتيرة أعلى بلغت 35.1%، لتصل إلى 155.5 مليون دولار، لترتفع بذلك نسبة التعثر لدى هذه المصارف من 2.8% في العام 2023 إلى 3.7% في العام 2024.

أما بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي، فقد سُجلت زيادات ملحوظة في معدلات التعثر في غالبية القطاعات، خصوصاً في قطاع تمويل شراء المركبات الذي بلغت فيه نسبة التعثر 8.1%، وساهم وحده بنحو 36% من إجمالي الزيادة في القروض المتعثرة خلال العام 2024. كما ارتفعت نسبة التعثر في قطاع التجارة إلى 8.9%، بينما استقرت في قطاع تمويل السلع الاستهلاكية عند حوالي 7.3%. وتشكل هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة نحو 72% من إجمالي التعثر في محفظة الائتمان المتعثرة، علماً بأنها تستحوذ على ما يقارب 31% من إجمالي التسهيلات، مما يشير إلى دورها المحوري في تطور معدلات التعثر.

وفي السياق ذاته، يُعدّ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من بين أكثر القطاعات تعرضاً للتعثر، إذ بلغت نسبة التسهيلات المتعثرة فيه نحو 20.4%. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يمثل فقط 1.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة، إلا أن مستوى التعثر فيه يشكل تحدياً خاصاً نظراً لطبيعته الإنتاجية الحساسة.

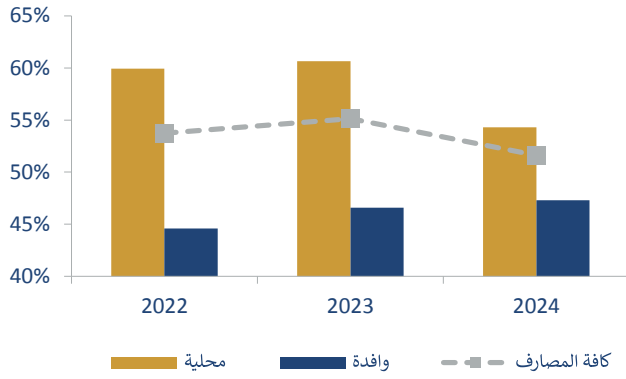
ورغم الارتفاع في حجم التسهيلات المتعثرة ونسب التعثر خلال العام 2024، إلا أن محفظة التسهيلات المتعثرة لا تزال مغطاة بمستوى جيد نسبياً من المخصصات، مما يحدّ من مخاطر الخسائر الائتمانية. فقد ارتفعت مخصصات المرحلة الثالثة، التي تعكس الموجودات المالية ذات التدهور الائتماني المؤكد، بنسبة 18% خلال العام 2024 لتبلغ 390.0 مليون دولار، في ظل قيام المصارف بتكوين مخصصات إضافية لمواجهة المخاطر المتوقعة المرتبطة بالعدوان في غزة. وقد غطت هذه المخصصات ما نسبته 64.3% من إجمالي التسهيلات المتعثرة (قبل أخذ الضمانات المقبولة في حالة التعثر بعين الاعتبار)، مقارنة مع 61.5% في العام 2023.



التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

بقيت قيمة المحفظة الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي حتى نهاية العام 2024 مستقرة عند نحو 12.0 مليار دولار، وهو نفس مستواها في العام 2023. وعلى الرغم من هذا الاستقرار، تراجعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي إلى 51.6% مقارنة مع 55.1% في العام 2023، نتيجة ارتفاع مكونات الأصول الأخرى غير المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية. ويعكس هذا التراجع النسبي انخفاض اعتماد المصارف على الإقراض كأداة رئيسة لتوظيف أصولها، وهو ما قد يشير إلى تبني المصارف نهجاً أكثر تحفظاً في منح الائتمان، أو إلى تراجع في الطلب على التمويل نتيجة الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي خلال العام 2024، والذي تجاوزت نسبته 26%.

شكل 5-10: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

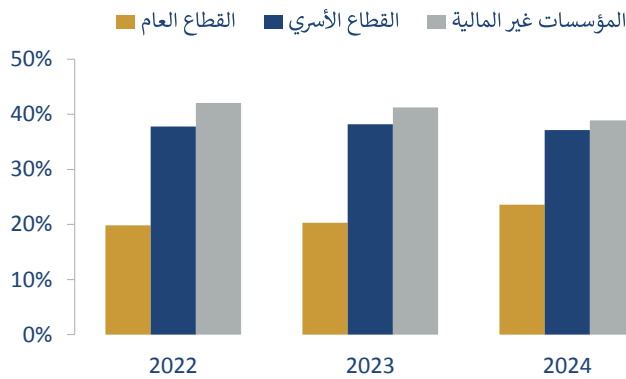
ويبرز هذا التراجع بشكل أوضح لدى المصارف المحلية، إذ انخفضت التسهيلات الائتمانية المقدمة من هذه المصارف بنسبة 2.3% خلال العام لتبلغ نحو 7.9 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع نسبة تعرضها لمخاطر الإقراض والتمويل من 60.7% من إجمالي أصولها في العام 2023 إلى 54.3% في العام 2024. وفي المقابل، سجلت المصارف الوافدة نمواً في محفظتها الائتمانية بنسبة 3.6% لتصل إلى 4.2 مليار دولار، مشكّلة نحو 47.3% من إجمالي أصولها في نهاية العام 2024، مقارنة مع 46.6% في العام السابق.

ويُعد هذا المؤشر من الأدوات المهمة في قياس درجة تعرض المصارف للمخاطر المرتبطة بالإقراض والتمويل، وبالتالي قدرتها على امتصاص هذه المخاطر والتعامل معها. وفي هذا الإطار، تواصل سلطة النقد متابعة ورصد تطورات المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية بشكل مستمر، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

التوزيع القطاعي للمحفظة الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

يمكن قياس درجة تركيز أو تنوع المحفظة الائتمانية من خلال تحليل توزيعها على مستوى القطاعات المؤسسية والاقتصادية والمناطق الجغرافية. فعلى مستوى القطاعات المؤسسية، تظهر

شكل 5-11: التوزيع المؤسسي لإجمالي المحفظة الائتمانية، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

البيانات ارتفاع الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للقطاع العام من 20.3% في العام 2023 إلى 23.6% في نهاية 2024، مدفوعاً بزيادة التمويل الممنوح للحكومة، والذي بلغ 2.8 مليار دولار. وقد ساهمت المصارف المحلية والوافدة في هذا الارتفاع، إذ وصلت نسبة التمويل الحكومي إلى 24.0% و22.8% من إجمالي محافظتها الائتمانية على التوالي، مقارنة مع 20.9% و19.2% في العام السابق.

وفي المقابل، انخفضت حصة القطاع الأسري من المحفظة الائتمانية إلى 37.4% مقارنة مع 38.0% في العام 2023، نتيجة لتراجع الائتمان الممنوح لهذا القطاع بنسبة 3.0%

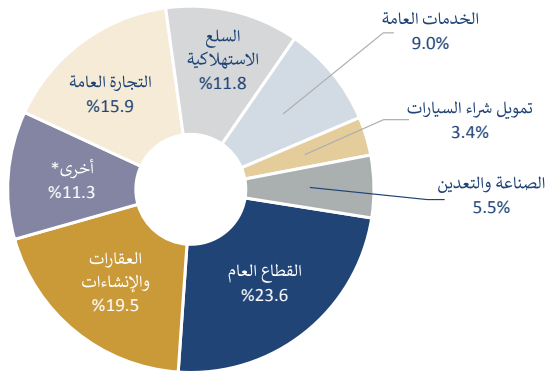


ليصل إلى 4.4 مليار دولار. وبلغت الأهمية النسبية للتمويل الأجنبي 36.2% في المصارف المحلية و39.8% في المصارف الوافدة من إجمالي محافظتها الائتمانية.

كما انخفضت الأهمية النسبية للتمويل الممنوح إلى المؤسسات غير المالية إلى 39.0% من إجمالي التسهيلات، مقارنة مع 41.7% في العام السابق، نتيجة تراجع قيمة المحفظة الائتمانية لهذا القطاع بنسبة 5.9% لتبلغ 4.6 مليار دولار. وقد تراجعت مساهمة المصارف المحلية إلى 39.8% من إجمالي تمويلاتها، والمصارف الوافدة إلى 37.5%.

أما التسهيلات المقدمة لغير المقيمين، فبقيت عند مستويات هامشية، إذ لم تتجاوز 0.3% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وبقيمة بلغت 41.1 مليون دولار مقارنة مع 36.4 مليون دولار في العام 2023.

شكل 5-12: التركيز في المحفظة الائتمانية، 2024



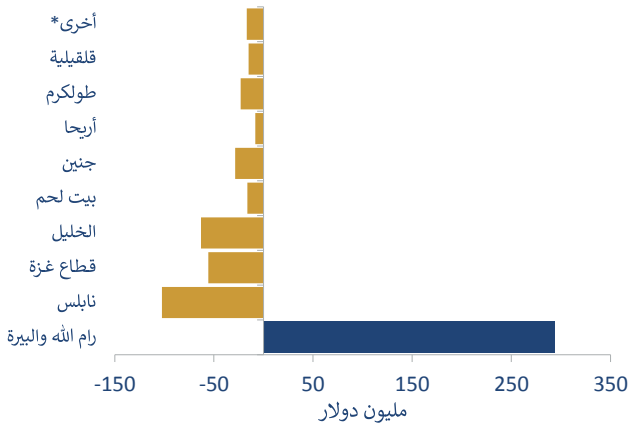
* أخرى تشمل قطاعات تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والفنادق والنقل والمواصلات وتمويل الاستثمار بالأسهم وأخرى في القطاع الخاص.
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فقد تراجع التمويل الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4.4%، نتيجة انخفاض التسهيلات الموجهة لمعظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال العام 2024، باستثناء التمويل الموجه لقطاع السلع الاستهلاكية، الذي ارتفع بنسبة 11.8% ليتجاوز 1.4 مليار دولار. وقادت هذا التراجع ثلاث قطاعات، هي قطاع التجارة الذي تراجع بنسبة 7.9% ليصل إلى 1.9 مليار دولار، وقطاع تمويل شراء السيارات، الذي انخفض بنسبة 21% ليبلغ 411.7 مليون دولار، وقطاع العقارات والإنشاءات الذي انخفض بنسبة 3.2% ليبلغ 2.3 مليار دولار (توزعت بواقع 66% للإسكان وتحسين ظروف السكن، و20% للإنشاءات، و15% للعقارات التجارية والاستثمارية).

وتشير هذه التطورات إلى تزايد اعتماد الأفراد على القروض الاستهلاكية لتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل انخفاض الدخل، وارتفاع معدلات البطالة والأسعار، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الاستثنائية وتداعيات العدوان. وهذا بدوره يعزز من مخاطر تعثر الأفراد، مما قد ينعكس سلباً على الاستقرار المالي إذا استمرت هذه الأوضاع دون تدخل احترازي. وفي هذا السياق، اتخذت سلطة النقد جملة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وتخفيف الأعباء عن المواطنين، شملت تأجيل وجدولة أقساط التسهيلات، وإلغاء العمولات.

أما من حيث مجموعات المصارف، فقد تراجعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف المحلية للقطاع الخاص بنسبة 6.2% لتبلغ 5.9 مليار دولار، مقابل تراجع أقل في المصارف الوافدة بنسبة 1.1% لتصل إلى 3.2 مليار دولار. ورغم ذلك، لا تزال المصارف المحلية أكثر تعرضاً للقطاع الخاص، إذ تشكل تمويلاتها نحو 65% من إجمالي محفظة القطاع الخاص، مقابل 35% للمصارف الوافدة.

شكل 5-13: التغير في الائتمان الممنوح حسب المحافظات، 2024



* أخرى تشمل بيت ساحور، وبيت جالا، وطوباس، وسلفيت، والرام، والعيزرية.
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

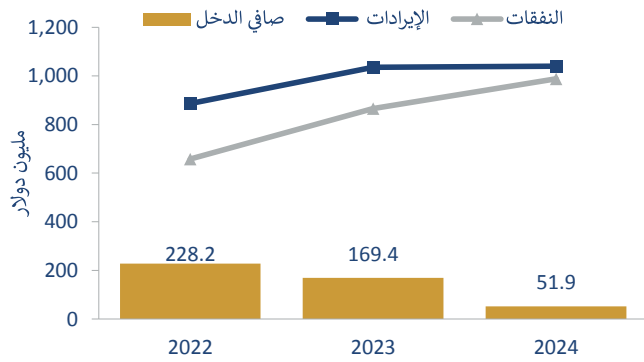
وعلى الصعيد الجغرافي، استقرت المحفظة الائتمانية في الضفة الغربية عند مستوى 11.0 مليار دولار كما في العام السابق. وعلى الرغم من التراجعات المسجلة في معظم المحافظات، فقد ساهمت



الزيادة في محافظة رام الله والبيرة، بما في ذلك التمويلات الحكومية، في الحفاظ على استقرار المحفظة. وفي المقابل، شهدت محافظات قطاع غزة تراجعاً في المحفظة الائتمانية بنسبة 5.5% لتصل إلى 948.7 مليون دولار، أي ما يعادل 8.0% من إجمالي المحفظة، نتيجة للظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة، وتداعيات العدوان الإسرائيلي، والحصار المفروض.

مؤشرات العائد والربحية

شكل 5-14: صافي دخل القطاع المصرفي، 2022-2024

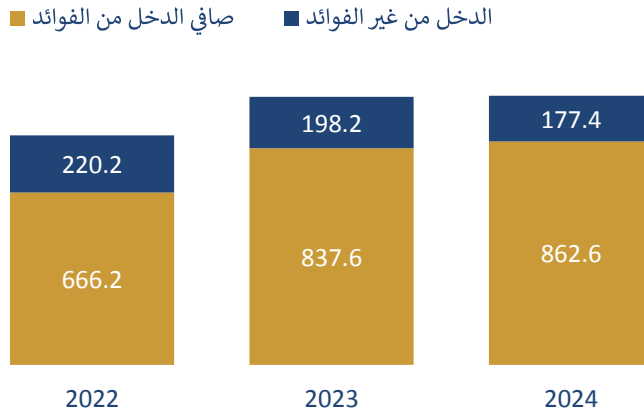


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

حققت المصارف العاملة في فلسطين دخلاً صافياً بعد الضرائب بقيمة 51.9 مليون دولار في نهاية العام 2024، منخفضاً بنسبة 69.4% مقارنة بعام 2023. ويُعزى هذا التراجع الحاد في الأرباح إلى الزيادة الملحوظة في إجمالي النفقات التشغيلية، التي ارتفعت بنسبة 14.1% خلال العام لتصل إلى 988.2 مليون دولار.

جاء هذا الارتفاع في النفقات بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة في قيمة المخصصات والهوامش المالية الإضافية، التي وضعتها المصارف، ولا سيما المحلية منها، كتحوط ضد المخاطر المتصاعدة في محافظتها الائتمانية بفعل تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. فقد بلغت قيمة هذه المخصصات نحو 446.8 مليون دولار في العام 2024، مقارنة مع 271.0 مليون دولار في العام السابق، لتشكّل ما نسبته 45% من إجمالي النفقات، مقابل 31% في العام 2023، و9% فقط في العام 2022.

شكل 5-15: إيرادات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

في حين حافظت إيرادات المصارف على استقرار نسبي عند مستوى يقارب المليار دولار. ويُعزى هذا الاستقرار إلى ارتفاع دخل المصارف من الفوائد، لا سيما الفوائد المتأتمية من ودائعها وأرصدة حساباتها لدى المصارف خارج فلسطين، والتي استفادت من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وقد ارتفع إجمالي دخل المصارف من الفوائد إلى 862.6 مليون دولار، مسجلاً زيادة بنسبة 3.0% مقارنة بعام 2023.

وفي المقابل، شهد دخل المصارف من الأنشطة غير المعتمدة على الفوائد، مثل العمولات والعوائد من الاستثمارات المالية، تراجعاً بنسبة 10.5%، ليصل إلى 177.4 مليون دولار في نهاية 2024. ويعكس هذا التراجع توجه المصارف نحو سياسة مالية أكثر تحفظاً، وتعزيز متانتها المالية في مواجهة الظروف الاستثنائية، الأمر الذي أدى إلى تآكل جزء من الأرباح رغم استقرار الإيرادات.

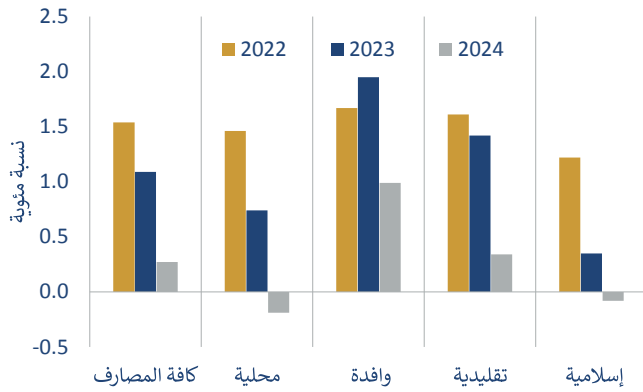
وقد انعكست هذه التطورات على عدد من مؤشرات الربحية والعائد، والتي أظهرت تبايناً في أدائها نتيجة الضغوط التشغيلية والمخاطر المحيطة. وفيما يلي نظرة عامة على أهم هذه المؤشرات.



العائد على معدل الأصول

سجل مؤشر العائد على معدل الأصول في القطاع المصرفي تراجعاً ملحوظاً في نهاية العام 2024، ليصل إلى نحو 0.3% مقارنة مع حوالي 1.1% في العام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع صافي دخل المصارف قبل الضرائب بنسبة 73.4% ليبلغ 60.6 مليون دولار، في ظل الارتفاع الحاد في المخصصات المالية نتيجة تصاعد المخاطر الائتمانية وتبني سياسات احترازية أكثر تحفظاً، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. يُذكر أن معدل أصول القطاع المصرفي قد سجل نمواً بنسبة 5.7% خلال العام، دون أن يواكبه نمو موازٍ في الأرباح، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في هذا المؤشر.

شكل 5-16: العائد على معدل الأصول، 2024-2022



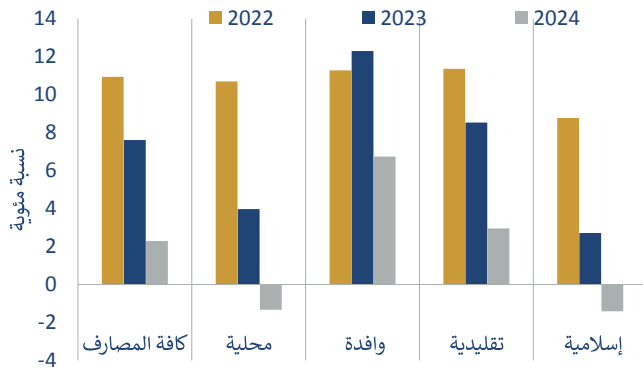
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وعلى مستوى المصارف المحلية، تراجع المؤشر بشكل واضح ليسجل حوالي -0.2% مقارنة مع 0.7% في العام السابق، بعد أن تكبدت هذه المصارف خسائر صافية قبل الضرائب بقيمة 26.0 مليون دولار. ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة الكبيرة في المخصصات التي قامت هذه المصارف بتكوينها، والتي ارتفعت بنسبة 49% (بقيمة إضافية بلغت 100.2 مليون دولار) خلال العام.

أما فيما يتعلق بالمصارف الوافدة، فقد تراجع مؤشر العائد على معدل الأصول إلى حوالي 1.0% مقارنة مع نحو 2.0% في العام 2023، وذلك نتيجة انخفاض صافي دخلها قبل الضرائب من 165.8 مليون دولار إلى 86.6 مليون دولار خلال نفس الفترة.

العائد على معدل حقوق الملكية

شكل 5-17: العائد على معدل حقوق الملكية، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

سجل مؤشر العائد على معدل حقوق الملكية تراجعاً ملموساً خلال العام 2024، ليبلغ 2.3% مقارنة مع 7.6% في العام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع صافي دخل المصارف بعد الضريبة بشكل كبير، إلى جانب الزيادة المسجلة في رأسمال القطاع المصرفي خلال الفترة ذاتها، مما أدى إلى تآكل العائد النسبي على معدل حقوق الملكية.

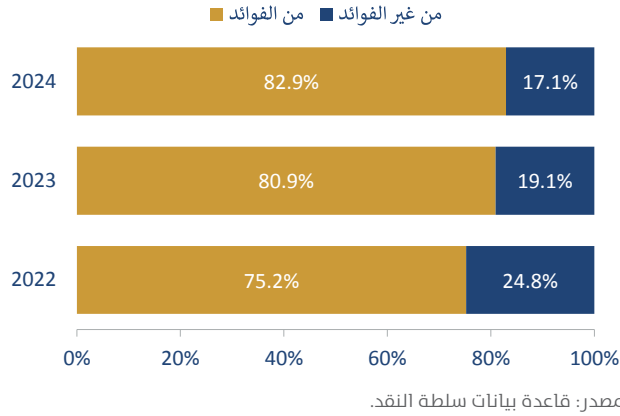
وقد كان التراجع أكثر حدة لدى المصارف المحلية، إذ انخفض المؤشر ليسجل قيمة سالبة بلغت 1.3% في نهاية العام، مقارنة مع 4.0% في العام 2023، نتيجة تسجيل خسائر صافية وضغوطات كبيرة على ربحيتها بفعل ارتفاع المخصصات الائتمانية. كما تراجع المؤشر لدى المصارف الوافدة من 12.3% إلى 6.73% خلال الفترة ذاتها، رغم احتفاظها بمستوى إيجابي للعائد، مستفيدة من أوضاع مالية أكثر استقراراً نسبياً.



صافي الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل

شهد صافي دخل المصارف من الفوائد (هامش الفائدة) خلال العام 2024 ارتفاعاً بنسبة 3.0% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 862.6 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 3.9% من إجمالي معدل الأصول. وقد ساهم هذا الارتفاع في تعزيز نسبة مساهمة صافي الدخل من الفوائد في إجمالي دخل المصارف، لتسجل مستوى قياسياً بلغ 82.9% مقارنة مع 80.9% في العام 2023، مما يعكس اعتماد القطاع المصرفي المتزايد على الدخل التقليدي من الفوائد كمصدر رئيس للإيرادات.

شكل 5-18: توزيع صافي الدخل، 2024-2022

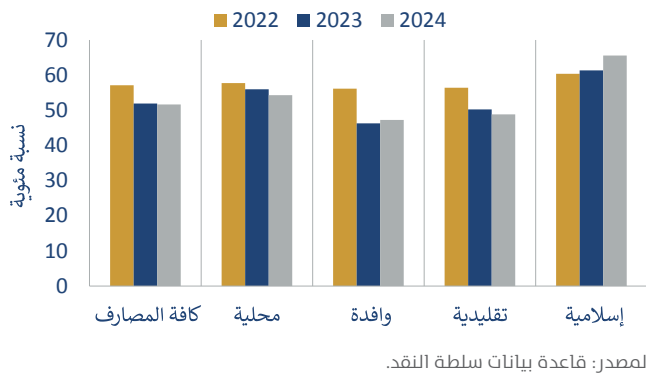


وعلى مستوى مجموعات المصارف، ارتفع صافي دخل الفوائد لدى المصارف المحلية بنسبة 4.1% ليبلغ 486.1 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 80.2% من إجمالي دخل هذه المصارف خلال العام 2024، مقارنة مع 77.7% في العام السابق. كما وصلت المصارف الوافدة الاتجاه نفسه وإن بوتيرة أبطأ، إذ ارتفع صافي دخلها من الفوائد بنسبة 1.6% ليصل إلى 376.5 مليون دولار، بما يعادل 86.8% من إجمالي دخلها، مقارنة مع 85.2% في العام 2023.

النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (الكفاءة التشغيلية)

تشير البيانات إلى تحسن طفيف في كفاءة المصارف في إدارة مصروفاتها التشغيلية، إذ تراجعت نسبة النفقات غير المرتبطة بالفوائد (التكاليف التشغيلية) بشكل طفيف خلال العام 2024 إلى 51.2% من إجمالي الدخل، مقارنة مع 51.9% في العام السابق. وقد انخفضت نفقات غير الفوائد بنسبة هامشية لم تتجاوز النقطة المئوية لتصل إلى 533.0 مليون دولار، بالتزامن مع ارتفاع طفيف قدره 0.4% في إيرادات المصارف خلال نفس الفترة، ليبلغ إجمالي الإيرادات 1.04 مليار دولار. كما تراجعت نسبة النفقات على غير الفوائد إلى معدل الأصول، وبلغت 2.4% في العام 2024 مقارنة مع 2.6% في العام السابق، مما يشير إلى قدرة المصارف على الحفاظ على مصروفاتها التشغيلية ضمن مستويات مستقرة مقارنة بحجم أصولها.

شكل 5-19: النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، 2024-2022



وتتكون نفقات غير الفوائد بشكل رئيس من تكاليف العاملين ومصروفات الموظفين، والتي تشكل حوالي نصف النفقات، رغم انخفاض قيمتها بمعدل 2.6% خلال العام 2024 مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 269.0 مليون دولار. وفي المقابل، شهدت المصروفات الأخرى، مثل صيانة واستئجار المباني والسيارات والمعدات، والعمولات غير المصرفية، ومصاريف التأمين وغيرها، زيادة طفيفة بمعدل 1.3% مقارنة بالعام السابق.

وعلى مستوى مجموعات المصارف، تراجع مؤشر النفقات غير المرتبطة بالفوائد للمصارف المحلية كنسبة من إجمالي دخلها إلى 54.3% مقارنة مع 55.9% في العام السابق، نتيجة لتراجع نفقاتها من غير الفوائد بنسبة 2.0% لتبلغ 329.1 مليون دولار. في حين ارتفع المؤشر بشكل طفيف لدى المصارف الوافدة، ليصل إلى 47.0% مقارنة مع 46.3% في العام السابق، نتيجة لزيادة نفقاتها من غير الفوائد بنسبة 1.3%، لتسجل 203.9 مليون دولار.

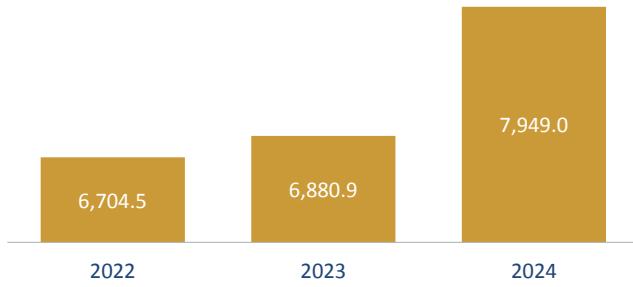


ويعد هذا المؤشر من الأدوات المهمة في قياس كفاءة المصارف في استخدام مواردها المتاحة، إذ يعكس قدرة المصارف على الحفاظ على مستويات مستقرة من التكاليف التشغيلية نسبة إلى إجمالي الدخل، وبالتالي يساهم في تعزيز ربحية المصارف. كلما ارتفعت هذه النسبة، فإنها قد تؤثر سلباً على الربحية، مما يسلط الضوء على أهمية الحفاظ على الانضباط المالي في المصارف.

مؤشرات السيولة

سجلت مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي تحسناً ملحوظاً خلال العام 2024، إذ ارتفعت قيمة الموجودات السائلة بنسبة 15.5% مقارنة بالعام 2023، لتصل إلى نحو 7.9 مليار دولار، مشكّلة ما نسبته 42% من إجمالي ودائع العملاء، مقارنة مع 39% في العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى الزيادة الكبيرة في النقد المحتفظ به في الخزائن، والذي نما بنسبة تجاوزت 37%، ليشكّل ما نسبته 41% من إجمالي الموجودات السائلة في نهاية العام 2024.

شكل 5-20: الموجودات السائلة (مليون دولار)، 2024-2022



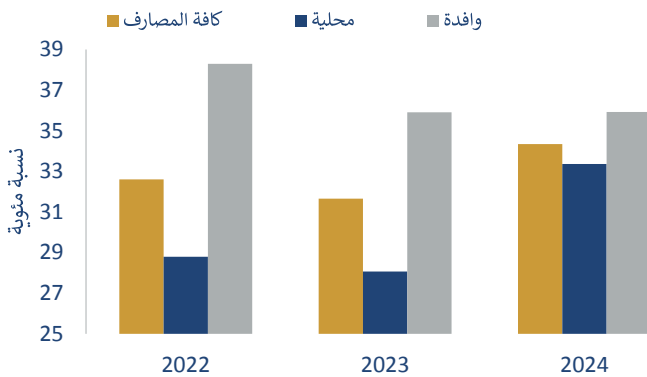
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما ساهم في هذا التحسّن أيضاً في ارتفاع كل من أرصدة المصارف لدى مصارف خارج فلسطين التي تستحق خلال شهر، بالإضافة إلى زيادة القروض المستحقة خلال ذات الفترة، وهو ما يعكس حرص المصارف على تعزيز مراكزها المالية قصيرة الأجل، في ظل التحديات الاستثنائية التي فرضها العدوان على قطاع غزة. ويُعد تحليل السيولة من الركائز الأساسية لتقييم متانة القطاع المصرفي، إذ تمثل الموجودات السائلة هوامش أمان تتيح للمصارف الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تصفية أصولها غير السائلة. كما تعكس هذه المؤشرات قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية الطارئة، وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين في استقرار النظام المصرفي. وفيما يلي استعراض لأبرز مؤشرات السيولة التي سجلها القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2024.

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

سجل مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول المصرفية ارتفاعاً خلال العام 2024، ليبلغ 34.3% مقارنة مع 31.7% في العام 2023، نتيجة

شكل 5-21: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

نمو الموجودات السائلة بوتيرة أسرع من نمو إجمالي الأصول. ويعكس هذا المؤشر احتفاظ القطاع المصرفي بنسبة مرتفعة من أصوله في شكل أصول قابلة للتحويل السريع إلى نقد دون تكبد خسائر جوهرية، بما يعادل نحو ثلث إجمالي أصوله.

وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة ملحوظة في نسبة الأصول السائلة لدى المصارف المحلية، والتي صعدت من 28.1% في العام 2023 إلى 33.4% في العام 2024، وذلك نتيجة لارتفاع النقد المحتفظ به (الكاش) بنسبة 26%. ويُعزى هذا الارتفاع إلى القيود المفروضة على ترحيل فائض النقدية بعملة الشيك، خاصة في ظل تباطؤ منح التسهيلات الائتمانية



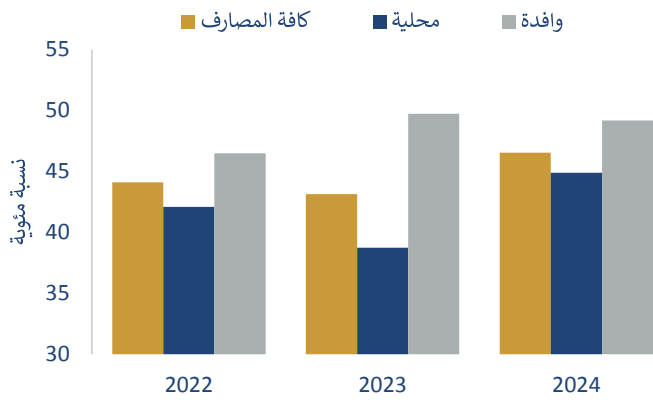
للقطاع الخاص من جهة، ومحدودية البدائل الاستثمارية المتاحة لهذا الفائض من جهة أخرى. وفي المقابل، استقر المؤشر لدى المصارف الوافدة عند مستوى 35.9% دون تغيير يُذكر مقارنة بالعام السابق.

ويعكس هذا المؤشر قدرة المصارف على الحفاظ على مستويات مريحة من السيولة، بما يعزز قدرتها على مواجهة الالتزامات الطارئة، ويدعم استقرارها في ظل التطورات الاقتصادية غير المواتية.

الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

يعكس هذا المؤشر مدى مواءمة آجال الاستحقاق بين الأصول السائلة والخصوم قصيرة الأجل لدى المصارف، بما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة دون التعرض لأزمات سيولة أو خسائر ناتجة عن تسييل الأصول بشكل غير ملائم. ويعد هذا المؤشر أحد المقاييس الرئيسية لمرونة القطاع المصرفي في مواجهة الطلبات المفاجئة على السيولة.

شكل 5-22: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد أظهرت البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل خلال العام 2024 لتبلغ 46.5%، مقارنة مع 43.7% في العام 2023، وذلك نتيجة نمو الأصول السائلة بمعدل يفوق نمو التزامات المصارف قصيرة الأجل خلال الفترة ذاتها. فقد ارتفعت المطلوبات قصيرة الأجل بنسبة 8.4% لتصل إلى نحو 17.1 مليار دولار، مدفوعة بزيادة الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل المستحقة خلال شهر، إلى جانب ارتفاع أرصدة سلطة النقد قصيرة الأجل. وفي المقابل، نمت الأصول السائلة بوتيرة أعلى بلغت 15.5% خلال الفترة نفسها.

وعلى مستوى مجموعات المصارف، ارتفع المؤشر لدى المصارف المحلية بشكل واضح من 38.7% في العام 2023 إلى 44.9% في العام 2024، مدفوعاً بارتفاع الأصول السائلة بوتيرة متسارعة مقارنة بخصومها قصيرة الأجل. في حين تراجع المؤشر بشكل طفيف لدى المصارف الوافدة ليصل إلى 49.2% مقابل 49.7% في العام السابق، محافظاً على مستويات مرتفعة نسبياً.

ويشير هذا التطور إلى تحسن ملحوظ في قدرة المصارف، ولا سيما المحلية، على إدارة التزاماتها قصيرة الأجل بكفاءة، وتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات المحتملة على مستوى السيولة.

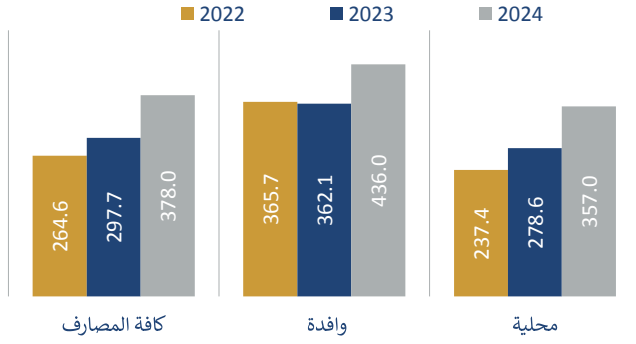
نسبة تغطية السيولة (LCR)

تُعد نسبة تغطية السيولة أحد المؤشرات الرقابية المستحدثة بموجب متطلبات بازل III، وتُستخدم لقياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها السائلة عالية الجودة^[19]. وتشترط التعليمات الرقابية ألا تقل هذه النسبة عن 100%، بما يضمن احتفاظ المصارف بأرصدة سائلة كافية لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة في ظل الأوضاع الضاغطة خلال فترة ثلاثين يوماً.

^[19] تُعرّف الأصول السائلة عالية الجودة بأنها الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقد دون تكبد خسائر جوهرية، حتى في ظل ظروف السوق الضاغطة، وبما يضمن توفر السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل عند الحاجة.



شكل 5-23: نسبة تغطية السيولة، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي نهاية العام 2024، سجلت نسبة تغطية السيولة للقطاع المصرفي الفلسطيني مستوى مرتفعاً بلغ 378.0%، مما يشير إلى أن الأصول السائلة عالية الجودة تفوق بنحو 3.8 مرات صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال الأجل القصير. وقد بلغت هذه النسبة 357% لدى المصارف المحلية، و436% لدى المصارف الوافية، متجاوزة بذلك الحد الأدنى المطلوب بفارق كبير.

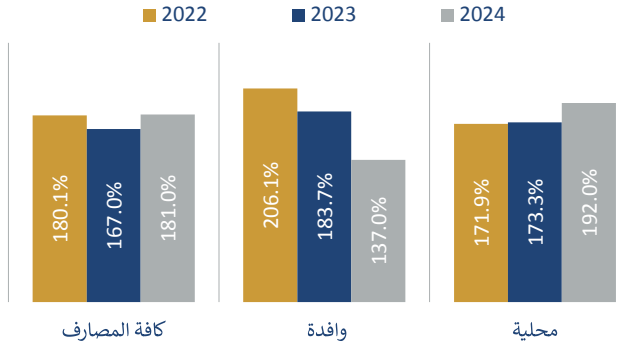
ويعكس هذا المستوى المرتفع من تغطية السيولة قدرة المصارف على تلبية التزاماتها الطارئة خلال الأجل القصير بكفاءة عالية، ويمثل مؤشراً إيجابياً على متانة السيولة في النظام المصرفي. إلا أن هذه النسبة المرتفعة تعكس في الوقت ذاته وجود فوائض سيولة غير مستغلة، ناجمة بشكل رئيس

عن تراكم النقد بعملة الشيكال في خزائن المصارف، نتيجة استمرار القيود المفروضة على ترحيل هذه الفوائض إلى المصارف الإسرائيلية، إلى جانب محدودية البدائل الاستثمارية المحلية، وهو ما يفرض تحديات تشغيلية أمام المصارف في إدارة سيولتها بكفاءة أكبر.

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تُعد نسبة صافي التمويل المستقر من المؤشرات الحديثة لقياس متانة السيولة طويلة الأجل في القطاع المصرفي، وتندرج ضمن متطلبات لجنة بازل III. ويهدف هذا المؤشر إلى التأكد من امتلاك المصارف لقاعدة تمويل مستقرة (تشمل رأس المال والخصوم) قادرة على تغطية احتياجاتها التمويلية المرتبطة بالأصول ذات آجال الاستحقاق الطويلة أو الأصول غير السائلة، خلال فترة زمنية تمتد إلى عام كامل. كما يسهم المؤشر في تعزيز قدرة المصارف على إدارة مخاطر السيولة، من خلال الحد من الاعتماد على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة، وضمان توافق هيكل التمويل مع هيكل الأصول داخل وخارج الميزانية. ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100%، بما يضمن أن مصادر التمويل المستقرة لا تقل عن حجم التمويل المطلوب لتغطية الأصول ذات المخاطر والسيولة المنخفضة.

شكل 5-24: نسبة صافي التمويل المستقر، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي نهاية العام 2024، بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف العاملة في فلسطين حوالي 181.0%، مما يشير إلى أن رأس المال والخصوم المستقرة تُغطي ما يقارب 1.8 ضعف التمويل المطلوب، وهو مستوى يعكس متانة في القاعدة التمويلية للمصارف. وعلى مستوى مجموعات المصارف، سجلت النسبة ارتفاعاً ملحوظاً لدى المصارف المحلية لتصل إلى 192.0% مقارنة مع 173.3% في العام السابق، في حين تراجعت لدى المصارف الوافية إلى 137.0% بعد أن كانت 183.7% في نهاية العام 2023.

ويُعزى هذا التباين جزئياً إلى التحديات التشغيلية التي واجهت القطاع خلال العام، وعلى رأسها استمرار القيود المفروضة

على ترحيل فائض النقدية من عملة الشيكال، والذي يتم من خلال البنوك المراسلة. وعلى الرغم من استقرار قيمة الفائض المرهّل عند حوالي 23 مليار شيكل نهاية العام 2024 كما في العام السابق، إلا أن المصارف واجهت صعوبات كبيرة في ترحيله بسبب التعليق أو التأخير المتكرر في عمليات الترحيل لأسباب أمنية وسياسية، مما فاقم من أزمة فائض السيولة بعملة الشيكال.



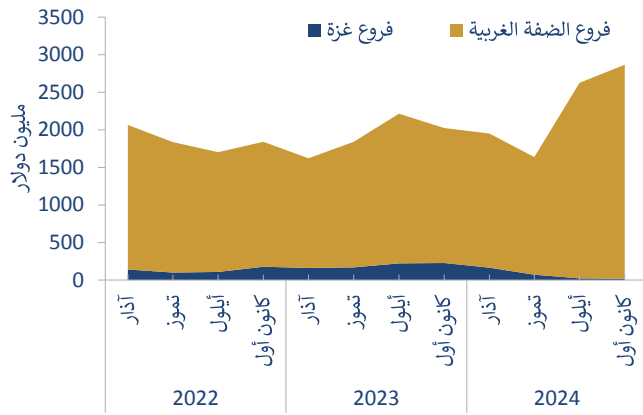
جدول (1-5): عمليات شحن الشيكل، 2024-2022

(مليون شيكل)

المصرف	2024	2023	2022
المصارف المحلية	15,309.0	15,762.1	16,492.2
المصارف الوافدة	7,674.1	7,183.5	8,977.5
إجمالي عمليات الشحن	22,983.1	22,945.6	25,469.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 5-25: السيولة النقدية بعملة الشيكل (مقومة بالدولار)، 2024-2022



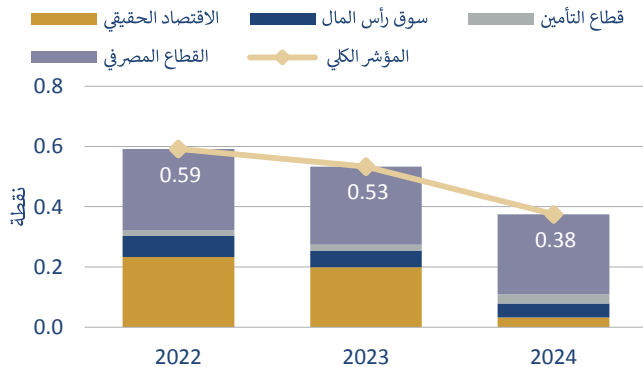
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبناءً عليه، أظهرت بيانات المركز المالي للمصارف ارتفاع السيولة النقدية بعملة الشيكل بنسبة 41.8% خلال العام 2024 لتتجاوز 2.8 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 88% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، مقارنة مع 85% في العام السابق، وحوالي 29.0% من إجمالي الأصول المقومة بالشيكل، مقابل 21.7% في العام 2023.

أما في قطاع غزة، فقد شهدت السيولة النقدية بعملة الشيكل تراجعاً حاداً خلال العام نتيجة العدوان الإسرائيلي، والذي تسبب بإغلاق فروع ومكاتب المصارف ومنع تدفق الأموال النقدية إلى القطاع، لتتخفض بنسبة تقارب 92% وتبلغ 18.5 مليون دولار فقط بنهاية العام 2024، مقارنة مع 271.0 مليون دولار في العام السابق، وتصل إجمالي السيولة النقدية في القطاع بكافة العملات إلى 25.6 مليون دولار فقط.

المؤشر الكلي للاستقرار المالي

شكل 5-26: المؤشر الكلي للاستقرار المالي حسب مؤشرات الفرعية، 2024-2022



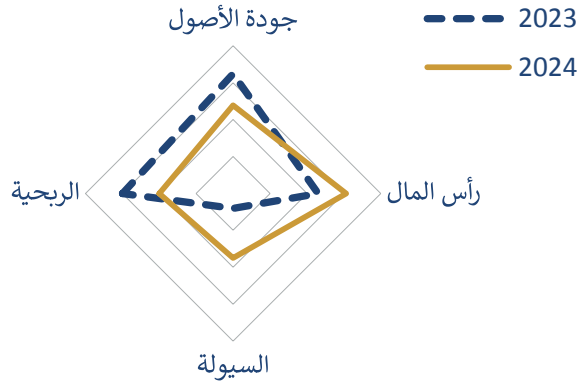
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

يُعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لاختبارات الأوضاع الضاغطة وأنظمة الإنذار المبكر، إذ يعكس مستوى المخاطر والتقلبات في النظام المالي ككل. وخلال العام 2024، أظهر المؤشر حالة من التذبذب والتراجع، في ظل تحديات متزايدة أثرت على الاستقرار المالي بشكل عام، نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتبعاته على الضفة الغربية، وما رافقها من ضغوط شديدة على الاقتصاد الفلسطيني.

فقد تراجع المؤشر الكلي للاستقرار المالي إلى 0.38 نقطة في نهاية العام 2024، مقارنة مع 0.53 نقطة في نهاية العام 2023، بانخفاض بلغت نسبته نحو 30%، وهو أدنى مستوى يسجله المؤشر منذ العام 2020، مما يعكس ارتفاعاً في مستوى المخاطر الكلية.



شكل 5-27: مؤشر القطاع المصرفي، 2023-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما على صعيد تحليل المؤشرات الفرعية، فيما يخص مؤشر القطاع المصرفي، باعتباره المكون الأكبر ضمن المؤشر الكلي (بنسبة 58%)، فقد سجل مؤشر القطاع المصرفي ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 0.46 نقطة في العام 2024 مقارنة مع 0.45 نقطة في العام 2023، مما يشير إلى استقرار نسبي في هذا القطاع. ويُعزى ذلك إلى حفاظ المصارف على مستويات جيدة من السيولة، واحتفاظها بمعدلات رسمية تفوق المتطلبات الرقابية، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.6%، وارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول إلى 34.3%، كما بلغت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل إلى 46.5%.

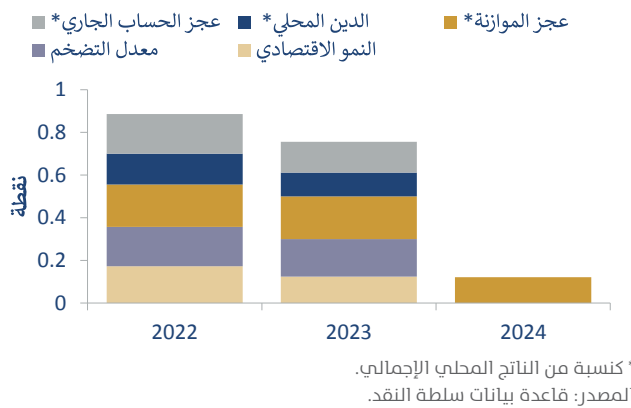
في المقابل، تراجعت جودة أصول المصارف نتيجة ارتفاع نسبة التسهيلات المتعثرة إلى ما يزيد عن 5% من إجمالي التسهيلات، مما يعكس تصاعد

المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى 64.3%، مما يدل على توجه المصارف نحو تعزيز التحوط ضد المخاطر المحتملة. إلا أن هذا التوجه أثر سلباً على ربحية القطاع، فتراجعت مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، في ظل الضغوط التشغيلية والتراجع الاقتصادي العام. ورغم هذه التحديات، حافظ القطاع المصرفي على قدر من المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات.

وعلى الرغم من تفاوت تداعيات الحرب على القطاعات الاقتصادية، فإن تأثيرها كان جلياً على مكونات مؤشر الاقتصاد الحقيقي، إذ ارتفعت مخاطر الاقتصاد الكلي بشكل واضح ولموس خلال العام 2024 مقارنة بالعام السابق. وتراجعت قيمة مؤشر الاقتصاد الكلي لتبلغ 0.12 نقطة مقارنة بنحو 0.75 نقطة في العام 2023. فكان تأثير هذا المؤشر الفرعي سلبياً على الاستقرار المالي بشكل عام. إذ شهد الناتج المحلي انكماشاً حاداً، مع توقف عجلة الإنتاج بشكل شبه تام في قطاع غزة، وتراجع نشاط منشآت القطاع الخاص بشكل كبير وغير مسبوق في الضفة الغربية، مما أدى لتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة. كما أسهمت الأزمة المالية للحكومة خلال فترة الحرب واستمرار أزمة تحويل العائدات الضريبية من جانب إسرائيل في تفاقم الضغوط الاقتصادية في ظل عدم الصرف الكامل لرواتب الموظفين العموميين، وعرقلة دخول العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

وقد أظهرت المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الاقتصاد الحقيقي خلال العام 2024 تسجيل أدنى مستوياتها منذ سنوات، إذ تراجع حجم الاقتصاد بحوالي 26.6%، كما تسارعت الضغوط التضخمية ليسجل التضخم مستويات قياسية مرتفعاً من 5.9% في العام 2023 إلى 53.7% في نهاية العام 2024، إضافة إلى تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 21.1% من الناتج المحلي مقارنة مع 13.0% في العام السابق، كما تراجعت مؤشرات مالية الحكومة، فارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة كنسبة من الناتج المحلي إلى 21.0% مقارنة بحوالي 13.8% في العام 2023، وتفاقم

شكل 5-28: مؤشر الاقتصاد الحقيقي (نقطة)، 2022-2024



* كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

العجز الحكومي بعد المنح والمساعدات ليصل إلى حوالي 485 مليون دولار في نهاية العام 2024، مسجلاً ثاني أدنى قيمة له بعد العام 2020. وقد أسهمت هذه التراجعات في زيادة الضغط على مؤشر الاقتصادي الكلي، وتراجعته بشكل حاد خلال العام 2024، وشكل ضغطاً كبيراً على المؤشر الكلي للاستقرار.

كما أظهر مؤشر سوق رأس المال تراجعاً إلى 0.44 نقطة في العام 2024، مقارنة مع 0.53 نقطة في العام السابق، مما يعكس ضعف الأداء العام للبورصة. ورغم تحسن عمق السوق، مقاساً بنسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي، إلى 29.8%، إلا أن هذا الارتفاع كان نتيجة لتراجع الناتج المحلي أكثر من



تراجع القيمة السوقية، التي انخفضت بدورها بنسبة 12%. كما انخفض معدل تذبذب العوائد السوقية بشكل طفيف إلى 8.4%، نتيجة ضعف التداول وخمول السوق، وتراجعت نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية لأدنى مستوى لها منذ سنوات، كما تراجع مؤشر القدس بنسبة 15%، مما يعكس تراجع ثقة المستثمرين.

وأخيراً، فيما يخص مؤشر قطاع التأمين، فرغم التحديات الاقتصادية، سجل مؤشر قطاع التأمين ارتفاعاً ملحوظاً من 0.37 نقطة في العام 2023 إلى 0.58 نقطة في العام 2024، مدفوعاً بزيادة صافي أرباح القطاع، وتعزز عمقه النسبي في الاقتصاد، نتيجة لتراجع طفيف في إجمالي الأقساط المكتتبه، مقابل تراجع أكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المجمل، يعكس التراجع الملحوظ في قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي خلال العام 2024 حالة من الضغوط المركبة التي تعرض لها النظام المالي الفلسطيني نتيجة العدوان الإسرائيلي وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية. فقد ساهمت الانكماشات العميقة في الاقتصاد الحقيقي، وتراجع النشاط في سوق رأس المال، إلى جانب المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي، في تقويض الاستقرار المالي بشكل عام، رغم ما أظهره قطاع التأمين من أداء إيجابي نسبي، واستقرار القطاع المصرفي على نحو نسبي بفضل مؤشرات السيولة والرسملة الجيدة.

وتُظهر هذه التطورات أهمية تعزيز قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات وتحسين أدوات التحوط وإدارة المخاطر، بما يشمل تنويع مصادر التمويل، ودعم استدامة المالية العامة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحسين أداء القطاعات غير المصرفية، بما يساهم في ترسيخ أسس الاستقرار المالي وتعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني في وجه التحديات المتفاقمة.



الفصل السادس القطاع المالي غير المصرفي



نظرة عامة

يُعدّ القطاع المالي غير المصرفي مكوناً محورياً ومكتملاً للقطاع المصرفي في النظام المالي الفلسطيني، لما يوفره من أدوات وخدمات مالية تلبّي احتياجات شرائح واسعة من المواطنين، خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية المعقدة. ويساهم هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى التمويل وتوفير بدائل مرنة للفئات غير المخدومة مصرفياً.

كما يعزز الاستقرار المالي عبر تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على القنوات التقليدية، مما يحدّ من تركّز المخاطر ويزيد من مرونة النظام المالي. إلا أن تنوع هذا القطاع يجعله عرضة لتحديات خاصة، تتفاقم في الأزمات الممتدة.

وقد شكّل العدوان على غزة والضفة الغربية خلال العام 2024 تحدياً كبيراً للقطاع، مع تراجع الأنشطة الاقتصادية وتزايد الضغوط التشغيلية والمالية على المؤسسات، مما أضعف قدرتها على تقديم الخدمات وأثر سلباً على الاستقرار المالي. ويستعرض هذا الفصل أبرز تطورات القطاع خلال العام 2024، وانعكاساتها على الاستقرار المالي، مع التركيز على التحديات والفرص في ظل الأزمة الراهنة.

المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد

يتكوّن القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لإشراف ورقابة سلطة النقد من ثلاث مكونات رئيسية: قطاع الإقراض المتخصص، وقطاع الصرافة، وقطاع خدمات الدفع الإلكتروني. وتضم هذه القطاعات مئات الشركات والفروع والوكلاء والعاملين، موزعين في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعكس الأهمية التشغيلية والوظيفية لهذا القطاع في دعم النشاط الاقتصادي وتيسير المعاملات المالية اليومية.

وتقدم هذه المؤسسات باقة متنوعة من الخدمات المالية، تشمل منح التمويل، وتبديل العملات، وتحصيل وصرف الشيكات، وتحويل الأموال داخلياً وخارجياً، إضافة إلى تنفيذ المدفوعات الإلكترونية. وتُعد هذه الخدمات من الركائز الأساسية في تمكين الأفراد والمنشآت الصغيرة من الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية، خصوصاً في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية المصرفية التقليدية.

وقد شهدت هذه المؤسسات خلال العام 2024 تطورات لافتة، سواء على مستوى أدائها أو التحديات التي واجهتها، في ظل بيئة اقتصادية مضطربة نتيجة استمرار العدوان على قطاع غزة واتساع نطاق التوترات في الضفة الغربية. فقد تأثرت أعمال العديد من هذه الجهات بتراجع الطلب على التمويل، وصعوبة تحصيل الأقساط، وانقطاع بعض شبكات الدفع والتحويل، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المخاطر التشغيلية والائتمانية، وتزايد الضغط على السيولة.

يُبرز هذا الواقع الحاجة الملحة إلى تعزيز متانة هذه المؤسسات، ورفع كفاءتها التشغيلية والرقابية، لما لها من تأثير مباشر على استقرار النظام المالي ككل. فضعف أداء أي من هذه القطاعات أو تعثر أحد مكوناتها قد يولّد أثراً انتقالية تمتد إلى باقي أجزاء القطاع المالي، خاصة في ظل الترابط المتزايد بين أنظمة الدفع والتحويل ومصادر التمويل البديلة. وفيما يلي أبرز التطورات التي طرأت على هذه المؤسسات خلال العام 2024، وتأثيرها على الاستقرار المالي.



قطاع الإقراض المتخصص

واجه قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين خلال العام 2024 تحديات استثنائية نتيجة استمرار التدهور الاقتصادي والسياسي منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين أول/أكتوبر 2023. وقد تمثلت أبرز هذه التحديات في الانكماش الحاد للناج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 26%، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، مما زاد من نسب التعثر بين المقترضين، لا سيما في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تُعد الفئة الرئيسية المستهدفة من قبل هذا القطاع.

جدول (1-6): أبرز مؤشرات قطاع الإقراض المتخصص، 2022-2024

(نسبة مئوية)

البيان	2022	2023	2024
الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي	2.1	2.4	2.9
معدل العائد على حقوق الملكية	6.2	4.5-	4.0-
معدل العائد على الأصول	2.3	1.6-	1.4-
الأرصدة/ إجمالي الموجودات	18.1	13.8	16.6
تغطية المخصصات للقروض المتعثرة	87.5	84.1	82.6
النفقات التشغيلية/ إجمالي المحفظة	8.9	8.4	7.2
نسبة مصاريف التمويل	2.4	3.5	3.8
عدد المقترضين/ عدد الموظفين	82.1	85.9	73.1
إجمالي الالتزامات/ حقوق الملكية	176.0	200.1	185.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

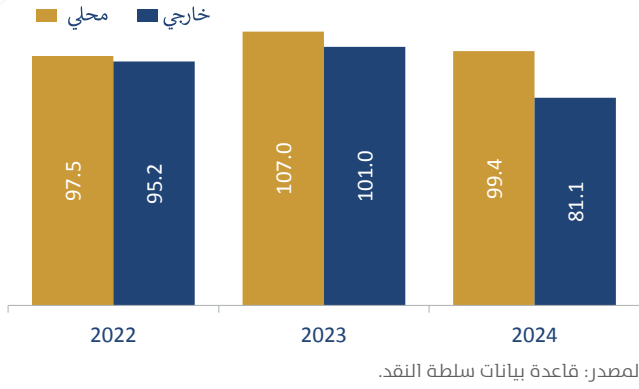
وقد تأثر هذا القطاع بشكل مباشر وعميق بالعدوان، إذ دُمّر نحو 83% من فروع مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها 18 من أصل 94 فرعاً على مستوى الوطن. في هذا السياق، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية مجموعة من التعليمات التنظيمية خلال العام 2024 بهدف تعزيز إدارة المخاطر وتحديث الأطر الرقابية، تضمنت التركيز على إعادة تنظيم محفظة الائتمان القائم وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة، وآليات جدولة القروض وتحسين الشفافية من خلال التقارير الرقابية الدورية.

ويتكون قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين من تسع مؤسسات، تقدم خدماتها التمويلية من خلال شبكة من الفروع، بلغ عددها 94 فرعاً. ويبلغ إجمالي موجودات قطاع الإقراض المتخصص في نهاية 2024 نحو 461.9 مليون دولار، مسجلاً تراجعاً بنسبة 4.1% عن عام 2023، ومشكلاً بذلك نحو 1.9% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي و2.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انعكس هذا الانكماش بشكل رئيس على محفظة القروض، التي انخفضت بنسبة 8.9% لتبلغ 323.1 مليون دولار، فيما تراجعت القروض التجارية بنسبة 9.9% إلى 277.8 مليون دولار، والقروض الإسلامية بنسبة 2.3% إلى 45.3 مليون دولار. في المقابل، ارتفعت البنود غير التمويلية من الموجودات، إذ ارتفعت أرصدة النقد بنسبة 11% لتصل إلى 66.8 مليون دولار، ونمت قيمة الأصول الثابتة والأخرى بنسبة 7.7% لتبلغ 72.1 مليون دولار.

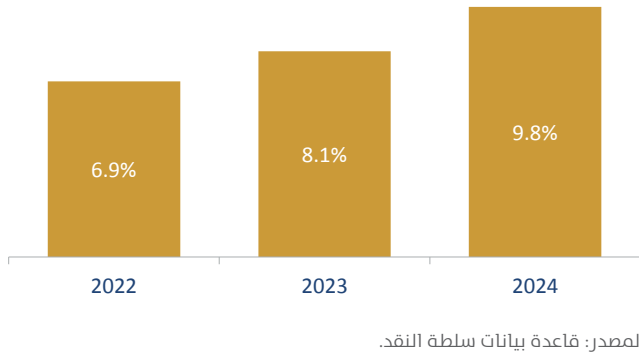
وتكبد هذا القطاع خسائر صافية بعد الضرائب والمنح بلغت 5.6 مليون دولار نتيجة تراجع الإيرادات التشغيلية بنسبة 21%، مقابل انخفاض محدود في النفقات المالية بنسبة 1.2%. كما تراجعت مؤشرات الربحية بشكل ملموس، إذ سجل العائد على معدل حقوق المساهمين -4.0%، والعائد على معدل الأصول -1.4%. وجاء ذلك في ظل صعوبة الوصول إلى مصادر تمويل جديدة وتراجع الدعم الخارجي، بالإضافة إلى تأجيل أقساط بقيمة 85 مليون دولار نهاية العام، وتكوين مخصصات إضافية لمواجهة المخاطر الائتمانية.



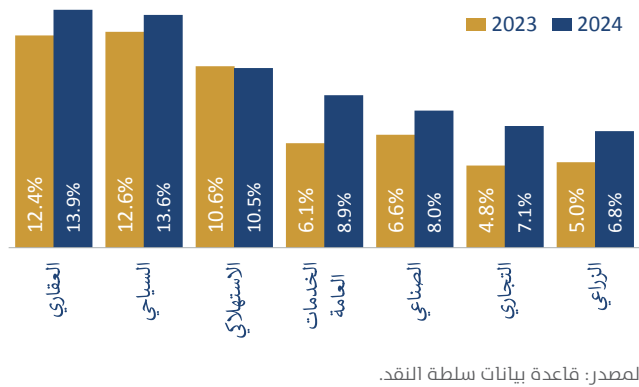
شكل 1-6: ديون مؤسسات الإقراض (مليون دولار)، 2022-2024



شكل 2-6: القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض، 2022-2024



شكل 3-6: نسب التعثر القطاعية، 2023-2024



وعلى صعيد مصادر التمويل، تراجع قيمة ديون مؤسسات الإقراض المتخصص بنسبة 13.2% إلى 180.5 مليون دولار، موزعة بين ديون محلية (99.3 مليون دولار) وأخرى خارجية (81.1 مليون دولار)، مما يشير إلى ضغوط تمويلية متزايدة.

أما من حيث جودة الأصول، فقد ارتفعت القروض المتعثرة بنسبة 10.7% لتبلغ 31.7 مليون دولار، مما رفع نسبة التعثر إلى 9.8% من إجمالي المحفظة، مقارنة مع 8.1% في العام 2023، علماً بأن المخصصات شكلت تغطية نسبتها 83% من هذه القروض. وتُعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالقطاع المصرفي، نظراً لطبيعة الشرائح المستهدفة ذات المخاطر الائتمانية الأعلى.

أما على المستوى القطاعي، فقد سجّلت محفظة القروض العقارية أعلى معدل تعثر بلغ 13.9%، تلتها القروض السياحية بنسبة 13.7%، في حين ارتفعت نسبة التعثر في القروض التجارية إلى 7.1%. أما القروض الاستهلاكية، فقد استقرت نسبة تعثرها عند 10.5%.

وعلى مستوى الكفاءة التشغيلية، انخفض مؤشر إنتاجية العاملين إلى 73 مقترضاً لكل موظف مقارنة مع 86 في العام السابق. في حين ارتفع مؤشر العمق المالي (نسبة موجودات مؤسسات الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي) إلى 2.8% نتيجة انكماش الناتج المحلي بوتيرة تفوق تراجع الموجودات.

وبشكل عام، تُشير هذه التطورات إلى تزايد المخاطر التي قد تنشأ عن ضعف أداء قطاع الإقراض المتخصص، خصوصاً في ظل اعتماده على شرائح أكثر هشاشة اقتصادياً. وتُعد معدلات التعثر المرتفعة، وضعف الربحية، وتراجع مصادر التمويل، من أبرز التحديات التي تُهدد استقرار هذا القطاع، لا سيما مع تنامي الترابط بين مؤسسات هذا القطاع وقطاعات أخرى مثل المصارف وشركات الدفع.

قطاع الصرافة

شهد قطاع الصرافة خلال العام 2024 تحديات غير مسبوقة نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي انعكس بأثاره العميقة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية في فلسطين. فقد تضررت البيئة التشغيلية للعديد من شركات ومحال الصرافة، لا سيما في المناطق المصنفة أمنياً عالية الخطورة، حيث تعرضت بعض الفروع في الضفة الغربية للمهاجمة والمصادرة من قبل سلطات الاحتلال، مما شكّل تهديداً مباشراً لاستقرار النظام المالي الفلسطيني. وفي قطاع غزة، تعرضت معظم شركات الصرافة لتدمير جزئي أو كلي، مما أدى إلى تعطل شبه تام لنشاطها في تلك المناطق.



يُعد قطاع الصرافة ركناً أساسياً في النظام المالي الفلسطيني نظراً لدوره الحيوي في عمليات تحويل العملات، إذ يتعامل الاقتصاد الفلسطيني بثلاث عملات رئيسية: الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني. كما يسهم هذا القطاع في تنفيذ التحويلات المالية الداخلية والخارجية، وشراء وبيع الشيكات، والمعادن الثمينة، مما يعزز الشمول المالي ويضمن إيصال الخدمات المالية إلى شرائح واسعة من السكان في مختلف المناطق، خاصة تلك غير المخدومة مصرفياً.

جدول (2-6): أبرز مؤشرات قطاع الصيرفة، 2024-2022

(مليون دولار)

2024	2023	2022	البيان
66.6	88.8	86.1	إجمالي الموجودات
63.7	86.5	84.7	حقوق الملكية
2,699.5	3,289.9	3,346.3	عمليات بيع وشراء العملات للجمهور
239.3	303.5	316.1	الحوالات الصادرة
311.7	512.4	545.1	الحوالات الواردة
95.8	95.8	95.7	الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات (%)
0.27	0.39	0.40	الموجودات/موجودات القطاع المصرفي (%)
0.49	0.51	0.45	الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي إطار سعيها لحماية استقرار هذا القطاع الحيوي، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2024 تعليماتها رقم (1) لسنة 2024، لتنظيم عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وتحديد هامش أسعار صرفها مع العملاء، والحد من ممارسات المضاربة التي قد تؤثر سلباً على الاستقرار النقدي والمالي. وفي نهاية العام 2024، بلغ عدد عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد 229 شركة ومحل صرافة.

وقد سجّل قطاع الصرافة العديد من التطورات خلال العام، على مستوى موجوداته التي تبلغ نحو 66.6 مليون دولار، غالبيتها موجودات سائلة أو متداولة. وكذلك على مستوى رأس المال الذي بلغ حوالي 60.7 مليون دولار، وعلى مستوى الأرباح الجارية التي بلغت نحو 1.3 مليون دولار، وتأثيرها على مؤشرات الربحية، إذ بلغ العائد على معدل الأصول 1.9%، والعائد على معدل حقوق الملكية 2.0%، مقارنة مع 2.3% و2.4% على التوالي في العام 2023.

وعلى صعيد النشاط، انخفض حجم عمليات بيع وشراء العملات مع الجمهور بنسبة 18% ليبلغ 2.7 مليار دولار، متأثراً بانكماش الطلب على العملات الأجنبية نتيجة تباطؤ التجارة الخارجية وتراجع الاستيراد، إلى جانب تزايد الاعتماد على حلول التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني. كما تراجع عدد وقيمة الشيكات المشتراة بنسبة 35% لتبلغ نحو 73 ألف شيك بقيمة 284.1 مليون دولار.

أما الحوالات المالية، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في كل من الحوالات الصادرة والواردة. إذ بلغ عدد الحوالات الصادرة نحو 282 ألف حوالة بقيمة 239.3 مليون دولار، بانخفاض 23% في العدد و21% في القيمة. في حين انخفض عدد الحوالات الواردة بنسبة 48% إلى نحو 423.2 ألف حوالة، وتراجعت قيمتها بنسبة 39% لتبلغ 311.7 مليون دولار.

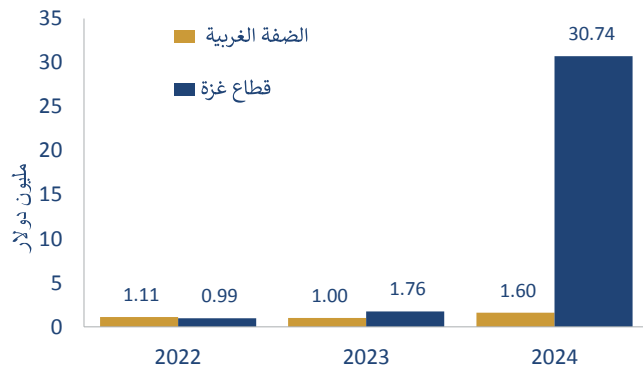


وبالإجمال، فرغم صغر حجم قطاع الصرافة نسبياً (يشكل نحو 0.3% من موجودات القطاع المصرفي و0.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن المخاطر المرتبطة به قد تكون ذات أبعاد نظامية في حال تراكمها، نظراً لارتفاع درجة تفاعله المباشر مع الجمهور. وتشمل أبرز المخاطر التي تهدد هذا القطاع بمخاطر تقلبات أسعار الصرف، نظراً لطبيعة عمل شركات الصرافة، فإن التغيرات الحادة في أسعار العملات قد تؤدي إلى خسائر كبيرة في حال غياب أدوات التحوط المناسبة. ومخاطر السيولة، إذ قد تواجه الشركات صعوبات في توفير العملات الأجنبية في ظل ارتفاع الطلب وتقلبات السوق. بالإضافة إلى أثر التطور السريع في التكنولوجيا المالية، فقد أدى توسع المصارف في تقديم خدمات الصرافة الرقمية والدفع الإلكتروني إلى زيادة المنافسة وتراجع الإقبال على خدمات الصرافة التقليدية. كما أن تعرض هذا القطاع لمخاطر متكررة، سواء بفعل العوامل الأمنية أو التكنولوجية، قد تحولته إلى مصدر محتمل لعدم الاستقرار المالي.

قطاع خدمات الدفع

شهد قطاع الدفع الإلكتروني في فلسطين خلال العام 2024 تطوراً ملحوظاً، مدعوماً بتسارع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي، وزيادة ثقة الأفراد بهذه الخدمات في ظل بيئة تشغيلية استثنائية، خاصة في قطاع غزة. ويعمل في هذا القطاع ست شركات مرخصة من قبل سلطة النقد، خمسة منها تقدم خدمات الدفع الإلكتروني^[20]، بالإضافة إلى الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع، المملوكة لسلطة النقد، والتي تتولى مهمة تشغيل أنظمة الدفع بالتجزئة وتسويتها في فلسطين. وبلغ إجمالي أصول هذه الشركات نحو 55.6 مليون دولار، وحقوق ملكية بقيمة 7.7 مليون دولار. وتوفر هذه الشركات حزمة متكاملة من الخدمات، تشمل: عمليات الشراء والبيع الإلكتروني، الإيداع والسحب النقدي، التحويلات المالية الداخلية، تسديد الفواتير، والتسوق من خلال شبكة وكلاء معتمدين في مختلف محافظات الوطن. وتعتمد هذه الخدمات على أدوات دفع متنوعة، أبرزها: المحافظ الإلكترونية، وبطاقات الدفع المسبق، ونقاط البيع، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

شكل 4-6: المحافظ الإلكترونية، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وشهد العام 2024 ارتفاعاً ملحوظاً في استخدام المحافظ الإلكترونية، مدفوعاً بجملة التوعية والتحفيز، إلى جانب الحاجة الفعلية لاستخدام هذه الوسائل في ظل تراجع إمكانية استخدام القنوات المصرفية التقليدية، خاصة في قطاع غزة. فقد ارتفع عدد المستخدمين الأفراد للمحافظ الإلكترونية بنسبة 29% ليصل إلى نحو 684 ألف مستخدم، بقيمة إجمالية للمحافظ بلغت 32.3 مليون دولار، أي ما يعادل زيادة بنحو 11.7 ضعف مقارنة مع العام 2023.

وجغرافياً، توزعت هذه المحافظ بواقع 255 ألف مستخدم في الضفة الغربية (بارتفاع نسبته 17%)، وبقيمة بلغت 1.6 مليون دولار (بزيادة 61%). وفي المقابل، سجل قطاع غزة نمواً لافتاً في هذا المجال، إذ استحوذ على 63% من عدد المحافظ،

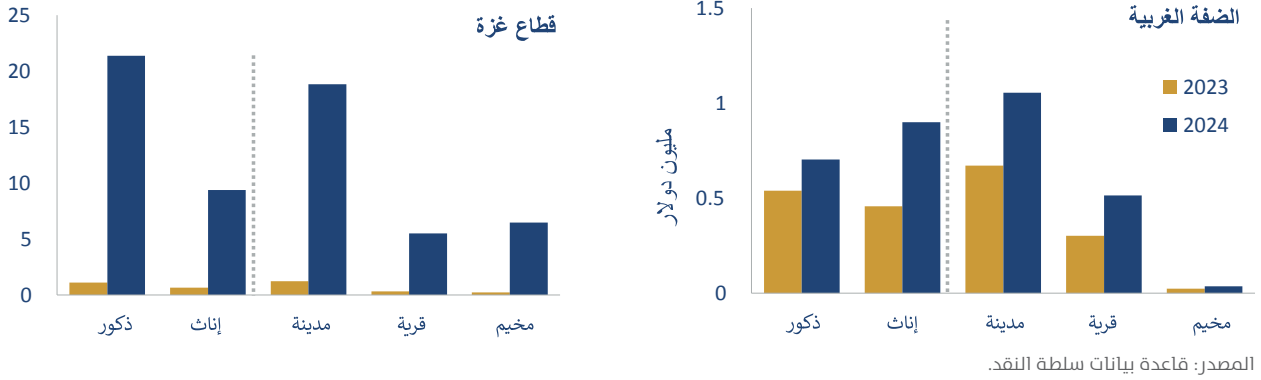
و95% من إجمالي قيمتها، مدفوعاً بتداعيات العدوان على القطاع، والذي أدى إلى تعطل شبه كامل في البنية التحتية المصرفية، وتعرض معظم فروع ومكاتب المصارف العاملة في قطاع غزة إلى دمار كلي أو جزئي، كما خرجت معظم أجهزة الصراف الآلي عن الخدمة. وعليه،

^[20] شركة الوطنية للدفع الإلكتروني-جوال باي، وشركة بال باي لأنظمة الدفع المسبق، وشركة نيوكاش لخدمات الدفع، وشركة مالتشات لخدمات الدفع الإلكتروني، وشركة مدفعاكم للدفع الإلكتروني.



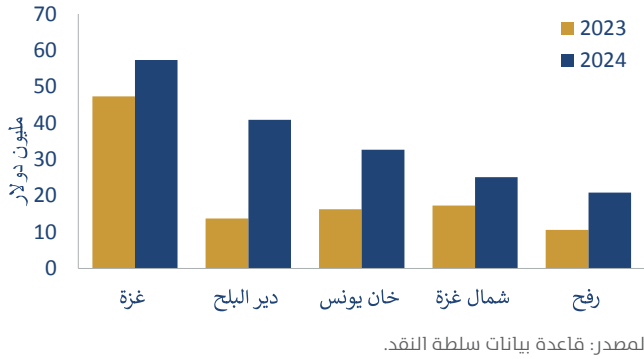
أصبحت المحافظ الإلكترونية الوسيلة الأكثر أماناً وفعالية لإجراء المعاملات المالية، في ظل قدرة الأفراد على فتح محافظ جديدة وتلقي التحويلات المالية عبر الإنترنت أو عبر نظام USSD دون الحاجة إلى الاتصال بشبكة الإنترنت.

شكل 6-5: توزيع المحافظ الإلكترونية تبعاً للمنطقة الجغرافية والجنس، 2024-2023



وبلغ عدد العمليات المنفذة من خلال المحافظ الإلكترونية نحو 2.1 مليون عملية خلال العام 2024، بقيمة إجمالية تجاوزت 405.9 مليون دولار. وقد نُفذ نحو 57% من عدد هذه العمليات و44% من قيمتها في قطاع غزة، لا سيما في محافظتي غزة ودير البلح. وتنوعت هذه العمليات، بين السحوبات النقدية التي شكلت النسبة الأكبر من حيث القيمة (43%)، تليها عمليات تغذية المحافظ (26%)، ثم التحويلات بين المحافظ الإلكترونية (21%).

شكل 6-6: توزيع العمليات المنفذة في محافظات قطاع غزة، 2024-2023



أما المدفوعات لأغراض الشراء وتسديد الفواتير والأقساط، فمثلت نحو 10% من القيمة الإجمالية للعمليات، رغم أنها شكّلت نحو نصف عدد العمليات المنفذة.

وعلى الرغم من النمو الملحوظ في استخدام خدمات الدفع الإلكتروني، خاصة في قطاع غزة، إلا أن هذا النمو كان مدفوعاً بعوامل ظرفية مرتبطة بانهيار البنية التحتية المصرفية التقليدية، وليس ناتجاً عن توسع مستدام في الوعي أو الاعتماد الفعلي على هذه الخدمات في الظروف الاعتيادية. كما لا يزال

قطاع الدفع الإلكتروني يواجه عدداً من التحديات البنيوية، أبرزها ضعف الانتشار الجغرافي، إذ تتركز خدمات الدفع الإلكتروني في مراكز المدن، بينما تظل المناطق الريفية والمهمشة خارج نطاق التغطية الكافية. إلى جانب ضعف الوعي المالي والرقمي، مما يقلل من قدرة الأفراد على استخدام الخدمات بكفاءة وأمان.

ورغم الجهود المستمرة التي تبذلها سلطة النقد لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق استخدام أدوات الدفع الرقمي، فإن تعزيز ثقة المستخدمين، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وضمان الأمن السيبراني، تبقى عناصر أساسية لضمان استدامة هذا النمو ودوره في دعم الاستقرار المالي.



المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال

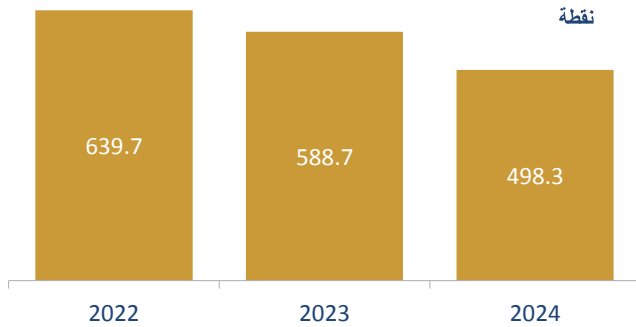
يضم القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية أربع قطاعات رئيسية: قطاع الأوراق المالية (البورصة)، وقطاع التأمين، وقطاع التأجير التمويلي، وقطاع الرهن العقاري. وتشكل هذه القطاعات مكونات أساسية ضمن منظومة النظام المالي الفلسطيني، لما لها من دور في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، وتعزيز الاستقرار المالي، وتنويع أدوات التمويل المتاحة للأفراد والمؤسسات.

وقد شهدت هذه القطاعات خلال العام 2024 تطورات متفاوتة في أدائها ومؤشراتها التشغيلية، تأثراً بالبيئة الاقتصادية المحلية والإقليمية، وتحديداً بالتحديات المتزايدة التي فرضتها الأوضاع الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية. وفيما يلي استعراض لأبرز التطورات التي طالت هذه المؤسسات، من منظور تأثيرها على الاستقرار المالي، ومدى قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها المالية بفعالية وكفاءة في ظل الأوضاع الراهنة.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

شكل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2024 صدمة خارجية عنيفة ألقت بظلالها السلبية على مختلف مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وكان من أبرز المتأثرين قطاع الأوراق المالية، الذي شهد تراجعاً حاداً في المؤشرات العامة وتذبذباً في التداولات، نتيجة لتفاقم حالة عدم اليقين وانكماش النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. هذه العوامل مجتمعة أضعفت ثقة المستثمرين، وأدت إلى عزوفهم عن ضخ رؤوس أموال جديدة في السوق المالي، مما انعكس سلباً على دور البورصة كمصدر تمويلي واستثماري يعزز الاستقرار المالي.

شكل 6-7: المؤشر العام لبورصة فلسطين (مؤشر القدس)، 2022-2024



المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

وقد تراجع مؤشر القدس خلال العام 2024 بما نسبته 15.3% (90.4 نقطة)، مغلقاً عند مستوى 498.3 نقطة مقارنة مع 588.7 نقطة في نهاية العام 2023، متأثراً بانخفاض مؤشرات جميع القطاعات المدرجة. وتصدر قطاع البنوك والخدمات المالية قائمة الخسائر بنسبة انخفاض بلغت 15.8%، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 14.3%، ثم قطاع الاستثمار (11.5%)، فالتأمين (4.5%)، بينما سجل قطاع الصناعة أقل خسارة نسبية (2.7%). ويعكس هذا التراجع الشامل ضعف أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية، بما يعمق هشاشة القطاع المالي ويزيد من المخاطر النظامية.

وفيما يتعلق بالسيولة وحجم التداول، فقد سجلت بورصة فلسطين خلال العام 2024 تراجعاً حاداً في النشاط، إذ انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 37%، وقيم التداول بنسبة 50%، لتبلغ نحو 100.4 مليون سهم بقيمة 164.2 مليون دولار، عبر 18 ألف صفقة فقط، مما يمثل انخفاضاً بنحو 33% مقارنة بالعام السابق. كما تراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 11.8% إلى 4.1 مليار دولار، إلا أن هذه القيمة شكّلت نحو 29.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقارنة مع 25.9% في العام 2023، نتيجة لانكماش الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أكبر من التراجع في القيمة السوقية.

ويشير هذا التراجع في القيمة السوقية والسيولة إلى تقلص قدرة البورصة على أداء دورها كأداة لتمويل الشركات وتوزيع المخاطر، مما يضعف مرونة النظام المالي ويحد من قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية، وبالتالي يشكل أحد مصادر المخاطر على الاستقرار المالي، خاصة في ظل ضعف البدائل التمويلية الأخرى.



ومن حيث قاعدة المستثمرين، فقد انخفض عدد المستثمرين في بورصة فلسطين إلى نحو 68,847 مستثمراً في نهاية العام، منهم 7% فقط من الأجانب، غالبيتهم من حاملي الجنسية الأردنية (نحو 71% من المستثمرين الأجانب). وقد حافظ المستثمرون الأجانب على حصصهم، إذ استمروا بالاستحواذ على نحو ثلث عدد الأسهم وقيمتها، مما يشير إلى ثبات مراكزهم الاستثمارية وعدم تسجيل موجات خروج خارجية، ويؤكد أن معظم المخاطر التي تواجه السوق هي داخلية بطبيعتها.

جدول (3-6): أبرز مؤشرات قطاع الأوراق المالية، 2022-2024

2024	2023	2022	المصرف
10	8	8	عدد الشركات الأعضاء
48	49	49	عدد الشركات المدرجة
100.4	159.8	243.5	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
164.2	330.9	472.7	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4,080.1	4,625.1	4,896.1	القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)
1.2	1.9	2.5	قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (%)
29.8	25.9	25.6	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)
4.0	3.7	9.7	معدل دوران الأسهم (%)
18,248	27,185	34,949	عدد الصفقات (صفقة)
244	244	247	عدد جلسات التداول (جلسة)
498.3	588.7	639.7	مؤشر القدس (نقطة)

المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

وعلى صعيد هيكل المستثمرين، انخفض عددهم إلى نحو 68,847 مستثمراً في نهاية العام 2024، شكل الأفراد نحو 98% منهم، إلا أن حصتهم من الأسهم المتداولة لا تتجاوز 21% من عددها و24% من قيمتها، في حين تمتلك الشركات، التي لا تشكل سوى أقل من 1% من المستثمرين، نحو نصف حجم وقيمة التداول. ويشير هذا التركيب إلى أن القرارات الاستثمارية في السوق تتأثر بشكل أكبر بالشركات، التي غالباً ما تعتمد سياسات استثمارية طويلة الأجل، مما يقلل من تأثير المضاربات ويعزز استقرار السوق المالي. ومن جهة أخرى، لا يزال المستثمرون الأجانب يشكلون نحو 7% من إجمالي المستثمرين، يملك معظمهم (71%) الجنسية الأردنية، ويستحوذون على حوالي ثلث الأسهم من حيث العدد والقيمة، وهي نسب مستقرة تاريخياً، مما يدل على استقرار ثقة المستثمر الأجنبي في السوق الفلسطيني رغم التوترات المحلية، ويعزز من صموده أمام مخاطر خروج رؤوس الأموال.

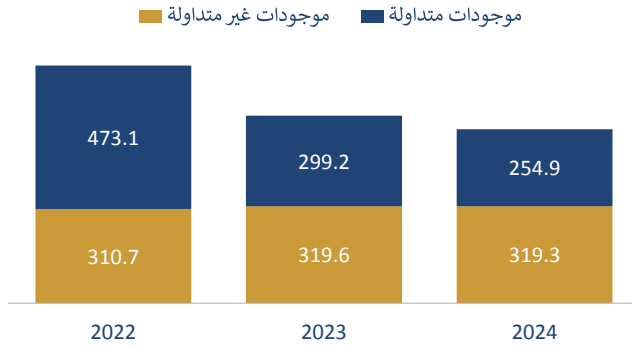
وفي المجمل، كان أداء سوق الأوراق المالية في فلسطين خلال العام 2024 انعكاساً مباشراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية، وقد شكّل مصدراً إضافياً للضغط على الاستقرار المالي، سواء من خلال تراجع الثقة، أو ضعف التمويل طويل الأجل، أو زيادة المخاطر المرتبطة بأداء الشركات المدرجة. كما أن محدودية تنوع أدوات الاستثمار المالي، وغياب صناع السوق، يفاقمان من ضعف عمق السوق ويزيدان من تأثيره بالمتغيرات الطارئة.



قطاع التأمين

يُعد قطاع التأمين أحد المكونات الرئيسية للقطاع المالي غير المصرفي في فلسطين، حيث يضم اثنتي عشرة شركة مرخصة تمارس نشاطها في مختلف فروع التأمين، بما يشمل تأمين المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتأمينات العامة. وتنتشر هذه الشركات عبر 189 فرعاً ومكتباً في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل بها نحو 1,774 موظفاً، إلى جانب حوالي 272 من مقدمي خدمات التأمين المساندة من وكلاء ومنتجين ووسطاء مرخصين، مما يعزز من انتشار الخدمات التأمينية وتوسيع قاعدة المستفيدين.

شكل 6-8: موجودات قطاع التأمين (مليون دولار)، 2024-2022



المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

شهد قطاع التأمين خلال العام 2024 ضغوطاً مالية ملموسة نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي وتداعياته الاقتصادية، فتراجعت موجوداته بنسبة 7.2% لتبلغ نحو 574.2 مليون دولار، مدفوعة بانخفاض الموجودات المتداولة وبشكل خاص النقد، وموجودات عقود التأمين، والاستثمارات المالية. وفي المقابل، حافظ القطاع على استقراره في حقوق الملكية عند 257.1 مليون دولار، وسجل تحسناً ملحوظاً في أدائه المالي، إذ ارتفع صافي الربح إلى 15.9 مليون دولار مقارنة مع 7.1 مليون دولار في العام 2023، مما رفع العائد على حقوق الملكية إلى 6.2% بعد أن كان 2.8% في العام 2023.

ورغم التحسن في صافي الأرباح، أظهرت البيانات تبايناً في

ربحية فروع التأمين، إذ سجل فرع تأمين المركبات أعلى معدل نمو في الأرباح بنسبة 120%، تلاه تأمين العمال، والمسؤولية المدنية، والتأمين البحري والحريق. وفي المقابل، تكبد فرعا التأمين الصحي والتأمين على الحياة خسائر صافية، مما يعكس اختلالاً هيكلياً في توزيع المخاطر على مستوى منتجات التأمين. كما تراجع صافي الربح المتحقق من أنشطة الاستثمار بنسبة 36% ليصل إلى 3.4 مليون دولار، مما يشير إلى هشاشة مساهمة العوائد الاستثمارية في دعم الأداء المالي لشركات التأمين.

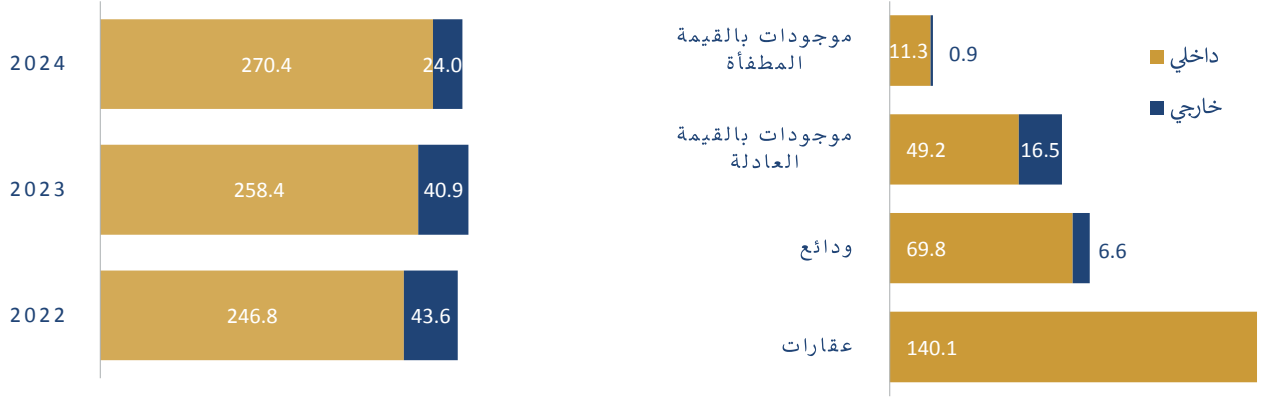
وعلى صعيد الإيرادات، انخفض إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 2.9% ليلعب 383.6 مليون دولار، تركز 70% منها في فرع تأمين المركبات. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أقساط فروع التأمين الصحي، وتأمين إصابات العمل، والتأمين ضد الحريق، نتيجة لعزوف شرائح واسعة من المواطنين المتأثرين بالأزمة عن تجديد وثائق التأمين، في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة. وفي المقابل، سجل فرعا التأمين البحري والتأمين على الحياة نمواً إيجابياً في الأقساط المكتتبة، مدفوعاً بارتفاع علاوات التأمين على الشحن البحري بسبب اضطرابات البحر الأحمر، وتحسن الطلب على منتجات الحماية طويلة الأجل.

وتتمثل أبرز المخاطر التي يواجهها قطاع التأمين في هيكل استثماراته، والتي بلغت حوالي 294.4 مليون دولار (51% من إجمالي الموجودات)، وتراجعت بنسبة 1.7% مقارنة بالعام السابق. ويغلب عليها الطابع المحلي (92%)، إذ شكلت الاستثمارات العقارية وحدها نحو 52% منها. وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات تحقق عوائد مستقرة على المدى الطويل، إلا أنها تُعرض الشركات لمخاطر سيولة مرتفعة ومخاطر سياسية واقتصادية ناجمة عن البيئة المحلية، كما تُفاقم من مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات (طويلة الأجل) والمطلوبات (قصيرة الأجل)، مما قد يحد من قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها التأمينية الفورية.



كما يشكل التركيز القطاعي والجغرافي تحدياً هيكلياً لاستقرار القطاع، إذ أن فرع تأمين المركبات يستحوذ على حوالي ثلثي المحفظة التأمينية، مما يجعل أداء القطاع مرهوناً إلى حد كبير بأداء هذا الفرع، ويزيد من تعرضه للمخاطر التشريعية والتنظيمية المرتبطة به. إضافة إلى ذلك، تُظهر البيانات تركيزاً مؤسسياً كبيراً، إذ تهيمن أربع شركات فقط على نحو 56% من إجمالي الأقساط المكتتبه، مما يزيد من المخاطر النظامية في حال تعرض أي من هذه الشركات لاضطرابات مالية أو تشغيلية.

شكل 6-9: استثمارات قطاع التأمين حسب النوع (مليون دولار)، 2024



المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

بناءً على ما سبق، فإن قطاع التأمين في فلسطين يواجه تحديات متعددة ذات تأثير مباشر على الاستقرار المالي، تتعلق بضعف التنوع في المحفظة التأمينية، والاعتماد المرتفع على استثمارات غير سائلة، والتعرض الكبير للمخاطر المحلية. وعلى الرغم من التحسن النسبي في ربحية القطاع خلال العام 2024، إلا أن استمرار التركيز والاعتماد على فرع تأمين واحد يبقي القطاع عرضة للصدمات، ويحد من قدرته على لعب دوره الفاعل في إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي الكلي.

قطاع التأجير التمويلي

يمثل قطاع التأجير التمويلي أحد الأدوات التمويلية البديلة ذات الأهمية المتزايدة في هيكل التمويل الوطني، خاصة في السياق الفلسطيني الذي يتسم بالقيود الائتمانية المفروضة على العديد من الأفراد والمشروعات الصغيرة. ويتميز هذا القطاع بتركيزه على الشرائح غير المخدومة مصرفياً أو تلك التي تفتقر إلى تاريخ ائتماني كافٍ، من خلال تمويل متوسط الأجل يركز على الأصول المنقولة وغير المنقولة، دون الحاجة إلى ضمانات إضافية غير الأصل موضوع عقد التأجير. وتُمنح الملكية القانونية للأصل لشركة التأجير خلال فترة العقد، بينما يتمتع المستأجر بحق الانتفاع مقابل دفعات ثابتة، مع إمكانية التملك في نهاية العقد.

جدول (4-6): عقود التأجير التمويلي، 2024-2022

المصرف	2022	2023	2024
عدد الشركات العاملة	8	8	9
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	143.1	122.2	92.7
عدد عقود التأجير التمويلي	2,800	2,431	1,730

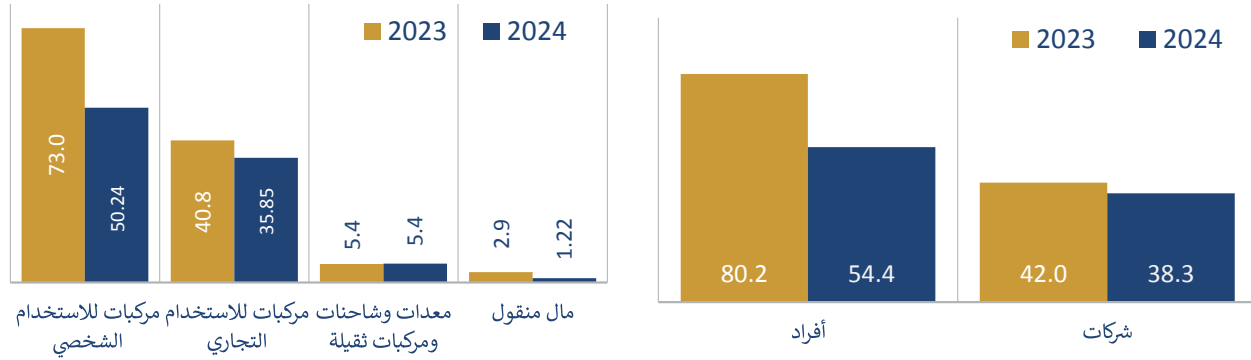
المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.



ويضم القطاع تسع شركات نشطة^[21]، وقد شهد العام 2024 دخول شركة جديدة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعكس تنوعاً متزايداً في نماذج الأعمال التمويلية. ومع ذلك، سجل القطاع تراجعاً ملحوظاً في أدائه، إذ انخفض إجمالي استثمارات عقود التأجير التمويلي بنسبة 24.1% ليبلغ 92.7 مليون دولار، وتراجع عدد العقود بنسبة 28.8% ليصل إلى 1,730 عقداً. ويُعزى هذا التراجع إلى الانكماش الاقتصادي العام، وتدهور القدرة الشرائية، وارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي والأمني، لا سيما في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي خلال العام، مما أدى إلى عزوف الأفراد والشركات عن الإقبال على التمويل، بما في ذلك التأجير التمويلي.

ويُظهر توزيع المحفظة التمويلية أن القطاع الاستهلاكي يشكل المكون الرئيس لنشاط التأجير التمويلي، إذ استحوذت عقود المركبات الخاصة على حوالي 75% من عدد العقود و54% من إجمالي قيمتها، مما يشير إلى اعتماد مفرط على تمويل الأصول الاستهلاكية، على حساب تمويل الأصول الإنتاجية. وفي المقابل، شكّلت عقود المركبات التجارية نحو 23% من عدد العقود و39% من القيمة الإجمالية، بينما لم تتجاوز مساهمة المعدات الهندسية والمركبات الثقيلة والمال المنقول (بما يشمل المعدات الطبية والزراعية وخطوط الإنتاج) نسبة 7% من المحفظة، مما يعكس محدودية مساهمة القطاع في تعزيز البنية الإنتاجية للاقتصاد.

شكل 6-10: عقود التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور والمستأجر (مليون دولار)، 2023-2024



المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

ومن منظور المخاطر، يعاني القطاع من مستويات مرتفعة من التركيز، سواء على مستوى نوع الأصل، أو الفئة المستفيدة، أو التوزيع الجغرافي. إذ تستحوذ فئة الأفراد على نحو 82% من عدد العقود و59% من إجمالي القيمة، مما يزيد من حساسية القطاع للتقلبات في سلوك المستهلك وقدرته على السداد. كما يلاحظ تركيز جغرافي واضح، إذ تتركز نصف المحفظة تقريباً في محافظة رام الله، مما يزيد من تعرض القطاع لصدمات محلية أو مناطقيّة.

ويؤدي هذا النمط من التركيز إلى تضيق نطاق توزيع المخاطر، ويجعل القطاع أكثر عرضة للصدمات الائتمانية والمخاطر التشغيلية. وتُشير بيانات العام 2024 إلى احتمال تشدد سياسات الائتمان في ظل التراجع في عدد العقود، مما قد يعكس قلقاً من ارتفاع احتمالية التعثر. كما أن ارتفاع الاعتماد على تمويل الأصول الاستهلاكية يعزز من المخاطر الهيكلية، لا سيما في بيئة اقتصادية غير مستقرة، ويحد من قدرة القطاع على المساهمة الفاعلة في تحفيز الاستثمار الإنتاجي المستدام.

^[21] الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، الشركة العربية للتأجير التمويلي، شركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، شركة ليز فور يو للتأجير التمويلي، شركة الأجار الفلسطينية، شركة ليس آند جو للتأجير التمويلي، شركة جديكو ليسينغ للتأجير التمويلي، وأخيراً الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي، شركة آفاق للإجارة الإسلامية.



بالتالي، فإن أداء قطاع التأجير التمويلي في العام 2024 يُظهر تراجعاً في دوره كأداة تمويلية داعمة للنمو الاقتصادي، مع تزايد المؤشرات على تراكم المخاطر التي قد تُهدد استقراره وتؤثر سلباً على الاستقرار المالي الكلي. ويستدعي هذا الواقع تعزيز التنوع في المحافظ التمويلية، وتحفيز التوسع نحو تمويل الأصول الإنتاجية، بما يسهم في تحسين مرونة هذا القطاع وقدرته على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والمالية.

أما بالنسبة لقطاع الرهن العقاري، فلا يزال هذا القطاع يعاني من ضعف الفاعلية، نتيجة غياب شركات متخصصة تعمل في هذا المجال، واقتصار النشاط على السوق الأولي فقط، إذ تقتصر عمليات التمويل العقاري على التسهيلات المباشرة التي تقدمها المصارف. وتعتمد بعض هذه المصارف على مواردها الذاتية، لا سيما الودائع، في تمويل هذه التسهيلات، فيما يلجأ البعض الآخر إلى إعادة تمويل محفظته العقارية من خلال السوق الثانوي، ممثلاً بشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، التي تعتمد بدورها على الاقتراض أو على رأسمالها كمصادر للتمويل.

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات التي بذلتها هيئة سوق رأس المال لإنشاء شركات متخصصة في تقديم التمويل العقاري المباشر للأفراد، إلا أن هذه المساعي اصطدمت بعدد من التحديات، أبرزها صعوبة منافسة التمويل المصرفي من حيث التكلفة والشروط، إضافة إلى انتشار نمط البيع بالتقسيط المباشر بين المطورين العقاريين والمواطنين، والذي يُضعف من الطلب على التمويل المؤسسي المنظم.



الفصل السابع الأوضاع الضاغطة



نظرة عامة

في إطار إدارة المخاطر الشاملة، وحرصاً منها على تعزيز الاستقرار المالي، قامت سلطة النقد بمتابعة دقيقة لتداعيات الظروف الاستثنائية التي واجهها الاقتصاد الوطني خلال العام 2024. وضمن هذا السياق، تم تنفيذ سلسلة من اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تهدف إلى تقييم المتانة المالية للقطاع المصرفي ومدى قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات. وقد تم تصميم هذه الاختبارات لمحاكاة سيناريوهات اقتصادية وسياسية واقعية تعكس البيئة المحلية، وتُعد نتائجه أساساً لتوجيه السياسات الرقابية وتطوير خطط الطوارئ والتعافي، بما يضمن استمرار المصارف في الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، ويحافظ على الاستقرار المالي العام.

وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن القطاع المصرفي يتمتع بمرونة عالية وسلامة مالية ملحوظة، انعكست في احتفاظه بمستويات مريحة من رأس المال والسيولة، وهو ما يعزز قدرته على مواجهة الأزمات والظروف الضاغطة.

ويستعرض هذا الفصل النتائج الرئيسية لاختبارات الأوضاع الضاغطة خلال العام 2024، وتحليلها من منظور تأثيرها على الاستقرار المالي، وذلك بهدف تسليط الضوء على نقاط قوة القطاع، وتحديد نقاط الضعف المحتملة، وتوجيه استجابات السياسات التي من شأنها تعزيز متانة النظام المالي في ظل الظروف الضاغطة.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

أجرت سلطة النقد خلال العام 2024 سلسلة من اختبارات الأوضاع الضاغطة التي شملت جميع المصارف العاملة في فلسطين (13 مصرفاً مرخصاً)، بهدف قياس قدرتها على الصمود في ظل سيناريوهات ضاغطة تمس جوانب الملاءة والسيولة. وقد افترضت هذه الاختبارات استمرار الانكماش الاقتصادي خلال العام 2025، ولكن بوتيرة أقل حدة من العام 2024، مما قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة إلى نحو 6% من إجمالي محفظة التسهيلات، مقابل 5.1% في نهاية العام 2024.

واعتمدت سلطة النقد في تقييم الأداء المالي للمصارف معيار «معدل العقبة» المحدد عند نسبة 10.5% لكفاية رأس المال، وهو الحد الأدنى التنظيمي بدون هامش إضافية. وقد بلغت كفاية رأس المال الفعلية للمصارف الفلسطينية في نهاية العام 2024 نحو 16.6%، وهي نسبة تفوق المتطلبات الرقابية البالغة 13.5%، والتي تشمل هامش رأس مال تحفظي بنسبة 2.5%، وهامش مضاد للتقلبات الدورية بنسبة 0.5%.

اختبارات العامل الواحد

تضمنت اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات العامل الواحد تقييم تأثير صدمات منفردة تتعلق بمخاطر الائتمان، والتركز، والسوق. وفيما يلي أبرز نتائج هذه الاختبارات.

مخاطر الائتمان، تم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمات الضمانات، وجودة الائتمان. وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

صدمة قيمة الضمانات

تقيس هذه الصدمة مدى حساسية المصارف لأي انخفاض قد يحدث على قيمة الضمانات المقبولة لديها، وذلك بافتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 75%. وقد أظهرت نتائج المحاكاة على المستوى الإجمالي للمصارف انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.78



نقطة مئوية، لتصل إلى 15.83%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة عند 10.5%. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادى للمصارف، نجاح جميع المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأسمال أعلى من معدل العقبة.

صدمة تدهور جودة الائتمان والارتفاع في التسهيلات المتعثرة

تم محاكاة هذه الصدمة بافتراض ارتفاع نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية إلى حوالي 6.0%، مقارنة مع مستواها في نهاية العام 2024، البالغ نحو 5.1%. وقد أسفرت نتائج هذه المحاكاة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.72 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 15.11%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة، سواء على المستوى الإجمالي، أو على المستوى الإفرادى للمصارف.

أما على مستوى مخاطر التركيز، فتم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمة التعثر، على مستوى أكبر مقترض، وأكبر ثلاثة متقترضين (بخلاف الحكومة). وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

صدمة تعثر أكبر مقترض (بخلاف الحكومة)

أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 1.12 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 14.71%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادى للمصارف نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (بخلاف الحكومة)

أظهرت نتائج المحاكاة انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 2.33 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 13.5%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادى للمصارف، نجاح معظم المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأسمال أعلى من معدل العقبة.

وعلى مستوى مخاطر السوق، تم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمة تغير أسعار الصرف. ولأغراض هذه المحاكاة، وفي ظل عدم وجود عملة وطنية لقياس أثر انخفاضها مقابل العملات الأخرى، فقد تم التعامل مع عملة الشيكيل كعملة واقع (De facto currency) وقياس أثر انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى، من خلال قناتين تمثلت في:

- الأولى، محاكاة الأثر المباشر لانخفاض سعر صرف عملة الشيكيل بنسبة 10% مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين.
- الثانية، محاكاة الأثر غير المباشر لانخفاض سعر صرف عملة الشيكيل، من خلال افتراض تعثر 10% من القروض بالعملات الأخرى، بخلاف عملة الشيكيل، نتيجة لانخفاض سعر صرف الشيكيل.

وقد أسفر الأثر المجمع (المباشر وغير المباشر) لمحاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 0.29 نقطة مئوية، لتصل إلى 16.32%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على مستوى الإفرادى للمصارف عن نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

وبشكل عام، أظهرت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي أجرتها سلطة النقد في العام 2024 أن القطاع المصرفي الفلسطيني لا يزال يتمتع برأس مال جيد وقادر على الصمود في وجه مجموعة متنوعة من الصدمات أحادية العامل، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والتركيز، ومخاطر السوق. ورغم البيئة الاقتصادية والسياسية الصعبة، تمكنت المصارف من الحفاظ على نسب كفاية رأسمال أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، باستثناء بعض المصارف التي انخفضت النسبة لديها عن الحد المشار إليه في صدمات عالية الشدة، مما يُظهر قدرة قوية على مواجهة التطورات المعاكسة، ويساهم في الاستقرار المالي العام للنظام.



الاختبارات متعدد العوامل

في سياق هذا الاختبار تم تحليل تأثير الظروف الاقتصادية السلبية والصدمات الحادة على المراكز المالية للمصارف وكفاية رأسمالها، وذلك بهدف تحديد الاحتياجات الرأسمالية المحتملة للمصارف في ظل الأوضاع الضاغطة، بالإضافة إلى التدابير الاستباقية التي يتوجب اتخاذها لتعزيز مرونتها المالية وقدرتها على مواجهة التحديات.

وتضمن هذا الاختبار محاكاة أكثر من صدمة بشكل متزامن مع بعضها البعض، تتمثل في ارتفاع نسبة التعثر في محفظة الائتمان عن مستواها الحالي البالغ 5.1%، لتصل إلى 6.0%، إلى جانب انخفاض قيمة عملة الشيكل مقابل العملات الأخرى بنسبة 10%، مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية دون تغيير يُذكر خلال العام 2025، وذلك بالتزامن مع افتراض وجود ضغوط على السيولة استمرت لعدة أيام متتالية. كما تم تعديل الوضع الأولي للمصارف من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة من خلال افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 75%.

وقد أسفرت نتائج محاكاة هذا السيناريو عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 2.25 نقطة مئوية، من 16.61% إلى 14.36%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. أما على المستوى الفردي للمصارف، فقد أظهرت نتائج المحاكاة نجاح غالبية المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأسمال أعلى من معدل العقبة. وهو ما يؤشر على قوة وسلامة المراكز المالية للمصارف، ومرونتها في التعامل مع هذا السيناريو عالي الشدة.

اختبارات السيولة

جرى في هذا الاختبار تقييم مرونة السيولة المصرفية وذلك من خلال محاكاة صدمة حدوث عمليات سحب نقدي يومية تراكمية لدى جميع المصارف، وفق الافتراضات التالية:

1. سحبوات يومية على الودائع تحت الطلب بعملة الشيكل بنسبة 15%، وعلى العملات الأخرى بنسبة 10%.

2. سحبوات يومية على الودائع الآجلة بعملة الشيكل والعملات الأخرى بنسبة 5%.

3. توفر السيولة يومياً بنسبة 95% من الأصول السائلة، وبنسبة 1% من الأصول غير السائلة.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة قدرة المصارف على الصمود أمام هذه الضغوط لمدة 4 أيام عمل متتالية، قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد.

وبشكل عام، تؤكد نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة، رغم الأوضاع الاستثنائية والتحديات الحادة التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني، على متانة القطاع المصرفي ومرونته في مواجهة الصدمات المختلفة. فقد أظهرت المصارف أداءً قوياً يتجاوز المتطلبات الرقابية على صعيد كفاية رأس المال والسيولة ونسب التعثر. كما تعكس النتائج قدرة المصارف على امتصاص الصدمات التشغيلية والمالية، مدعومة بقاعدة رأسمالية قوية ومستويات سيولة جيدة. ومع أن بعض المصارف سجلت انخفاضات طفيفة في مؤشرات الرسملة ضمن سيناريوهات مرتفعة الشدة، إلا أن الأداء العام يعزز الثقة بقدرة النظام المصرفي الفلسطيني على التعامل مع الأزمات واستمرار دوره الحيوي في دعم الاستقرار المالي.

اختبارات انتقال العدوى

تتضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها سلطة النقد محاكاة لمخاطر انتقال العدوى بين المصارف، وما قد يحدث لرأس المال المصارف في حال فشل أو تعثر أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. ويستند مبدأ عمل هذا الاختبار بدرجة أساسية على الودائع البينية بين المصارف، باعتبارها ودائع تبادلية يمكن استخدامها لسداد التزامات المصارف تجاه بعضها البعض دون شرط أو قيد.



وكمؤشر على تقييم أداء المصارف بعد محاكاة هذه الصدمة، تم اعتماد معدل العقبة عند مستوى 10.5% كمقياس للنجاح (كما في اختبارات التحمل الأخرى)، والذي يمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية. علماً بأن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين قبل المحاكاة بلغت 16.6% في نهاية العام 2024، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب رقائياً من قبل سلطة النقد^[22].

وفي هذا السياق، أظهرت البيانات الصادرة عن سلطة النقد في نهاية العام 2024 تراجع أرصدة (ودائع) المصارف العاملة في فلسطين لدى بعضها البعض بنحو 7.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 323.4 مليون دولار، وتركز الجزء الأكبر منها (نحو 69%) في ثلاثة مصارف، مما يجعلها أكثر تعرضاً لتعثر أو فشل غيرها من المصارف الأخرى. علماً بأن سوق ما بين المصارف في فلسطين بالإجمال لا يزال يتسم بالضعف.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذا الاختبار الذي قامت به سلطة النقد في نهاية العام 2024 أن القطاع المصرفي معرض لمستويات متدنية من مخاطر انتقال العدوى. فعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف العاملة في فلسطين إلى حوالي 12.6% في أسوأ الاحتمالات، مقارنة مع 16.6% قبل الصدمة، إلا أنها بقيت أعلى من معدل العقبة. وعلى مستوى الأفراد للمصارف، تشير نتائج المحاكاة إلى نجاح معظم المصارف في اجتياز هذا الاختبار وبقاء نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي

تُعد اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي إحدى الركائز الأساسية في منظومة الرقابة الاستباقية التي تعتمدها سلطة النقد لتقييم مدى تأثير القطاع المصرفي بالصدمة الاقتصادية المحتملة، وتحديد درجة انكشاف النظام المالي للمخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات في البيئة الكلية. وتنبع أهمية هذه الاختبارات من خصوصية الواقع الاقتصادي الفلسطيني، الذي تتقاطع فيه اختلالات هيكلية مزمنة مع مخاطر جيوسياسية وأمنية مستمرة، إلى جانب محدودية الحيز المالي والنقدي، مما يجعل القطاع المصرفي أكثر عرضة لانتقال الأزمات من الاقتصاد الحقيقي إلى النظام المالي. وتزداد هذه الأهمية في ظل استمرار تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتشديد القيود على حركة البضائع والأفراد في الضفة الغربية، وتراجع دخول العمال، وانكماش النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات الحيوية.

وتستخدم سلطة النقد في عملية المحاكاة هذه الصدمات نموذج تصحيح الخطأ المتجه الإنحدار الذاتي (Vector Error Correction Model-VECM)، وهو نموذج يجمع بين القدرة على توصيف العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتحليل التأثيرات قصيرة الأجل للتغيرات الطارئة. ويُستخدم هذا النموذج لتقدير أثر التغيرات في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية على نسبة التسهيلات المتعثرة في القطاع المصرفي، بما يساعد في رسم خريطة استباقية للمخاطر المحتملة، وتوجيه السياسات الرقابية نحو تعزيز المتانة المالية. ويعتمد هذا النموذج على الصيغة التالية:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^2 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^2 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C1 * \Delta IL + C2 * \Delta UNEMP + C3 * \Delta EXR$$

حيث:

- e_t : معامل تصحيح الخطأ
- $\Delta L(NPL_{t-i})$: التغير في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة
- $\Delta L(RGDP_{t-i})$: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة

^[22] تشترط تعليمات سلطة النقد ألا يقل الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف عن 13.5%، متضمناً هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5%، والهامش المضاد للتقلبات الدورية البالغ 0.5%.



• Δil : التغيير في سعر فائدة الإقراض .

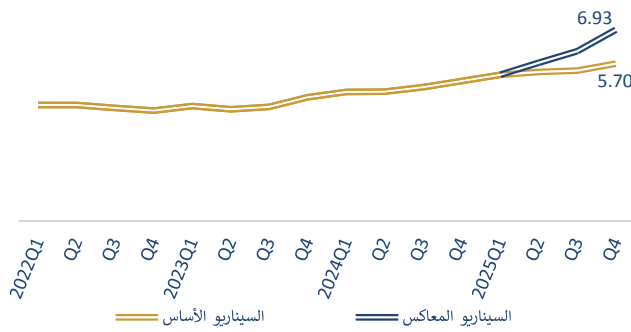
• $\Delta UNEMP$: التغيير في معدل البطالة .

• ΔEXR : التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل .

ويفترض هذا النموذج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة التسهيلات المتعثرة^[23]، وبالتالي فإن تحسن الأداء الاقتصادي يسهم في تقليص نسب التعثر. وفي المقابل، يفترض النموذج وجود علاقة طردية بين التعثر وكل من البطالة، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، باعتبار أن ارتفاع هذه المؤشرات يزيد من المخاطر الائتمانية ويقيد قدرة الأفراد والمؤسسات على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

وعادة ما تقوم سلطة النقد بمحاكاة هذه المخاطر وفق سيناريوهين مختلفين. الأول، يعكس الوضع القائم، من خلال افتراض استمرار التحديات السياسية والاقتصادية الحالية دون تغيير جوهري، مثل بقاء حالة الانكماش في قطاع غزة، وعدم استئناف العمل في إسرائيل لمعظم العمال الفلسطينيين، واستمرار القيود على النشاط الاقتصادي في مناطق الضفة الغربية. أما السيناريو الثاني فيعكس وضعاً أكثر تشاؤماً من خلال افتراض تصعيد إضافي في العدوان، وتفاقم القيود المفروضة على حرية الحركة، مما يؤدي إلى تعميق الركود، وتزايد التدهور في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

شكل 1-7: التنبؤ بنسب الفروض المتعثرة للعام 2025



وقد أظهرت نتائج محاكاة هذه السيناريوهات، أن نسبة التسهيلات المتعثرة وفق السيناريو الأساس قد أخذت بالارتفاع التدريجي خلال العام 2025، من 4.3% في الربع الأول إلى أن وصلت في نهاية العام إلى 5.7%. ويعكس هذا الارتفاع الأثر المتراكم لزيادة معدل البطالة، وارتفاع سعر فائدة الإقراض، إلى جانب التقلبات في سعر الصرف.

وفي المقابل، أثر السيناريو المعاكس (السيناريو المتشائم) مساراً أكثر حدة في نسبة التعثر، إذ ارتفعت نسبة التسهيلات المتعثرة خلال الربع الأول من العام 2025 إلى 5.3% في الربع الأول، ثم توالى الارتفاعات إلى 5.7% في الربع الثاني، و6.2% في الربع الثالث، لتصل في نهاية العام إلى 6.9%، نتيجة

الانكماش الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وارتفاع سعر الفائدة والصرف، مما أدى إلى ضغط إضافي على قدرة المقترضين على السداد.

وبشكل عام، تُبرز نتائج اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي التي أجرتها سلطة النقد مدى تأثير القطاع المصرفي بالصدمات الخارجية الناجمة عن الانكماشات الاقتصادية الحادة، وارتفاع معدلات البطالة، وتقلبات مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وبينما يتوقع السيناريو الأساسي ارتفاعاً معتدلاً في حالات التخلف عن السداد، يشير السيناريو المعاكس إلى زيادة أكبر في معدل التخلف عن السداد، مما يُعزز الحاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية لحماية الاستقرار المالي. وتُمكن هذه الاختبارات سلطة النقد من تقييم المخاطر المحتملة، وإعداد القطاع المصرفي بشكل أفضل لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يضمن استمرار المصارف في العمل بفعالية ودعم الاقتصاد ككل خلال أوقات الأزمات.

^[23] تم اختبار العلاقة الإحصائية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر الفروض غير العاملة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% للمتغيرات الداخلة في النموذج المذكور أعلاه.



جدول (1-7): التنبؤ بالتغير في القروض المتعثرة، 2025

السيناريو المعاكس					السيناريو الأساس					المصرف
نسبة التعثر	سعر الصرف	التغير في فائدة الإقراض	البطالة	النمو (%)	نسبة التعثر	سعر الصرف	التغير في فائدة الإقراض	البطالة	النمو (%)	
5.3	0.15-	0.24-	3.6	8.7	5.3	0.09-	0.24	0.9	8.7	الربع الأول
5.7	0.09	0.30	2.1	0.1-	5.4	0.04	0.10	0.7	4.3	الربع الثاني
6.2	0.05	0.40	2.3	4.2-	5.5	0.03-	0.15	1.3	1.7	الربع الثالث
6.9	0.12	0.80	1.6	6.2-	5.7	0.02	0.40	1.4	0.9	الربع الرابع
6.9	0.17	1.70	9.6	0.5-	5.7	0.06-	0.80	4.3	3.9	2025

المصدر: تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية.



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box 452 - Ramallah & Al-Bireh Governorate - Palestine
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | info@pma.ps
www.pma.ps